بسم الله الرحمن الرحيم

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

المعهد:علوم إقتصادية والتسييروعلوم تجارية

القسم:علوم إقتصادية

التخصص:إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة تخرج للحصول على شهادة ماستر في العلوم الإقتصادية

الموضوع

تحرير التجارة الخارجية وأثرها على القدرة الشرائية في الجزائر (2012-2022).

من إعداد:

- شعباني بحوص
- نزيهة عبد القادر

أمام لجنة التحكيم:

د. حاسين صكوشي	ممتحن
د. فار عبد القادر	مؤطر
د. موسي آسية	رئيس

الموسم: 2023/2024

شكر وتقدير

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في إتمام هذا البحث العلمي،

نتقدم بجزيل الشكر والتقدير الي الاستاذ المشرف "فار عبد القادر" على كل ما قدمه من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانب مختلفة، كما نتقدم بجزيل الشكر الي أعضاء المناقشة، نتقدم بجزيل الشكر الى أساتذتنا الكرام وكل من ساهم في تعليمنا .

كما نشكر كل من ساعدنا من قريب أو بعيد ولو بكلمة أو دعوة صالحة .

إهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا على البدء والختام

بعد تعب ومشقة دامت سنين في سبيل الحلم والعلم حملت في طياتها امنيات الليالي ،ها انا اقف على عتبة تخرجي واقطف ثمار تعبي وارفع بكل فخر قبعتي فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا وبكل فخر اهدي ثمرة نجاحي:

الى من حملتني في بطنها وهنا على وهن الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها أمي حبيبتي ، الى من احتضني قلبها قبل يداها وسهلت لي الشدائد بدعائها والدتي:"لونيس فتيحة"

الى من احمل اسمه بكل فخر "ابي" فخور جدا بكوني ابنه وان اكون قادرا في النهاية الى تحقيق ماكنت تتمناه وتوقعته مني، رحمك الله والدي العزيز: شعباني علي

الى إخوتي سندي وملاذي : بوتخيل، عبد اللطيف، ، فالأول صديق احزاني والثاني أخ بنكهة أب.

إلى أخواتي :هند, فاطنة, سعاد, فاطمة اللواتي كانت لي عونا ومددا وقوة حفظهن الرحمان

إلى الزهور المتفتحة: سراج, مليكة, محمد, علي, رتاج, وجدان ,عبد اللطيف, عبد الحي, عبدالقادر

الى صديقي الصدوق ورفيق دربي نزيهة عبد القادر انت اجمل عطايا الله لي

إلى أستاذنا الفاضل الذي رافقنا في هذا العمل المتواضع الدكتور فار عبد القادر

الى زملائي في الدراسة والى كافة اساتذتي الذين تعلمت منهم في كافة مشواري الدراسي

بحوص

إهداء:

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى" يرفع الله الذين ءامنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات" صدق الله العظيم

الحمد الله الذي ما انتهى درب ولأختم جهد ولأتم سعي إلا بفضله وبكل فخر اهدي ثمرة نجاحي:

الى من حملتني في بطنها وهنا على وهن الى من جعل الله الجنة تحت اقدامها أمي: خريصي مباركة

الى من احمل اسمه بكل فخر "ابي" فخور جدا بكوني ابنه وان اكون قادرا في النهاية الى تحقيق

ماكنت تتمناه وتوقعته مني، حفظك الله ورعاك والدي نزيهة الشيخ

الى إخوتي سندي وملاذي : الدين، إسلام علي ، فالأول صديق احزاني والثاني مدلل العائلة شريكي

في اللعب الجنوني و المشاغبة. حفظكم الله وثبت خطاكم.

إلى أخواتي :ضاوية, سارة اللتان كانا لي عونا ومددا وقوة حفظهن الرحمان

الى من التقيت به في سنوات الدراسة الذي لا تمل روحي من الثرثرة معه ، اخي الذي لم تلد امي الى

صديقي الصدوق ورفيق دربي شعباني بحوص انت اجمل عطايا الله لي دمت بصحة وعافية

إلى أستاذنا الفاضل الذي رافقنا في هذا العمل المتواضع الدكتور فار عبد القادر

الى زملائي في الدراسة والى كافة اساتذتي الذين تعلمت منهم في كافة مشواري الدراسي

واخيرا اهدي هذا الى جامعتي أو بالأحرى المركز الجامعي نور البشير البيض

عبد القادر

الملخص

الملخص بالعربية:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المفاهيم النظرية للتجارة الخارجية والتحرير التجاري، وفهم القدرة الشرائية، وتحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية والقدرة الشرائية في الجزائر. أظهرت النتائج أن تحرير التجارة الخارجية أدى إلى تحسن قصير الأمد في القدرة الشرائية من خلال انخفاض أسعار بعض السلع المستوردة، إلا أن هذا التحسن لم يكن مستدامًا على المدى الطويل، حيث زادت المنافسة على المنتجات المحلية، وتراجعت بعض الصناعات الوطنية، وارتفعت معدلات البطالة. لذلك، توصي الدراسة بتبني نهج متوازن وشامل لتحرير التجارة الخارجية يضمن حماية الصناعات الوطنية ويعزز القدرة الشرائية للمواطنين.

الملخص بالإنجليزية:

This study aims to define the theoretical concepts of foreign trade and trade liberalization, understand purchasing power, and analyze the relationship between foreign trade liberalization and purchasing power in Algeria. The results showed that trade liberalization led to a short-term improvement in purchasing power through the decrease in prices of some imported goods. However, this improvement was not sustainable in the long term, as competition for local products increased, some national industries declined, and unemployment rates rose. Therefore, the study recommends adopting a balanced and comprehensive approach to trade liberalization that ensures the protection of national industries and enhances the purchasing power of citizens.

الملخص بالفرنسية:

Cette étude vise à définir les concepts théoriques du commerce extérieur et de la libéralisation commerciale, comprendre le pouvoir d'achat et analyser la relation entre la libéralisation du commerce

extérieur et le pouvoir d'achat en Algérie. Les résultats ont montré que la libéralisation commerciale a conduit à une amélioration à court terme du pouvoir d'achat grâce à la baisse des prix de certains produits importés. Cependant, cette amélioration n'a pas été durable à long terme, car la concurrence pour les produits locaux a augmenté, certaines industries nationales ont décliné et les taux de chômage ont augmenté. Par conséquent, l'étude recommande d'adopter une approche équilibrée et globale de la libéralisation commerciale qui assure la protection des industries nationales et améliore le pouvoir d'achat des citoyens.

الفهرس

فهرس المحتويات

الفهرس	الصفحة
شكر و تقدير	-
الاهداء	-
المقدمة العامة	أ-ج
الفصل الاول: الاطار النظري لتحرير التجارة الخارجية.	47-01
تمهيد	02
المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية.	27-03
المطلب الاول: عموميات حول التجارة الخارجية.	03
المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.	07
المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية.	19
المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية.	-27
المطلب الاول: عموميات حول تحرير التجارة الخارجية.	27
المطلب الثاني: مكاسب و أثار تحرير التجارة الخارجية.	33
المطلب الثالث: مؤشرات قياس تحرير التجارة الخارجية.	37
خلاصة الفصل	46
الفصل الثاني: ماهية القدرة الشرائية.	66-41
تمهيد	42
المبحث الاول: عموميات حول القدرة الشرائية.	49-43
المطلب الاول: مفهوم القدرة الشرائية.	43
المطلب الثاني: نظريات القدرة الشرائية.	45

المطلب الثالث: عناصر القدرة الشرائية و طرق قياسها.	48
المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية و اسباب انخفاضها ومخاطرها.	57-50
المطلب الاول: العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية في الجزائر	50
المطلب الثاني: الاسباب التي ادت الى انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر.	52
المطلب الثالث: مخاطر وتاثير القدرة الشرائية.	56
المبحث الثالث: سياسات و دور الدولة و اجراءاتها على القدرة الشرائية.	66-58
المطلب الاول: سياسة رفع و تخفيض قيمة العملة.	58
المطلب الثاني: دور الدولة في الحفاظ على استقرار الاسعار و دعم القدرة الشرائية .	60
المطلب الثالث: الاجراءات المتخذة للرفع من القدرة الشرائية في الجزائر.	62
خلاصة الفصل	66
الفصل الثالثُ: الإطار التطبيقي لتحرير التجارة الخارجية و أثرها على القدرة الشرائية.	100-67
تمهيد	65
المبحث الاول: واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.	86-66
المطلب الاول: مسار تحرير التجارة الخارجية.	66
المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات و الواردات في الجزائرية.	71
المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة من (2012-2022).	82
المبحث الثاني: تطور القدرة الشرائية.	92-86
المطلب الاول: تطور مؤشر الاسعار و التضخم.	87

المطلب الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2012-2022).	88
المطلب الثالث: تطور الاجور و الدخل.	90
المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية.	99-92
المطلب الاول: التغيرات في الأسعار المحلية.	93
المطلب الثاني: مستويات الدخل والأجور.	96
المطلب الثالث: التوظيف والبطالة.	98
خلاصة الفصل	100
خاتمة عامة	104-101
ملخص بالعربية	105
ملخص بالإنجليزية	105
ملخص بالفرنسية	106
قائمة المراجع والمصادر	109-107

المقدمة العامة

مقدمة :

تشكل التجارة الخارجية أحد الأعمدة الرئيسية في الاقتصاد العالمي، حيث تساهم في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. إن تحرير التجارة الخارجية، الذي يعني إزالة القيود والحواجز التجارية بين الدول، يسهم بشكل كبير في تعزيز التدفقات التجارية وزيادة تنافسية الأسواق. وفي هذا السياق، اتجهت العديد من الدول النامية والمتقدمة إلى تحرير تجارتها الخارجية كاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستويات المعيشة لمواطنيها.

تعد الجزائر واحدة من هذه الدول التي انتهجت سياسات تحرير التجارة الخارجية في العقود الأخيرة. فمنذ بداية الألفية الجديدة، اتخذت الحكومة الجزائرية مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى فتح الأسواق المحلية أمام المنتجات الأجنبية، وتشجيع الصادرات الوطنية، وتنويع الاقتصاد بعيداً عن الاعتماد على قطاع النفط والغاز. وقد تم ذلك من خلال توقيع العديد من الاتفاقيات التجارية الدولية والإقليمية، وتبني سياسات تشجيعية للاستثمار الأجنبي المباشر.

على الرغم من الفوائد المتعددة لتحرير التجارة الخارجية، إلا أن هناك تساؤلات عديدة حول تأثير هذه السياسات على القدرة الشرائية للمواطنين. فالقدرة الشرائية، التي تعبر عن القوة الشرائية للدخل النقدي للأفراد، تعد من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعكس مدى رفاهية السكان وقدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية. ومن هنا، تبرز أهمية دراسة تأثير تحرير التجارة الخارجية على هذا المؤشر الحيوي.

لقد شهدت الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2022 تغيرات اقتصادية كبيرة، حيث تأثرت القدرة الشرائية بعوامل متعددة مثل التضخم، تقلبات أسعار الصرف، وتغيرات سوق العمل. وقد أثارت هذه التغيرات نقاشات واسعة حول ما إذا كان تحرير التجارة الخارجية قد ساهم في تحسين أو تدهور القدرة الشرائية للأفراد. في هذا السياق، تتجلى أهمية البحث في تحليل هذه العلاقة، وتحديد مدى تأثير السياسات التجارية على الحياة اليومية للمواطنين.

إن الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو تقديم تحليل شامل لتأثير تحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة المذكورة. سيتم ذلك من خلال مراجعة الأدبيات الاقتصادية،

تحليل البيانات الإحصائية، واستخدام النماذج الاقتصادية لتقييم التأثيرات المباشرة وغير المباشرة لهذه السياسات. وبالإضافة إلى ذلك، ستتناول الدراسة دور السياسات الحكومية في التخفيف من الآثار السلبية المحتملة لتحرير التجارة، وتعزيز الفوائد الإيجابية من خلال تبني إجراءات داعمة للاقتصاد الوطني.

إن هذه الدراسة تسعى إلى تقديم توصيات عملية لصناع القرار في الجزائر، بهدف تحسين السياسات التجارية وتحقيق التوازن بين تحرير التجارة وحماية القدرة الشرائية للمواطنين، مما يسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية في البلاد.

إشكالية البحث:

تتبلور إشكالية البحث في دراسة الأثر الذي يتركه تحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2022. تعاني القدرة الشرائية في العديد من الدول النامية، ومنها الجزائر، من ضغوط متعددة نتيجة للتقلبات الاقتصادية والسياسات التجارية. ومن هنا، يتمحور السؤال الرئيسي لهذا البحث حول كيفية تأثير تحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية للمواطنين الجزائريين.

الأسئلة الفرعية:

_ما هو تأثير السياسات التجارية على التضخم ومستويات الأسعار في الجزائر؟

_كيف أثرت التجارة الخارجية على فرص العمل ومستويات الدخل في الجزائر؟

_ما تأثير تحرير التجارة على أسعار السلع الأساسية في الجزائر؟

_ما تأثير تحرير التجارة على أسعار صرف الدينار الجزائري وقدرته الشرائية؟

_هل زادت الواردات من السلع الاستهلاكية بعد تحرير التجارة؟

فرضيات البحث:

الفرضية الأولى: لتحرير التجارة الخارجية تأثير إيجابي على القدرة الشرائية من خلال تخفيض الأسعار وزيادة تنوع السلع المتاحة في الأسواق المحلية.

الفرضية الثانية: تحرير التجارة الخارجية يؤدي إلى زيادة المنافسة بين المنتجات المحلية والمستوردة، مما يسهم في خفض أسعار السلع والخدمات.

الفرضية الثالثة: تساهم سياسات الدولة في حماية القدرة الشرائية من التأثيرات السلبية المحتملة لتحرير التجارة الخارجية عبر تبني إجراءات داعمة للاقتصاد الوطني وتوفير الحماية للصناعات الناشئة.

الفرضية الرابعة: تحرير التجارة يمكن أن يساهم في نمو الاقتصاد من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز الصادرات.

الفرضية الخامسة: تحرير التجارة يتيح دخول منتجات وخدمات ذات جودة أعلى إلى السوق المحلية.

أهمية الدراسة:

تتمحور أهمية هذه الدراسة حول تحليل تأثير تحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية في الجزائر خلال العقد الأخير (2012-2022). تسعى الدراسة إلى تقييم مدى تأثير انفتاح الجزائر على التجارة العالمية على أسعار السلع والخدمات، وبالتالي على قدرة المواطنين على شراء هذه السلع والخدمات.

من خلال تحليل التغيرات في الأسعار ومؤشرات القدرة الشرائية، تساهم الدراسة في فهم العلاقة بين تحرير التجارة والتضخم، وتأثير ذلك على مستوى معيشة المواطنين. كما تقدم الدراسة توصيات لصناع القرار حول كيفية تحقيق التوازن بين تحرير التجارة وحماية القدرة الشرائية، بما يضمن استدامة النمو الاقتصادي وتحسين رفاهية المجتمع.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- تحديد المفاهيم النظرية الخاصة بالتجارة الخارجية و التحرير التجاري.

- تحديد المفاهيم النظرية الخاصة القدرة الشرائية.

- تحليل العلاقة بين تحرير التجارة الخارجية و القدرة الشرائية في الجزائر.

- تحليل واقع تحرير التجارة الخارجية و القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 2012-2022 .

- البحث والتحليل في أثر تحرير التجارة الخارجية و القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 2012-2022 .

المنهجية :

من أجل الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي للإلمام بجوانب الموضوع والتطرق إلى مختلف المفاهيم والجوانب النظرية الخاصة بكل من التجارة الخارجية و القدرة الشرائية إلى جانب تحليل أثر تحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية وقد استعنا في دراستنا بالأدوات التالية:

- المسح المكتبي للكتب والمجلات العلمية المتخصصة ومنشورات الهيئات الحكومية و البحوث الجامعية ومواقع الأنترنت من أجل الوقوف على آخر المستجدات والتطورات في موضوع الدراسة.

- الإحصائيات البيانية المتعلقة بوضعية الإنفتاح التجاري و سوق العمل.

هيكل الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول حيث يتناول الفصل الأول الإطار النظري للتجارة الخارجية و التحرير التجاري ، ويتكون هذا الفصل من مبحثين هما المبحث الاول ماهية التجار الخارجية و المبحث الثاني تحرير التجارة الخارجية. أما الفصل الثاني يتطرق الى الجانب النظري للقدرة الشرائية، وهو يتكون من ثلاثة مباحث هي المبحث الاول عموميات حول القدرة الشرائية والمبحث الثاني العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية واسباب انخفاضها و مخاطرها و المبحث الثالث سياسات

و دور الدولة واجراءاتها على القدرة الشرائية. اما الفصل الثالث الاطار التطبيقي لتحرير التجارة الخارجية وأثرها على القدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة 2012-2022، و نجد فيه ثلاثة مباحث هي المبحث الاول واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و المبحث الثاني تطور القدرة الشرائية والمبحث الثالث اثر تحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية.

الفصل الأول: الإطار النظري لتحرير التجارة الخارجية.

تمهيد:

حظي موضوع التجارة الخارجية باهتمام بالغ منذ قرون مضت ذلك بسبب الحاجة إلى التخلص من الآثار السلبية التي تركتها الحرب العالمية الثانية، ومن قبلها أزمة الكساد الكبير والتي أدت إلى ازدياد وعي الأفراد بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي، والتجارة الدولية التي تعتبر أهم محددات النمو الاقتصادي، وأهم عامل لتحقيق رفاهية الشعوب لبلوغ المستويات المتقدمة من التنمية الاقتصادية، إذ تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في لبنيان الاقتصادي.

جاءت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتقبل مكانها المؤثر الحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وتحقيق المكاسب منها والتي تزداد بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدول المشتركة في التجارة، وفي الحقيقة لم يكن للدول في الماضي تشابك في المصالح والعلاقات الاقتصادية كما هو عليه الحال الآن.

المبحث الاول: ماهية التجارة الخارجية.

تعتبر التجارة الخارجية من الركائز الأساسية للتطور الاقتصادي، فهي تمكن كل بلد من الاستفادة بمزايا البلد الآخر في سلعة معينة، حيث بات من المستحيل على أي دولة سواء كانت متقدمة أو نامية أن تنعزل بنفسها عن العالم الخارجي، وذلك راجع إلى احتياجات الدولة من المواد الضرورية للإنتاج، التي لا تتوفر عليها أو لوجود فائض على مستوى نشاطها الاقتصادي مما يحتم عليها اللجوء إلى التبادل التجاري بينها وبين دول أخرى.

المطلب الاول: عموميات حول التجارة الخارجية.

سوف نقوم في هذا المطلب بالتعريف بالتجارة الخارجية و ذكر أهميتها و أسبابها.

1- تعريف التجارة الخارجية .

تشكل التجارة الخارجية مسألة مركزية في العلاقات بين الدول ، حيث في الماضي كانت سببا من أسباب الحروب أما اليوم فإنها تعد أهم أسباب التقارب بين الدول، كما أنها تسمح لهذه الدول أن تستهلك أكثر مما تنتج بمواردها الخاصة إضافة إلى توسيع منافذ التوزيع لبيع إنتاجها.

يقصد بالتجارة الخارجية: عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة الأطراف التبادل ".

كما يمكن أن تعرفها مجموعة القواعد القانونية المنظمة لأعمال التجارية، والقائمة على أساس التدفقات المالية والمادية والخدماتية المتبادلة بين الدول، حيث جانب الصادرات يعبر عن القدرة الإنتاجية للاقتصاد والقابلة للتحول إلى دول أخرى، بينما تعبر الواردات عن العجز المسجل على مستوى الاقتصاد الوطني في تغطية جزء من الطلب الكلي، كما أنها وبصفة مختصرة تعبر عن كلا من الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة أو بطريقة أخرى هي التي تتم بين الدول خلال عمليات الاستيراد والتصدير، حيث يتم انتقال السلع والخدمات والموارد المالية من دولة إلى أخرى وفق إجراءات إدارية و مالية.(1)

1) شنوفي ياسين، أثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر (2008-2018)، ص 26، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة.

2- أهمية التجارة الخارجية.

2-1- المجال الاقتصادي

- تعتبر منفذا لتصريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية، حيث يكون الإنتاج المحلي

أكبر مما تستطيع السوق المحلية استيعابه، والاستفادة من ذلك في تعزيز الميزانية من الصرف الأجنبي.

- تساعد في الحصول على مزيد من السلع والخدمات بأقل تكلفة، نتيجة لمبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية.

تشجيع الصادرات يساهم في الحصول على مكاسب في صورة رأس مال أجنبي يلعب دورا مهما في زيادة الاستثمار وبناء المصانع وإنشاء البنية الخاصة في الدول النامية، وبالتالي النهوض بالتنمية الاقتصادية. تعتبر مؤشرا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولية لارتباط هذا المؤشر بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة وقدرة الدول على التصدير ومستويات الدخول فيها ، وكذلك قدرتها على الاستيراد وانعكاس ذلك كله على رصيد الدول من العملة الأجنبية.

- نقل التكنولوجيا والمعلومات الأساسية التي تفيد في بناء الاقتصاديات المتينة وتعزيز عملية التنمية الشاملة.

- تحقيق التوازن في السوق الداخلي نتيجة تحقيق التوازن بين كميات العرض والطلب (1).

2-2- المجال الاجتماعي

تسعى التجارة الخارجية في المجال الاجتماعي إلى تحقيق ما يلي:

- زيادة رفاهية الأفراد عن طريق توسيع قاعدة الاختيارات فيما يخص مجال الاستهلاك.

---

1) مكناسي فاطمة الزهراء- عمير إيمان، الطرق المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية "دراسة حالة الإعتماد المستندي - بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR وكالة قالمة 821، ص 23، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

- تحقيق التغيرات الضرورية في البنية الاجتماعية الناتجة عن التغير في البنية الاقتصادية.

- إمكانية الحصول على أفضل ما توصلت إليه العلوم والتقنيات المعلوماتية بأسعار رخيصة نسبيا.(1)

2-3- المجال السياسي: تسعى التجارة الخارجية في المجال السياسي إلى تحقيق ما يلي:

- تعزيز البنية الأساسية الدفاعية في الدول من خلال استيراد أفضل ما توصلت إليه العلوم والتكنولوجيا. إقامة العلاقات الودية وعلاقات الصداقة مع الدول الأخرى المتعامل معها.

2- العولمة السياسية التي تسعى لإزالة الحدة وتقصير المسافات فهي تحاول أن تجعل العالم بمثابة قرية كونية جديدة وبذلك تكون استفادت من التكنولوجيا الحديثة ومسالك التجارة الخارجية العابرة للحدود. وأيضا تكمن أهمية التجارة الخارجية فيما يلي:

-3-1- بالنسبة لعملية الاستيراد الإستيراد جزء من التجارة الخارجية يتضمن تخطيطا ووضع سياسات تغطي بهذه الوظيفة، لذا يجب سياسة محكمة في ميدان شراء المنتجات مجالات واسعة من الأنشطة المكملة والمرتبطة بالسلع التي من الضروري استخدامها لضمان منافسة دائمة ومرتبطة بعنصر التكاليف والمستورد مختلفة لتلبية احتياجات اقتصادية ما ومن هنا نستنتج أن وجود الاستيراد دليل لوجود التصدير من بلد آخر.

2-3-2- بالنسبة لعملية التصدير: التصدير عبارة عن تسويق للسلع والخدمات إلى البلدان الأجنبية مقابل الحصول على العملة الصعبة ويعتبر التصدير من أكثر الأشكال اقتحاما للأسواق الخارجية كما أن معظم المؤسسات ترغب في ممارسة العمليات التصديرية، بحيث يعتبر النشاط التصديري في حد ذاته مقياسا للمرونة التنافسية للمؤسسات والمعرفة قدراتها على التكيف مع البيئات الأخرى.(2)

1) مكناسي فاطمة الزهراء- عمير إيمان، مرجع سبق ذكره، ص24.

2) مكناسي فاطمة الزهراء- عمير إيمان، مرجع سبق ذكره، ص25.

3- أسباب قيام التجارة الخارجية

تقوم التجارة بين الدول لنفس أسباب قيامها داخل الدولة الواحدة، وفي كلتا الحالتين تتخصص الأقاليم بسبب وجود موارد معيّنة لدى بعضها غير موجودة لدى البعض الآخر، مما يجعل مثل هذا التخصص

معقولاً ومربحًا، كأن تملك إحدى هذه الدول مساحة كبيرة من الأرض وعددا قليلاً من السكان نسبيا، ويعتبر هذا أفضل مزيج من الموارد الإنتاجية اللازمة للتربية المثلى للأبقار مثلا وتمتلك دولة أخرى أراضي قليلة وكثيرا من العمال الماهرين ورأس المال، ومثل هذا المزيج يحقق إنتاجا صناعيا أفضل، فتتخصص الأولى في إنتاج الأبقار وبيع اللحوم، وفي المقابل تتخصص الثانية في المنتجات الصناعية وبيعها إلى الدولة الأخرى.

يتم تبادل القدر الأكبر من التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة، وتحدث هذه التجارة لأن دخل معظم الناس في تلك الدول يسمح لهم بشراء كميات كبيرة من السلع، وكذلك لأنها تمتلك معظم الصناعات المتخصصة. ومنه يمكن إجمال أسباب قيام التجارة الخارجية في العوامل التالية:

- عدم إمكانية تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- وجود فائض في الإنتاج.

- الحصول على أرباح.

- رفع مستوى المعيشة.

- التخصص الدولي: إن الدول سابقا لا تستطيع أن تعتمد على نفسها كليا في إشباع حاجات أفرادها وذلك بسبب التباين في توزيع الثروات الطبيعية بين دول العالم.

- تفاوت التكاليف والأسعار لعوامل الإنتاج والأسعار المحلية: إذ يعد تفاوت تكاليف الإنتاج بين الدول دافعا للتجارة بينها وبالذات في الدول التي تمتلك ما يسمى باقتصاديات الحجم الكبير الذي يؤدي إلى تخفيض متوسط التكلفة الكلية للوحدة المنتجة مقارنة مع دولة أخرى تنتج بكميات ليست وفيرة، وبالتالي ترتفع لديها تكاليف الإنتاج مما يعطي الدولة الأولى ميزة نسبية في الإنتاج مقارنة بالدولة الثانية.

- اختلاف مستوى التكنولوجيا من دولة لأخرى: يتباين الأسلوب الإنتاجي والمعرفة الفنية بين الدول تباينا كبيرا، بحيث يؤثر بشكل كبير على طبيعة السلع المنتجة في كل بلد، فنجد أن الدول المتقدمة تحتكر إنتاج السلع التي تشكل التقنية عنصراً أساسيًا في إنتاجها، أما الدول النامية فإنها في الغالب تتخصص في تلك التي يغلب عليها طابع المواد الخام مثل النفط والمعادن والقطن.

- اختلاف ظروف الإنتاج: فبعض المناطق تصلح لزراعة البن والشاي مثلا، فيجب أن تتخصص في هذا النوع من المنتجات الزراعية، وتستورد المنتجات الأخرى التي لا تقوم بإنتاجها كالنفط الذي يتوفر في الدول ذات المناخ الصحراوي مثل دول الخليج العربي.

- اختلاف الميول والأذواق: فالمواطن المحلي يفضل المنتجات الأجنبية حتى ولو توفر البديل المحلي منها، وتزداد أهمية هذا العامل مع زيادة الدخل الفردي في الدولة.(1)

المطلب الثاني: نظريات التجارة الخارجية.

اختلفت وجهات النظر بين المدارس في تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية انطلاقا من المدرسة الكلاسيكية ثم المدرسة النيوكلاسيكية إلى غاية النظرات الحديثة، سوف نقوم من خلال هذا المطلب بشرح أهم النظريات المفسرة لقيام التجارة الخارجية.

1- النظرية التقليدية في التجارة الدولية

تعتبر المدرسة التقليدية من أهم المدارس الفكرية التي خصصت جانبا مهما من تحليلها للتبادل الدولي، حيث يمكن أن نميز بين جيلين من كتاب المدرسة التقليدية في التجارة الدولية .

- الجيل الأول: فسروا التبادل الدولي من خلال النظرية التقليدية في التجارة الدولية، ومنهم آدم سميث، دافيد ريكاردو، وجون ستيوارت ميل، وتدرجت أفكارهم من نظرية النفقات المطلقة، إلى نظرية النفقات النسبية ثم أثر الطلب المتبادل، وقد تبنوا جميعا نظرية العمل في القيمة عند تحليلهم الاقتصادي

1) زيرمي نعيمة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، ص 27-28، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

لشكل وشروط التبادل الدولي، واعتبروا أن مكاسب الدول من التجارة الخارجية تتأتى بتخصيص الموارد في انتاج السلع التي يملكون ميزة نسبية في انتاجها.

- الجيل الثاني: النظرية التقليدية الحديثة NEW-CLASSICAL THEORY أو المدرسة الحديثة في التجارة الدولية ومنهم هابرلار HOBERLER ، ليونتيف LEONTEIF ، ليرنر LERNER، حيث ساهموا بـ:

- نظرية تكلفة الفرصة البديلة كبديل لنظرية العمل في القيمة.

- إدخال منحنيات السواء كأداة في تحليل التوازن الدولي.

اعتمد النيوكلاسيك على الجوهر الأساسي للنظرية التقليدية في أن التبادل الدولي يخضع لمبدأ النفقات النسبية، وتحرروا من قيد أن السلعة تتحدد قيمتها بكمية العمل المبذول في انتاجها. (1)

1-1- نظرية الميزة المطلقة "آدم سميث"

حسب أ.سميث التكلفة المطلقة لإنتاج سلعة ما هي كمية العمل الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من السلعة.

يحدد التخصص طبقا للفكرة التالية: إذا كان البلد 1 ينتج منتج أ بتكلفة مطلقة أقل من البلد 2 و البلد 2 ينتج المنتج ب بتكلفة أقل من البلد 1، فإن البلد 1 من صالحه التخصص في إنتاج المنتج أ والبلد 2 التخصص في المنتج ب. توضح هذه الفكرة من خلال المثال التالي :

والمتعلق ببلدين هما البرتغال وبريطانيا ينتجان النبيذ إذ تخصص في البرتغال 80 ساعة عمل إنتاج 40 لتر من النبيذ أما في بريطانيا تنفق 80 ساعة عمل إنتاج 20 لتر من النبيذ إذن 1 لتر من النبيذ تكلف في البرتغال ساعتين من العمل بينما في بريطانيا 4 ساعات من العمل نلاحظ أن التكلفة المطلقة للبرتغال في إنتاج النبيذ أقل من التكلفة المطلقة للنبيذ بالنسبة لبريطانيا. حسب مبدأ أ. سميث يجب أن يتخصص البرتغال في إنتاج النبيذ لأنه له ميزة مطلقة في هذا المنتج. وانطلاقا من هذا المبدأ فإن البلد

1) سالمي حمزة، آثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر- ، ص25، جامعة الجزائر3، الجزائر.

الذي لا يتميز ميزة مطلقة في أي منتج مقصى نظريا من التبادل الدولي حسب نظرية أ. سميث ويفرض عليه أن يتجه نحو الانغلاق.

يؤكد أ. سميت أن التبادل ليس صفقة متساوية يربح فيها الواحد ما يخسره الآخر ، ففائدة المتعاملين ليست مشروطة بتحقيق فائض في الميزان التجاري، لكن التبادل يسمح بنمو

إنتاجية العمل في الصناعة وبزيادة وتيرة نمو رأس المال.

إن ضيق السوق الداخلية يؤدي إلى الحد من تقسيم العمل، ومن هنا استنتج أ. سميث أن التبادل في السوق الخارجية يؤدي إلى نمو الإنتاجية وذلك بتحسين تقسيم العمل وكذلك يؤدي إلى تطوير القطاع الصناعي.

ويشير هنا أسميت إلى الفائدة المترتبة عن التبادل الدولي إذ يقول أنه يؤدي إلى إتقان العمل وزيادة القدرة الإنتاجية وبالتالي إلى زيادة الدخل الوطني. وبالتالي مضاعفة الثروات والدخل الوطني. توقف

أ. سميث عند هذا الحد معتبر أن التكلفة المطلقة هي مقياس التبادل الدولي.

ولكن إذا لم يكن لبلد ما أية ميزة مطلقة، هل تقبل البلدان الأخرى بالتبادل معه؟ وماذا سيقدم مقابل وارداته؟ وهذا التبادل ألا يؤدي لتسجيل عجز في ميزانه التجاري؟ ومن الذي يضمن لهذا البلد التبادل الدولي الحر سوف يؤدي لحل مشاكله وتحقيق الأرباح.

حسب أ. سميث ، فإن البلد الذي ليس له ميزة مطلقة تذهب عوامله إنتاجية إلى البلد الذي تكون فيه التكلفة المطلقة أقل. وتبقى هذه النتيجة نظرية ومن الصعب تحقيقها في الواقع، إضافة إلى كونها تصطدم مع الفرضية الكلاسيكية لعدم تنقل عوامل الإنتاج على المستوى الدولي، ولتجاوز هذه المشكلة أتى د. ريكاردو بمعيار التكلفة النسبية كأساس التبادل الدولي عوضا عن التكلفة المطلقة وفقا لنظرية الميزة المطلقة، يعتقد أدم سميث أن الدول يجب أن تركز على إنتاج وتصدير السلع التي لديها ميزة مطلقة على الدول الأخرى في إنتاجها. وميزة مطلقة تعني أن الدولة قادرة على إنتاج سلعة بكميات أكبر أو بتكلفة أقل من الدول الأخرى.

بناء على هذا الاعتقاد، يعتبر سميت أن التجارة الحرة والتخصص الاقتصادي يمكنهما أن يؤديا إلى رفاهية اقتصادية أكبر للدول. فعندما تركز الدول على إنتاج ما لديها من ميزة مطلقة وتتبادلها مع الدول الأخرى، يزداد التخصص والإنتاجية وتتحقق المزيد من الاستفادة المشتركة.(1)

2-1- نظرية الميزة النسبية (DAVID RICARDO) :

في كتابه مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب أجاب ريكاردو على سؤال لم تجب عليه نظرية الميزة المطلقة، وهو وضع الدولة التي دخلت حديثا في التجارة الدولية ولا تتمتع

بالميزة المطلقة، هل تعمد إلى الانزواء جانبا أم تعمد إلى مباشرة حرية التجارة مع إمكانية الاستفادة من ذلك.

توضح هذه النظرية أنه حتى ولو امتازت إحدى الدول بظروف انتاج أحسن من تلك التي هي سائدة في بلد آخر، فإن كلا البلدين سيستفيد من إقامة تبادل تجاري خارجي دون أن يقتضي ذلك تخصص إحداهما انتاج السلعتين وتخصص الآخر في الاستيراد، حيث يتخصص البلد الأقل كفاءة في السلعة التي يكون للبلد ميزة نسبية فيها.

وطبقا لهذه النظرية، فإن ليس كل الدول لديها ميزة مطلقة في الانتاج، وذلك بسبب استخدام بعض الدول أساليب وطرق انتاج تقليدية وغير كفؤة، مما يجعلها غير قادرة على بناء مشاريع ضخمة والاستفادة من الوفرات في التكاليف، كما هو الحال في الدول النامية، ولهذا فإن جوهر هذه النظرية يعتمد على أن نظرية الميزة المطلقة لا تستطيع تفسير قيام التجارة بين الدول بناء على التكاليف المطلقة في الانتاج.

1) لسعد لحسن-شراد عبد المنعم، دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسات التجارة الخارجية حالة الجزائر، ص22-23، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج.

لقد بين ريكاردو أنه ليس من الضروري توفر الميزة المطلقة للدولة في انتاج إحدى السلع لكي تحقق مكاسب من الدخول في التجارة الدولية، بل يكفي أن يتوفر للدولة ميزة نسبية في إحدى أو بعض السلع التي تنتجها، ولهذا فإن الدولة تحقق مكاسب من التجارة حتى لو كانت ذات تكاليف حقيقية أكبر في جميع السلع التي تنتجها مقارنة مع شركائها التجاريين. (1)

1-3- انتقادات نظرية الميزة النسبية أو التكاليف النسبية RICARDO

- تجاهلت النظرية العامل النقدي في المبادلات التجارية، والذي من خلاله يتم تقييم الكميات المصدرة والمستوردة بعملات الدول المشتركة في التجارة.

- لم تأخذ هذه النظرية بمبدأ تغير التكاليف بناء على اختلاف الكميات المنتجة، وإمكانية تحقيق وفورات الحجم وما ينجم عنه من تحقيق الكفاءة الانتاجية وتخفيض كلفة الوحدة المنتجة.

- افتراض النظرية استحالة انتقال عناصر الانتاج بين الدول، وذلك باعتبار أن العمل هو العنصر الانتاجي الوحيد المستخدم في الانتاج، علما أن الأساس لقيام الصناعات التصديرية هو توفر رأس المال بكثافة في صيغة آلات ومعدات، إلى جانب توفر عنصر العمل اللازم للإنتاج.

- لم تستطع النظرية تحديد معدلات التبادل الفعلية بين الدولتين المشتركتين في التجارة حيث أن الافتراض كان وحدة من سلعة مقابل وحدة من السلعة الأخرى.

1-4- نظرية القيم الدولية جون ستيوارت ميل

اكتفى ريكاردو في عرضه لنظرية التكاليف النسبية ببيان أن التخصص الدولي وفقا لمبدأ التكاليف النسبية يعود بالفائدة على البلدين طالما أن معدل التبادل الدولي يقع بين الحد الأدنى والأقصى لمعدل التبادل الداخلي للسلعتين، وبالتالي لم تحدد النظرية مقدار الربح لكل طرف ويرى جون ستيوارت ميل أن معدل التبادل الداخلي يتحدد وفقا لنفقات الانتاج النسبية داخل البلد، ولا ينطبق على التبادل الدولي، الذي يحدده المستوى الذي يحقق التعادل بين طلب كل من الدولتين على سلع الأخرى، أي معدل التبادل

1) سالمي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص27.

الذي يحقق المساواة بين قيمة الصادرات والواردات في البلدين، وأي معدل آخر يحدث اختلالا يجعل أحدهما يحقق فائضا والآخر عجزا، وقد أوضح ميل أن توزيع النفع يتوقف على عاملين أساسين هما:

- الطلب: أي حجم طلب كل بلد على سلع البلد الآخر، وعلى ذلك يعود النفع الأكبر من التجارة إلى صاحب الطلب الأصغر، وقد استخلص ميل من هذه القاعدة أن النفع الأكبر من التجارة يعود للدول الفقيرة.

- مرونة الطلب: إذ تميل نسبة الاستبدال إلى الاتجاه في صالح الدول التي يكون طلبها قليل المرونة على السلع التي تستوردها، إذ أن انخفاض سعر هذه السلعة لا يدفع باتجاه زيادة الطلب بشكل كبير يؤدي إلى اختلال في ميزان المدفوعات.

يرى بعض الاقتصاديون أن النظريات الكلاسيكية كان اهتمامها بإيضاح الربح من التجارة الدولية، أكثر من اهتمامهم بشرح آلية التجارة في حد ذاتها، فقد نجحت في شرح أثر التجارة على رفاهية الدول، وأوضحت كيف أن الاختلاف في تكاليف الإنتاج النسبية تحقق مكاسب عند قيام التجارة الدولية بين الدول، ولكنها لم توفق في إيضاح السبب في ذلك، إما في أن التكاليف أقل أو أن إنتاجية العمل أكبر من بلد لآخر. (1)

2- النظريات النيوكلاسيكية

لقد اتفق الكلاسيك على أن التبادل الدولي لا يتم إلا إذا توفر شرط اختلاف التكاليف النسبية، ولكنهم لم يعطوا تفسيرا دقيقا لهذا لاختلاف فلقد أرجعه د ريكاردو الاختلاف المستوى والعلمي والتكنولوجي واختلاف البيئة والمناخ من بلد لآخر ولقد انتبه ج.سميل لهذه المشكلة حيث كتب :

يوجد العديد من الأشياء التي يمكن إنتاجها محليا دون مشاكل وبأي كمية نريد، ولكن بالرغم من ذلك نستوردها من الخارج، التفسير الذي يعطي عادة هو انه من المفيد استيرادها على إنتاجها محليا وهو السبب الحقيقي ولكن حتى هذا السبب يتطلب شرحا أكثر فأتى كل من هيكشر وأولين بالتفسير المنتظر مرجعين اختلاف التكاليف النسبية لاختلاف توفر كل بلد على العوامل الإنتاجية.

1) سالمي حمزة، مرجع سبق ذكره، ص29-30.

2-1- نظرية نسب عناصر الإنتاج لهيكشر - أولين:

لما يقرب من مائة عام استطاع الاقتصاديون تفسير التجارة المرتكزة على الميزة النسبية، ولكن لم يستطيعوا تفسير أسباب الميزة التنافسية، وفي مستهل القرن العشرين، قام اقتصاديان سويديان وهما إيلي هيكشر Eli Heckscher وبيرتل أولين Bertit Ohlin بتفسير أسباب الميزة النسبية، وقد قام بول صامويلسون Paul Samuelson لاحقاً بتنقيح أفكارها الأساسية، والتي يشار إليها كذلك نظرية نسب عناصر الإنتاج وتنص النظرية على أن الميزة التنافسية للدولة تتحدد عن طريق ما تمنحها الطبيعة من موارد.

تعد نظرية هيكشر - أولين امتداداً لنظرية النفقات النسبية، ذلك أن نظرية النفقات النسبية فسرت سبب قيام التجارة الخارجية وأرجعت ذلك إلى اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع، أما نظرية هيكشر-أولين فإنها توضح تفسير أسباب اختلاف النفقات النسبية للسلع المختلفة، حيث تعتبر نظرية هيكشر-أولين مكملة لنظرية النفقات النسبية وليست بديلة لها.

تنقسم نظرية (هيكشر - أولين) إلى نظريتين مترابطتين هما:

- النظرية الأولى: المعروفة بنظرية ثبات عناصر الإنتاج وتختص بتفسير أسباب اختلاف المزايا النسبية لإنتاج السلع بين الدول المختلفة، على أساس اختلاف درجة الوفرة أو الندرة النسبية العوامل الإنتاج.

- النظرية الثانية: المعروفة بنظرية تعادل أسعار عناصر الإنتاج الأولين، وتحاول تفسير التغيرات التي يمكن أن تحدثها التجارة الخارجية على الأسعار النسبية العناصر الإنتاج.(1)

2-2- الافتراضات الأساسية التي تقوم عليها نظرية نسب عناصر الإنتاج (هيكشر - أولين):

- وجود دولتين وسلعتين متجانستين، وعنصرا إنتاج متجانسين مستواهما المبدئي ثابت ويفترض أن يكون مختلفاً نسبياً بين الدول.

---

1) لسعد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص27.

- تزايد تكلفة الفرصة البديلة لإنتاج السلعتين ومن ثم لا يوجد ما يسمى بالتخصص الدولي الكامل.

- ثبات تكنولوجيا الإنتاج للسلعتين في الدولتين.

- اختلاف طريقة الإنتاج للسلعتين، حيث يتم إنتاج إحدى السلعتين بطريقة مكثفة لعنصر العمل، بينما السلعة الأخرى يتم إنتاجها بطريقة مكثفة لرأس المال.

- ثبات أذواق المستهلكين للدولتين.

- سيادة ظروف المنافسة الكاملة في أسواق السلع وعوامل الإنتاج الحركية التامة لعوامل الإنتاج على المستوى المحلي.

- عدم وجود سياسات تقيد حركة السلع بين الدولتين كالتعريفة الجمركية.
يعود الفضل في إبراز الأساس النظري لهذا النموذج في التجارة الدولية إلى الاقتصادي السويدي هيكشر وتلميذه أولين في مطلع هذا القرن الماضي حيث توصلوا إلى نتيجة هامة مفادها أن اختلاف التكاليف (الأسعار) النسبية بين الدول يرجع إلى اختلاف وفرة الموارد الاقتصادية بين هذه الدول فقط لاحظ هيكشر بداية أن الدول تختلف فيما بينها من حيث الوفرة (العرض) في عوامل الإنتاج ينتج عنها أيضا اختلاف في الوفرة النسبية العرض النسبي لهذه العوامل فمثلاً هناك وفرة في عنصر العمل في مصر ووفرة في عنصر الأرض في السودان ووفرة في عنصر رأس المال في اليابان وألمانيا إلخ بالإضافة إلى هذه الاختلافات المطلقة هناك اختلافات في نسب العوامل عبر الدول فالدول الفقيرة متدنية الدخل تميل بشكل عام بأن يكون لديها نسبة متدنية من رأس المال كذلك فإن نسبة الأرض لرأس المال في دولة مثل استراليا أكبر بكثير من تلك الدولة صغيرة مثل سويسرا.

والفكرة الأساسية التي اعتمد عليها هيكشر وأولين في تحليل هذه الاختلافات في الموارد عبر الدول هو ربطها باختلافات مقابلة في أسعار السلع الاقتصادية فدولة مثل استراليا لديها وفرة كبيرة من الأراضي الزراعية مقارنة مع الطلب المحلي عليها مما جعل سعر الأرض الزراعية فيها منخفض مقارنة بدولة مثل بريطانيا بالمقابل فإن

بريطانيا لديها وفرة كبيرة من رأس المال والتكنولوجيا اللازمة للنسيج مما يجعل سعر رأس المال فيها منخفض مقارنة بأستراليا، وعليه فإن السلع التي تستخدم الأرض بكثافة في إنتاجها كالقمح مثلاً ستكون

أرخص في استراليا مقارنة ببريطانيا في حين أن السلع التي تتطلب استخدام رأس المال بكثافة كالنسيج مثلاً ستكون أرخص في بريطانيا مقارنة بأستراليا وبناء على ذلك فإن سعر التوازن النسبي للسلع الزراعية سيكون أقل في استراليا منه في بريطانيا وبالتالي في حين أن سعر التوازن النسبي للمنسوجات سيكون أقل في بريطانيا منه في استراليا فإن في استراليا ستصدر السلع الزراعية إلى بريطانيا في حين أن بريطانيا ستصدر المنسوجات إلى استراليا وقد لاحظ أولين أن الدول التي لديها وفرة نسبية في عنصر إنتاجي معين ستستمتع بسعر توازني منخفض نسبيا لهذا العنصر، وبالتالي فإن السلع التي تستخدم بكميات كبيرة نسبياً من هذا العنصر في إنتاجها ستكون لها أيضاً أسعار منخفضة نسبيا هذا يعني أنه سيكون للدولة ميزة نسبية في السلع التي تستخدم بكثافة في إنتاجها عنصر الإنتاج الوفير نسبيا فيها ويتضح من ذلك أن هذا التحليل يفسر أنماط التجارة بالتركيز على اختلافات أخرى بين الدول من حيث الذوق والتكنولوجيا.(1)

3- النظريات الحديثة.

بعد الانتقادات الموجهة لكل من النظرية الكلاسيكية والنيوكلاسيكية ظهرت النظريات الحديثة التي تقول بأن الأسواق تعمل فيظل منافسة احتكارية وإمكانية عناصر الإنتاج.

3-1- نظرية تشابه الطلب (الأذواق)

يعتبر الاقتصادي السويدي "ليندر (STAINS LINDER) "من أوائل الاقتصاديين الذين قدموا دور الطلب في نموذج تفسير التجارة الخارجية ففيما يخص المواد الخام فإن تفسير ليندر" للتجارة هو نفس تفسير "هكشر وأولين" أي على أساس اختلاف نسب عناصر الإنتاج، أما فيما يخص السلع الصناعية فإنه يرجع قيام التجارة فيها إلى تشابه نمط الطلب في البلاد المختلفة فطبقا للليندر لا يستطيع أي بلد أن يحقق ميزة نسبية في إنتاج سلعة صناعية إذ لم تكن هذه السلعة مطلوبة للسوق المحلية.

---

1) لسعد لحسن، مرجع سبق ذكره، ص28-29.

وتتمثل فرضية تشابه هيكل الدخل أو تشابه التفاصيل أو تشابه الطلب قدمها ليندر فيما يلي: " يزداد حجم التجارة في السلع المصنعة بين دول تتشابه في أنماط الطلب."

وعلى ذلك يعتبر وجود الطلب الداخلي شرطا ضروريا لإنتاج السلعة وتصديرها حيث أن الدولة لن تستورد مطلقا سلعة لها سوق محلي فإن هذا الغرض يؤكد أيضا على أن التجارة المرتقبة للدولة تكون مقصورة على تلك السلع التي تتواجد في السوق المحلي لها.

و يرجع السبب في الاتجاه إلى السوق المحلي أو لا افتراض المعرفة غير الكاملة وعدم اليقين فيما يتعلق بالأسواق الخارجية، مما يرفع من درجة المخاطرة عند التصدير إلى أسواق لا نعرف عنها شيء، كما أن تقديم السلعة إلى السوق المحلي وخاصة إذا كانت سلعة جديدة مبتكرة، يساعد المنظم على التعرف على مدى ملائمة السلعة لاحتياجات جمهور

المستهلكين وأن كانت في حاجة إلى تعديل و ذلك من واقع الصلة المباشرة بين المنتج و المستهلك القريب منه بحيث يستفيد الأول من التغذية العكسية للمعلومات، و من البديهي أن ترتفع النفقات إذا كان التسويق الاختياري يتم بأسواق خارجية. (1)

2-3- نظرية الفجوة التكنولوجية:

لاحظ posner عام 1961 أن هناك دول متقاربة وأحيانا متماثلة في وفرة عوامل الإنتاج و مع ذلك يوجد تبادل فيما بينها الأمر الذي لا تفسره نتائج نظرية "هكشر - أولين - سام ويلسون" ، إلا أن posner قام بتفسير ذلك بعامل عامل الاختراعات الجديدة، حيث تحدث الاختراعات الجديدة فجوة تكنولوجية بين الشركة صاحبة الاختراع والشركات الأخرى، وبقيام هذه الشركة بإنتاج السلعة الجديدة تنفرد باحتكار تصديرها من البديهي أن التقدم التكنولوجي لشركة محلية يضيف للبلد الأصلي للشركة المخترعة ميزة نسبية جديدة، فالعنصر المحدد للتجارة الدولية حسب posner يكمن في الفجوة التكنولوجية بين البلدان . واستند تحليل الفجوة التكنولوجية على وجود:

1) مكناسي فاطمة الزهراء- عمياز إيمان، مرجع سبق ذكره، ص 38

- فجوة الطلب: هي الفترة الفاصلة بين ظهور المنتج الجديد وبداية إنتاجه في الدول المقلدة، وخلالها تحتكر الدول المتقدمة إنتاج المنتج وتصديره.

- فجوة التقليد الفترة التي تفصل بين ظهور الإنتاج في الدول المتقدمة، وظهوره في الدول النامية، حيث تشارك الدول النامية في الإنتاج.

فحسب هذا التحليل فإن حصول أو تمتع الدول المتقدمة بالميزة التكنولوجية هو شيء مؤقت أي أن هذه الميزة النسبية تزول عندما تحصل الدول النامية على طرق إنتاج أو تقليد هذا المنتج.

قام "Krugman" سنة 1979 بنمذجة تحليل"posner" ، حين قام بأخذ منطقتين دول الشمال ودول الجنوب بعدة فترة زمنية نظرا لانخفاض الأجور في الجنوب، حسب "Krugmann فإن "الاحتكار التكنولوجي في الشمال يتأكل حيث أن دول الجنوب لا تقوم بالابتكار، بينما دول الشمال تقوم بالابتكار بحيث أن هذا الابتكار يتحول إلى سلع جديدة منتجة في الشمال، بينما لا تنتج هذه السلع في الجنوب إلا بعد فترة زمنية محددة، لكن هذه السلع أو الصناعات الجديدة تختفي باستمرار بالتحول التكنولوجي، ولا يمكن إبقائه إلا عن طريق ابتكارات ثابتة لسلع جديدة من أبرز عيوب هاته النظرية أنها لم تتمكن من شرح الفجوة التكنولوجية، والمدى الزمني الذي لا يمكن أن تستمر خلاله تلك الفجوة قبل تلاشيها، وقد حاولت النظرية التالية سد هذه الثغرة. (1)

3-3- نظرية دورة حياة المنتوج والتجارة الدولية (ر. فرنون)

نجد في المرحلة الأولى أن السلعة كثيفة التكنولوجيا وأن تنميتها وإنتاجها على نطاق واسع يتطلبان كثافة قوية في رأس المال (الاستثمار).أما في مرحلة النضج والتدني الأخيرتين فنجد أن السلعة أصبحت مبتدرة وكثيفة من حيث قلة مهارة اليد العاملة وأدت بالتالي إلى الإهمال والمرحلة الأولى من الدورة لا يتأتى عنها تجارة دولية حيث يتم صناعة السلعة واستهلاكها في البلد الأصل الذي اخترعت فيه وخلال الرحلة الثانية من الدورة نشاهد بروز وتكاثر صادرات البلد المخترع نحو شركاته

1) بكي نور الإيمان-عويشات سميه، دراسة تحليلية قياسية للتجارة الخارجية و أثرها على الاقتصاد الجزائري خلال فترة (2021-1990)، ص 21، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

المتطورين، وفي المرحلتين لثالثة والرابعة من الدورة ينقفل تدفق المبادلات ويصبح البلد المخترع مستورد، والبلدان المتطورة المقلدة مصدرة لها.

ويمكن إيضاح دورة حياة المنتوج وأثرها على التصدير وعلى المبادلات الدولية عموما كما يلي:

3-3-1- في المرحلة الأولى: الظهور

عن المستوى العالي للمداخيل والتكلفة المرتفعة لعامل العمل تحث على كل اختراع يهدف إلى إشباع طلبات المستهلكين من جهة وإحلال العمل برأس المال في عمليات الإنتاج من جهة أخرى بعدما يتم اختراع يبعث المنتوج الجديد في الولايات المتحدة الأمريكية مركز الاختراع حسب فرنون يكون الطلب على هذا المنتوج محدود وغير مرن بالنسبة للأسعار في بداية عرض المنتوج الجديد وهذا نظرا لعدم معرفة المنتوج الجديد، ومع مرور الوقت يتم التعرف على المنتوج واختباره داخل الدولة المخترعة.

3-3-2- مرحلة التطور والنمو

يتم تصدير المنتوج من طرف المؤسسة المخترعة التي تحتكر الإنتاج والتصدير للخارج في هذه المرحلة وبمرور الوقت يزداد الطلب بوتائر معتبرة ويصبح أكثر مرونة بالنسبة للأسعار. تحاول المؤسسة المخترعة تمديد وضعية الاحتكار هذه وهذا ما يتم في المرحلة القادمة.

3-3-3- مرحلة النضج

تنشر تقنيات وطرق إنتاج هذا المنتوج، لتبدأ فروع المؤسسة المخترعة بالخارج عملية الإنتاج حيث يصبح هذا المنتوج متوفر بكثرة وتتمكن المؤسسات المنتجة من تخفيض التكاليف، وهذا لا يمنع من تنويع المنتوج وانتشار استهلاكه في البلدان المصنعة ذات المستوى المعيشي العالي وبالتالي فإن نتاج هذا المنتوج لا يبقى حكرا على الولايات المتحدة الأمريكية، لأن تطور الطلب على هذه المنتجات والربح الذي يوفره تصديرها والناتج عن التفوق التكنولوجي يكون محفزا للمؤسسات التي تبحث على التمكن من التكنولوجيا الجديدة.

3-3-4- مرحلة التراجع

هي المرحلة التي يكون فيها المنتوج موحد النمط (Standardise والسوق معروف بشكل جيد، يصبح الإنتاج أكثر مردودية في الخارج ويتحول المنتجون بالخارج إلى منافسين حقيقيين داخل سوق الدولة المخترعة وذلكالتوفير اليد العاملة وبأجور منخفضة، عند ذلك تبدأ عملية استيراد الدولة المخترعة للمنتوج وتتحول هي على إنتاج منتجات أخرى لأسباب التالية: التوجه لإنتاج سلع جديدة والتخلي على السلع القديمة، بلوغ الطلب الوطني نقطة التشبع وظهور طلب جديد يجب إشباعه.

تظهر نظرية فرنون أن اختلاف درجة التطور التكنولوجي يمكن ان يفسر توزيع المزايا النسبية وحقيقة المبادلات المتشابهة للمنتجات ذات الأعمار التقنية المختلفة، وأن التجارة الدولية تعتبر كعامل لنقل الاختراعات.

ما يلاحظ على نظرية فرنون هو ابتعادها عن نتائج هيكشر - أولين ساموبلسون، فبالنسبة لفرنون، الندرة النسبية العامل رأس المال في البلدان النامية لا يشكل عائقا فبالنسبة لفرنون، الندرة النسبية العامل رأس المال في البلدان النامية لا يشكل عائقا للاستثمار الأجنبي، بما أن المؤسسة الأجنبية تستطيع دوما إيجاد رأس المال الذي تحتاجه سواء من خلال مواردها الخاصة، أو في السوق الدولية لرؤوس الأموال، أي أن فرنون لا يعارض مثل هيكشر - أولين ساموبلسون فرضية الانتقال الدولي لعوامل الإنتاج.(1)

المطلب الثالث: سياسات التجارة الخارجية.

سنحاول التطرق في هذا المطلب الى مفهوم السياسة التجارية الخارجية وأهم أهدافها.

1- مفهوم السياسة التجارية الخارجية.

للسياسة التجارية الخارجية عدة تعاريف والتي يمكن ذكرها على النحو التالي: "هي مجموعة الاجراءات التي تطبقها الدولة في مجال التجارة الخارجية بغرض تحقيق بعض الأهداف، واختيار

1) لسعد لحسن-شراد عبد المنعم، مرجع سبق ذكره، ص 31-32.

وجهة معينة ومحددة في علاقاتها التجارية مع الخارج (حرية أم حماية)، وتعبر عن ذلك بإصدار تشريعات واتخاذ القرارات والإجراءات التي تضعها موضع التطبيق".

"مجموعة الأساليب والإجراءات التي تضعها الدولة في مجال علاقاتها الاقتصادية الدولية لتحقيق أغراض وأهداف عديدة تختلف من دولة لأخرى، ولكنها تدور حول علاج الخلل في الميزان التجاري أو المدفوعات أو رفع معدلات النمو الاقتصادي، واستقرار قيمة عملتها الوطنية. تلك الاجراءات التي تتخذها أو القوانين التي تسنها هذه الحكومة بغرض التأثير بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على حجم التبادل التجاري بينها وبين غيرها من البلدان أو التأثير على نوعية التبادل أو اتجاهاته".

"مجموعة الوسائل التي تلجأ اليها الدولة في تجارتها الخارجية بقصد تحقيق أهداف معينة".

"فإذا كانت السياسة هي فن الاختيار بين البدائل المتاحة والممكنة، فإنها السياسة التجارية تمثل اختيار البلد في علاقاته التجارية مع الخارج الحرية أم الحماية، ويعبر عن ذلك بإصدار التشريعات والقوانين واتخاذ الاجراءات التي تضعها موضع التطبيق".

"مجموعة من القواعد والأساليب والأدوات والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم وفي اطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الأهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة".[1]

2- اهداف السياسة التجارية الخارجية

2-1- الأهداف الاقتصادية

- زيادة المردودية اللازمة للدولة من خلال تحقيق الفائض في الميزان التجاري، واستخدامها في تمويل وسد الاحتياجات الداخلية والنفقات المترتبة على الدولة بكافة أشكالها وأنواعها .

- حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية في الإطار الزمني اللازم، من أجل التكيف مع التحولات العالمية.

1) بلقاسم طراد، تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة مقارنة (الجزائر- تونس- المغرب)، ص 33، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- معالجة الاختلالات الهيكلية الناجمة عن السياسات التنموية السابقة، والتي نجم عنها تأزم اجتماعي وانسداد اقتصادي.

- حماية الاقتصاد الوطني من التقلبات الخارجية التي تحدث خارج نطاق الاقتصاد الوطني، كالأزمات المتمثلة في الانكماش والتضخم.

- توفير الضمانات والظروف الملائمة من أجل النهوض بالصناعات الناشئة أي الصناعة الجديدة عند بدايتها.

- تجنيب الاقتصاد الوطني ظاهرة الإغراق التي تسعى إلى احتلال الأسواق الداخلية وتدمير الصناعات المحلية من خلال بيع السلع بسعر أقل من تكاليف الإنتاج.(1)

2-2- الأهداف الاجتماعية

- حماية الصحة العمومية من خلال منع استيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية، أو تسهيل استيراد بعض المستلزمات الطبية كمثال لذلك استيراد مكثفات الهواء خلال جائحة كورونا.

- إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات المختلفة للمجتمع.

- حماية مصالح فئات مختلفة من المجتمع كالمزارعين والمنتجين الصغار.(2)

2-3- الأهداف الاستراتيجية:

تمثل الأهداف ذات البعد الاستراتيجي للسياسة التجارية في:

- المحافظة على الأمن العام للدولة، والذي يأخذ بعين الاعتبار المستوى الاقتصادي وما ينتج عنه من أمن غذائي، إضافة إلى الاطار العام الحمائي للدولة والمتمثل في النواحي العسكرية المرتبطة بالمجال

1) ملال شرف الدين، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016، ص69، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

2) دحماني عبد القادر، سياسة تحرير التجارة الخارجية وانعكاسها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، ص 56، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

الإقليمي العمل على توفير الحد الأدنى من الإنتاج المرتبط بمصادر الطاقة ذات البعد الحيوي والاستراتيجي في توليفة الموارد الطبيعية للدولة، وأمثلية استخدامها كالبترول .

- حماية مصالح بعض الفئات الإجتماعية كالمصالح المزارعين أو المنتجين الصغار، أو منتجي بعض السلع التي تمثل أهمية حيوية للدولة والمجتمع.

-إعادة توزيع الدخل الوطني بين الفئات الإجتماعية المختلفة.

- العمل على حماية الصحة العامة من خلال منع إستيراد بعض السلع المضرة أو المخالفة للمعايير الصحية أو تقييد إستيراد سلع أخرى كالكحول أو السجائر .... الخ. (1)

3- انواع سياسة التجارة الدولية:

يوجد إتجاهين او تقسيمين رئيسيين للتجارة الخارجية من حيث السياسات وهي:

3-1- سياسة الحماية التجارية: تعتمد سياسة حماية التجارة على تدخل الدولة للتحكم في التبادلات التجارية والاقتصادية، لذلك تعرف على أنها تبني الدولة المجموعة من القوانين والتشريعات واتخاذ الإجراءات المنفذة لها قصد حماية سلعها وأسواقها المحلية من المنافسة الأجنبية، وعليه تقوم الدولة بتقييد حرية التجارة مع الدول الأخرى بإتباع مجموعة من الأساليب كفرض الرسوم الجمركية على الواردات أو وضع حد أقصى لحصصها خلال فترة زمنية معينة مما يوفر نوعا من الحماية للأنشطة الاقتصادية المحلية من منافسية المنتجات الأجنبية ذات الأثر السلبي على التوازنات الاقتصادية للدولة. ولأنصار الحماية التجارية حجج عديدة يمكن إجماعها في العناصر التالية:

- تقييد الواردات مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية بسبب أدوات السياسة التجارية التي تحد من منافسة المنتجات الأجنبية، مما يحسن من مردودية المنتجين المحليين نظرا لضمان استمرارية الإنتاج، وبالتالي عدم تأثر العمالة المحلية وزيادة مستوى التشغيل وتقليل البطالة.

---

1) ثنية الريح أسامة- معيطي عبد الحق، دور التجارة الالكترونية في تعزيز حرية التجارة الدولية - دراسة حالة، ص 52، جامعة ابن خلدون، تيارت.

- تعمل أدوات الحماية على تلبية الطلب المحلي من الإنتاج المحلي، وبالتالي فإن المشاريع سيكون بإمكانها تنويع منتجاتها وعدم الاقتصار على عدد محدود من السلع .

- الحصول على الإيرادات من خلال فرض الرسوم والتعريفات الجمركية، وبالتالي فتوفير الموارد المالية للدولة يمكنها من الاتفاق على النفقات العامة وخاصة في الدول النامية التي قد تعتمد على الرسوم الجمركية كمصدر وحيد وأساسي الميزانية وخزينة الدولة.

- قد يكون العمل الرخيص سببا رئيسيا في انخفاض التكاليف ومن ثم الأسعار، فتعمل الدولة على التدخل الحماية منتجاتها منافسة الدول ذات العمل الرخيص أو عنصر العمل متديني التكلفة.

- حماية الصناعات المحلية خاصة الناشئة منها، فقد تتنافس الصناعات الحديثة سلع مستوردة فتقوم أدوات الحماية بالتصدي للسلع الأجنبية على الأقل في مراحلها الأولى.

-تسمح الاقتصاد الوطني باتخاذ الوسائل التي تمنع من ممارسة الإغراق من قبل الدول الأخرى، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى انكماش وزوال الصناعات الوطنية .

ولكي تنجح سياسة الحماية التجارية يجب أن تتصف بما يلي:

- أن تكون الحماية مؤقتة وليست دائمة.

- ان تكون معتدلة بما يسمح بعدم تضرر المستهلك منها.

- أن تكون الصناعات المحمية من الصناعات الي تتوفر على فرص النجاح.[1]

2-3- سياسة الحرية التجارية: تعرف سياسة حرية التجارة الخارجية على أنها السياسة التي تتبعها الدولة بعدم التدخل في التجارة وإزالة كل القيود والعقبات المتمثلة في التعريفات الجمركية ونظام الحصص وغيرها، والمفروضة على تدفق السلع عبر الحدود سواء كانت صادرات و واردات لذلك فالحرية تقترن بعدم تدخل الدولة في النشاط التجاري .

1) ثنية الريح أسامة- معيطي عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص53.

وتوجد العديد من الحجج المؤيدة والداعمة لسياسة حرية التجارة الخارجية وتتمثل فيما يلي:

- منافع التخصص الدولي والتي تتيح لكل دولة التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي لديها ميزة نسبية في إنتاجها، على أن يتم الاستيراد من الخارج للسلع التي لا تتميز نسبيا في إنتاجها بتكلفة أقل مما لو قامت بإنتاجها محليا، وهو ما يزيد من الدخل القومي على المستويين المحلي والعالمي.

- تسمح حرية التجارة بتشجيع التقدم الفني والتقني عن طريق المنافسة بين الدول المختلفة مما يؤدي إلى زيادة وتنشيط العمل بتحسين وسائل الإنتاج.

- تؤدي حرية التجارة إلى فتح مجال المنافسة وتنشيطه بين المؤسسات والمشاريع الاحتكارية بدل بقائها متحكمة في الأسعار، مما يضر المستهلكين على مستوى الأسواق المحلية للدول.

- تحفز حرية التجارة الدول على التوسع في إنتاج السلع كثيفة العنصر الإنتاجي ذو طابع الوفرة ، و الحد من انتاج السلع كثيفة العنصر النادر.

- تسمح حرية التجارة بمساعدة الدول على استخدام مواردها الإنتاجية استخداما كاملا، والقضاء على مشكلة استغلال الطاقات .

- وبالنظر لكون الأهداف الاقتصادية الحالية للدول تتماشى مع مفاهيم العولمة الاقتصادية والتحرر، نجد حاليا أن الاتفاقات التجارية تسعى إلى إزالة جميع القيود والعوائق والحواجز التي شأنها منع حركة عبر الدول.(1)

4- أدوات سياسة التجارة الخارجية

تستخدم الدول بعض الأدوات والوسائل لتطبيق السياسة التجارية التي تناسبها، وتكون هذه السياسة وفقا للنظام الاقتصادي السائد ، وعليه نميز بين الوسائل السعرية ، الكمية والتنظيمية.

4-1- الوسائل السعرية: وهي التي تؤثر في تيارات التبادل الدولي عن طريق التأثير في أسعار الواردات والصادرات وذلك عن طريق:

1) ثنية الريح أسامة- معيطي عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص54.

4-1-1- الرسوم الجمركية: وهي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلعة عند عبورها للحدود الجمركية الوطنية واردات أو صادرات، ويطلق على مجموعة النصوص المتضمنة لكافة الرسوم الجمركية السائدة للدولة في وقت معين اسم "التعريفة الجمركية وهناك نوعين من التعريفات الجمركية:

- رسوم القيمة تفرض كنسبة مئوية من قيمة المنتج.

-رسوم النوعية تفرض كمبلغ محدد من النقود على كل وحدة من المنتج.

4-1-2- الإعانات: والغرض منها تدعيم القدرة التنافسية للإنتاج الوطني في الأسواق الدولية عن طريق منح إعانات للمنتجين الوطنيين، هذه الإعانات قد تكون في شكل مباشر ممثلة في دفع مبلغ معين

من النقود يحدد على أساس نوعين أو قيمتين ، أو تكون في شكل غير مباشر ممثلة في منح المشروع بعض الامتيازات لتدعيم مركزه المالي كالإعفاءات أو التخفيضات الضريبية التسهيلات الائتمانية، إتاحة بعض الخدمات بنفقات رمزية ..... الخ.

4-1-3- الإغراق: وهو أحد الوسائل التي تتبعها الدولة للتمييز بين الأثمان السائدة في الداخل والخارج، حيث تكون هذه الأخيرة منخفضة عن الثمن الداخلي للسلعة، مضافا إليه نفقات النقل وغيرها من النفقات المرتبطة بانتقال السلعة من السوق الوطنية إلى السوق الأجنبية وينقسم إلى ثلاثة فروع:

- الإغراق العارض: والذي يفسر بظروف استثنائية طارئة.

- الإغراق قصير الأجل والمؤقت والذي ينتهي بتحقيق الغرض المنشأ من أجله.

- الإغراق الدائم المرتبط بسياسة دائمة تستند إلى وجود احتكار في السوق الوطنية يتمتع بالحماية.

4-1-4- سعر الصرف: ويقصد به كل انخفاض تقوم به الدولة عمدا لقيمة العملة الوطنية مقومة بالوحدات النقدية الأجنبية سواء اتخذ ذلك مظهرا قانونيا في الوحدة إلى الذهب أو لم يتخذ ، ومن أبرز

الآثار الاقتصادية لتخفيض سعر الصرف ما يتعلق بقيمة كل من الصادرات والواردات ، بما يترتب عليه من انخفاض ثمن الصادرات المحلية وارتفاع قيمة الواردات الأجنبية. (1)

4-2- الأدوات الكمية: تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤثر في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج و هي:

4-2-1- نظام الحصص: يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع الدولي حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة.

4-2-2- تراخيص الاستيراد: يقصد ب تراخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد و الهيئات، قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، و هي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.(2)

4-3- الأدوات التنظيمية: و هي الوسائل و الإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها و هي:

- المعاهدات التجارية: هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري.

- الاتفاقات التجارية: هي معاهدة بين دولتين بموجبها تنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد و طريقة سداد الديون و المستحقات و ذلك بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما، وتحقيق المصالح الاقتصادية أو السياسية المشتركة.

---

1) زيرمي نعيمة، مرجع سبق ذكره، ص 63.

2) ثنية الريح أسامة- معيطي عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص56.

- **اتفاقات الدفع:** ينتشر أسلوب اتفاقات الدفع بين الدول الأخذة بنظام الرقابة على الصرف و تقييد تحويل عملاتها إلى عملات أجنبية، و هو اتفاق بين دولتين ينظم قواعد تسوية المدفوعات التجارية و غيرها وفق الأسس والأحكام التي يوافق عليها الطرفان.

- **التكتلات الاقتصادية:** تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية وكمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول. و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الاطراف المنظمة.

- **الحماية الإدارية:** والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية. وتتخذ هذه القيود عددا من الأشكال مثل اشترط شهادة من مصدر السلعة (شهادة المنشأ) تحميل المستورد نفقات التفتيش، فرض تكاليف مرتفعة على تخزين البضاعة أو نقلها و التشدد في منع دخول بعض السلع بحجة المحافظة على الصحة العامة.(1)

المبحث الثاني: تحرير التجارة الخارجية.

ظهرت في الأدبيات الاقتصادية عدة مصطلحات للتعبير عن سياسة تحرير التجارة الخارجية، فقد استعمل البعض مصطلح التحرير التجاري (Trade Liberalization)، في حين استعمل آخرون مصطلح الانفتاح التجاري (Trade Openness) وكلاهما يصب في نفس المعنى، ومن خلال هذا المبحث تقدم مفاهيم حول تحرير التجارة الخارجية.

المطلب الاول: عموميات حول تحرير التجارة الخارجية.

سنتناول في هذا المطلب مفهوم تحرير التجارة الخارجية والأهداف المرجوة من هذه العملية، إضافة إلى الشروط توفرها لتحقيق الأهداف المتوافرة و أشكال تحرير التجارة الخارجية.

1- تعريف تحرير التجارة الخارجية.

يمكن تعريف سياسة تحرير التجارة الخارجية على: " أنها جملة من الإجراءات و التدابير الهادفة

1) ثنية الريح أسامة- معيطي عبد الحق، مرجع سبق ذكره، ص57.

إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، بمعنى عدم تدخل الدولة التفضيلي اتجاه الواردات أو الصادرات و هي عملية تستغرق وقتا طويلا" .

ويعرف أيضا على أنها " : التخلي بشكل عام عن قيود التجارة و أسعار الصرف" .

وعليه يمكن القول أن تحرير التجارة الخارجية، يعني التخلي التام عن وضع القيود على التجارة الخارجية، و أسعار الصرف، من خلال وضع جملة من التدابير والإجراءات الهادفة إلى تحويل نظام التجارة الخارجية اتجاه الحياد، وقد تستغرق هذه العملية وقتا طويلا نظرا لظروف كل بلد.

وعرف كذلك التحرير التجاري على انه هو نتيجة الحتمية التي تفرضها الظروف الدولية على هذه الدول بان يكون لها تجمع اقتصادي لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية في عصر لا يمكن فيه لأي دولة أن تعيش بمعزل عن هذه التكتلات هذا أدى لوجود قوة دفع سياسية قوية لتحرير التجارة الخارجية . حيث لابد لهذه الدول إتباع مجموعة من الخطوات أولية وهامة في تحرير التجارة الخارجية:

- إدخال حيز التنفيذ قابلية التحويل التجاري للعملة المحلية لدولة لكافة المتعاملين الاقتصاديين.

- إصلاح التعريفة الجمركية وتأهيل تشريعات الدولة مع المواصفات المعتمدة عالميا ففي الجزائر في 2001 حدث إصلاح تعريفي وإعادة هيكلة كلية للتعريفة الجمركية.

- إلغاء الرسوم الجمركية فمثلا في الجزائر تم تفكيك بعض الرسوم الجمركية ومن ثم إلغائها كخطوة لتحرير التجارة الخارجية.

- تكريس مبدأ حرية الاستراد والتصدير والنص على أن كل عمليات التجارة الخارجية مفتوحة لشخص معنوي أو طبيعي يمارس بصفة منتظمة نشاطا اقتصاديا وفي الجزائر قد تكرس ذلك من خلال إصدار الأمر 04/03 المؤرخ في 2003/07/19 والمتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات الاستراد البضائع وتصديرها. (1)

1) أ. تمار خديجة- أ. مكي عمارية - أ. إجري خيرة، أثر تحرير التجارة الخارجية الجزائرية على الأداء الاقتصادي (مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين (2000-2017)، ص 4، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

2- الهدف من تحرير التجارة الخارجية

في الوقت الراهن معظم الدول المتقدمة تنتهج سياسة تحرير التجارة الخارجية، في حين نجد الدول التي تسعى إلى إضفاء صفة الحرية على قطاع التجارة الخارجية لديها أغلبها دول نامية ويرجع ذلك إلى محاولة تحقيق جملة أهداف ومزايا من التحرير التجاري وهي:

2-1- رفع معدلات نمو الإنتاج و تحسينه: فمناخ المنافسة الذي تكفله حرية التجارة يساعد على الارتفاع بمستوى الإنتاجية فضلا عن خفض الأثمان في صالح المستهلكين. فمن ناحية مستوى الإنتاجية، تؤدي الحرية إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل الإنتاج الأكثر تطورا و فعالية سعيا وراء زيادة الناتج و خفض النفقة . و تؤدي حرية التجارة إلى منافسة حادة بن المنتجين و يسعى كل منتج إلى تحسين و تطوير طرق الإنتاج و إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تساعد على زيادة الإنتاج وخفض التكلفة وطرح السلع بأسعار منخفضة.

فمناخ المنافسة الذي تخلقه حرية التجارة يجعل الدول تتبنى عملية تحرير التجارة الخارجية، من أجل الاستفادة من المزايا التي يضفيها على الجهاز الإنتاجي من ضرورة رفع مستوى تكوين اليد العاملة والآلات المتطورة، إضافة إلى استقدام ما ينقص لتطوير الجاز الإنتاج من الخارج عن طريق الاستيراد.(1)

2-2- استغلال وفرات الحجم: و من الأسباب التي تؤدي بالدول إلى تبني عملية تحرير التجارة الخارجية محاولة الاستفادة من وفرات الحجم و اتساع السوق الدولية.

فإزاء اتساع السوق تزداد احتمالات التسويق و يرتفع مستوى الطلب و عندئذ يمكن للمشروعات الصغيرة المتفوقة و المتخصصة أن تتحول إلى المشروعات الكبيرة و تستفيد من وفرات الحجم و اقتصاديات السوق و تخفيض التكاليف و زيادة الإنتاج.

1) بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، ص 53،المركز الجامعي بغرداية.

فعند رفع القيود أمام حركة السلع يتم إتاحة الفرصة لتصريف المنتجات إلى الخارج، مما يجعل المؤسسات الإنتاجية توظف كافة قدراتها الإنتاجية مع الاستفادة من خفض التكلفة، مما يؤدي إلى مداخيل و أرباح أكبر للمؤسسة و الدولة على حد سواء، و هذا يساهم في تمويل خزينة الدولة وزيادة التوظيف.(1)

2-3- رفع معدلات التصدير: عند تخصص الدول بإنتاج السلع و الخدمات التي تتمتع بقدرة على إنتاجها تفوق ما تتمتع به الدول الأخرى في ذلك، و هو ما يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج فيها، وتقوم بالتالي بالتخصص في إنتاجها و تصديرها إلى الخارج.

فرفع معدلات التصدير يستند على مبدأ التخصص الدولي في الإنتاج، فتحرير التجارة الخارجية تتبناه الدول من أجل فتح منافذ لسلعها المحلية و اختراق الأسواق الدولية، مما يرفع معدلات تصديرها و حجم صادراتها إلى الخارج. هذا من أجل تحقيق عوائد لتمويل عمليات الاستيراد وتوفير العملة الصعبة، و أيضا من أجل توفير السيولة لخزينة الدولة للقيام بمهامها والتي منها تمويل التنمية الاقتصادية.(2)

3- أشكال تحرير التجارة الخارجية.

يفرق الاقتصاديون بين نوعين من التحرير التجاري هما التحرير السطحي والتحرير العميق، الأول يقصد به إزالة الحواجز التقليدية كالتعريفة الجمركية، أما الثاني فيقصد به بالإضافة إلى إزالة الحواجز الجمركية السماح بحرية تنقل الأشخاص وإزالة العوائق البيروقراطية ويتخذ التحرير التجاري أربعة أشكال أساسية كما يلي:

3-1- التحرير من جانب واحد: وفيه تقوم الدولة بمفردها بإزالة الحواجز التي كانت تفرضها على تجارتها الخارجية، حيث ترى الدولة أنها سوف تستفيد بشكل كبير من تجارتها الدولية بعد خفض القيود أمام باقي الدول.

---

1) بالحبيب عبد الكامل، مرجع سبق ذكرهن ص54.

2) دحماني عبد القادر، مرجع سبق ذكرهن ص73.

2-3- التحرير الثنائي: يكون هذا بعد اتفاق دولتين فيما بينهما على تخفيض الحواجز فيما يتعلق بتجارتهما مع بعضهما مثل اتفاقية الجزائر الأردن في مجال المواد الصيدلانية.

3-3- التحرير الإقليمي: ويقوم على اتفاق مجموعة من الدول بتطوير ترتيبات التجارة الاقليمية فيما بينها، بحيث تحصل الدول الأعضاء على مزايا متبادلة في التبادل التجاري، وغالبا ما تكون هذه الترتيبات تشمل إقامة منطقة تجارية حرة فيما بين الدول الأعضاء.

4-3 التحرير المتعدد الأطراف: وفيه يتم التحرير على مستوى العالم من خلال اتفاقيات مفتوحة لانضمام الدول إليها وإنشاء تكاملات اقتصادية ومناطق حرة للتجارة. (2)

4- عوامل نجاح تحرير التجارة الخارجية.

لتحقيق نتائج إيجابية من خلال إتباع سياسة التحرير التجاري لا بد من توفر مجموعة من الشروط الملائمة سواء منها ما يتعلق بالاقتصاد المحلي للبد أو الاقتصاد العالمي، من أهم هذه الشروط ما يلي :

- يجب أن تكون السياسات الاقتصادية الأخرى للبلد تعمل في نفس اتجاه التحرير التجاري وتدعمه، فالتحرير التجاري يجب أن يعكس الاتجاه العام للنظام الاقتصادي السائد في الدولة، فيجب أن تكون كل القطاعات تتجه نحو التحرير، فلا يمكن أن نجد في اقتصاد دولة معينة قطاع التجارة الخارجية يتجه نحو التحرير وفي نفس الوقت تسعى الدولة إلى تقييد مبادلاتها للعملة من خلال إتباع سياسة نقدية مقيدة، فهذا التعارض من شأنه أن ينقص من فرص نجاح التحرير التجاري.

- يجب أن تتوفر بنية عالمية وهيئات دولية تشجع المزيد من التحرير التجاري والتزام الدول بتحرير تجارتها الخارجية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على تنقل كل من السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص.

- يجب أن تتوفر سياسة اقتصادية كلية وسليمة ومتكاملة تأخذ بالحسبان كل المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة كأسعار السلع ومعدلات البطالة وغيرها، فنجاعة التحرير التجاري يختلف من دولة لأخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة في البلد.(1)

---

1) دحماني عبد القادر، مرجع سبق ذكرهن ص74.

5- شروط نجاح تحرير التجارة الخارجية ونتائج قيامها

5-1- شروط نجاح عملية تحرير التجارة الخارجية

ولكي تنجح عملية تحرير التجارة الخارجية وتحقق أهدافها هناك مجموعة شروط يجب توفيرها و هي:

- وجود سياسات اقتصادية كلية سليمة.

- أن تكون السياسات الاقتصادية الأخرى تعمل في نفس اتجاه التحرير ودعمه.

- توفر بيئة عالمية تشجع تحقيق المزيد من التحرير التجاري.

من أجل تحرير التجارة الخارجية يجب أن تكون ضمن سياسة اقتصادية كلية سليمة أي متكاملة تأخذ بالحسبان كل المتغيرات الاقتصادية داخل الدولة، كأسعار السلع والأثر على البطالة إضافة إلى ذلك يجب أن تعكس عملية تحرير التجارة الاتجاه العام للنظام الاقتصادي

السائد في الدولة، معنى ذلك أنه يجب أن تكون كل القطاعات نتجه نحو التحرير فمثلا لو كان قطاع التجارة الخارجية يتجه نحو التحرير وفي نفس الوقت تسعى الدولة إلى تقييد حرية مبادلات العملة فإن هذا التعارض من شأنه أن ينقص من إمكانيات تحقيق السياسة على أرض الواقع.

إضافة إلى ذلك يجب توفر بيئة عالمية تشجع على تحرير التجارة الخارجية، من خلال التزام الدول بتحرير تجارتها تجاه بعضها، فأي دولة تحرر تجارتها باتجاه دولة أخرى يجب أن يقابل ذلك تحرير مماثل.

5-2- نتائج قيام التجارة الدولية: وفقا لنظريات التجارة الدولية فان قيام التبادل التجاري بين الدول يؤدي إلى:

- تتخصص كل دولة في إنتاج عدد من السلع والخدمات التي يمكنها ان تنتجها بتكلفة أقل عن الدول الأخرى ، بحيث تنتج من هذه السلع ما يكفي الطلب المحلي والأجنبي ، ويؤدي التخصص إلى زيادة

الإنتاجية، وفي نفس الوقت تعتمد كل دولة على الدول الأخرى في الحصول على احتياجاتها من السلع التي لا تنتجها، ويؤدي هذا التخصص إلى توزيع أكثر كفاءة للموارد الاقتصادية على مستوى العالم.

- وعند حدوث التبادل التجاري بين الدولتين ، فإن السؤال الذي يثار يكون من نسب المبادلة فكلما نقصت الكمية من السلعة المستوردة ، كان النفع من التجارة يميل لصالح هذه الدول المصدرة.

- وبالنسبة لتوزيع الدخل القومي نتيجة للتجارة الدولية ، فإن قيام التبادل الدولي يؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في سلع التصدير مما يزيد من عوائدها ، وفي نفس الوقت يقل الطلب على عناصر الإنتاج التي تستخدم في السلع التي يتم استيرادها مما يؤدي إلى نقص العوائد التي تحصل عليها ، وكان هذا من الأسباب التي جعلت تيارا من الاقتصاديين يرفض هذه النظريات ، على أساس أنها تؤدي إلى إعادة توزيع الدخل لصالح القطاعات التي تعمل في سلع التصدير وفي الوقت تعمل على إفقار القطاعات التي تعمل في سلع التصدير وفي نفس الوقت تعمل على إفقار القطاعات التي تعمل في السلع التقليدية ، مما يؤدي إلى ما يسمى بالازدواجية الاقتصادية.(1)

المطلب الثاني: مكاسب و آثار تحرير التجارة الخارجية .

تعتبر عملية تحرير التجارة ظاهرة حديثة تترتب عنها العديد من الايجابيات والسلبيات على مستوى اقتصاد كل دولة تقوم بتطبيقها اضافة انها تحقق مكاسب ساكنة وديناميكية وهذا ما نوضحه في ما يلي:

1- المكاسب من تحرير التجارة تحقق الدولة العديد من المكاسب حينما تحرر تجارتها الدولية ومن أهم هذه المكاسب هي:

1-1- المكاسب الساكنة: وتتمثل هذه المكاسب في :

- تتجه التجارة الدولية من الوصول الى مستويات من الاستهلاك لم يكن بالإمكان الوصول إليها في غياب التبادل الدولي رغم عدم تغير مستوى الانتاج لدى الدول محل التجارة الدولية.

---

1) مصراوي منيرة، تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، ص 60-61، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

أي انه يقصد بالمكاسب الساكنة من التجارة الدولية تلك الزيادة في مستوى الاستهلاك دون تغيير مستوى الانتاج أو إمكانياته وتحدث تلك الزيادة في الاستهلاك من اعادة تخصيص الموارد داخل الدول محل التبادل الدولي ومن ثم تغير نمط الانتاج وهناك نوعان من المكاسب

- مكاسب في الاستهلاك: يعني الزيادة في مستوى ما تتيحه التجارة الدولية من سلع للدول الداخلة فيها حيث تتحول من دولة ذات اقتصاد مغلق إلى دولة تتعامل مع العالم الخارجي ويتم تبادل السلع بالاسعار العالمية.

- مكاسب في الانتاج: تحدث هذا نتيجة اعادة تخصيص الموارد على المستوى الدولي وتتخصص كل دولة في السلعة التي لديها فيها ميزة نسبية حيث يتم تحويل الموارد الى انتاج السلعة التي تكون فيها انتاجية عناصر الانتاج فيها أعلى نسبيا وهو ما يؤدي الى زيادة حجم الناتج على المستوى الدولي.

2-1- المكاسب الديناميكية: يقصد بها تلك الزيادة في الرفاهية الاقتصادية التي يحققها الاقتصاد الوطني. اي تشير المكاسب الديناميكية إلى العلاقة بين تحرير التجارة والنمو الاقتصادي.

وهي تشمل مكاسب في التخصص في انتاج سلعة التي تحرز الدولة في انتاجها ميزة نسبية حيث تقوم بتشغيل مواردها الانتاجية بأكبر قدر من الكفاءة.

ومكاسب بعد قيام التبادل التجاري حيث يتم التحرك من نقطة الانتاج والاستهلاك في فترة العزلة الاقتصادية إلى نقطة الاستهلاك الأعلى الذي يعبر عن الكسب الناتج عن التبادل التجاري.

ومن خلال هذا التخصص والتبادل التجاري تحقق الدولة العديد من المزايا اهمها:

- تبادل المواد الخام أو السلع الاستهلاكية بسلع رأسمالية يؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية ومن ثم زيادة الإنتاج من مختلف السلع.

- تؤدي حرية التجارة إلى انتشار أوسع للتكنولوجيا والمعارف لان آية اختراع أو اكتشاف يحسن من الإنتاجية ويرفع من الكفاءة.

- تعمل التجارة الدولية على خلق مزيد من المنافسة وتقضى على الاحتكارات المحلية.

- تتيح حرية التجارة الدولية للمشروعات المزيد من التوسع وكبر الحجم مما يرفع المستوى التكنولوجي في البلد.

- تسمح حرية التجارة الدولية بالحصول على مكاسب ديناميكية عن طريق توسيع الأوعية الادخارية اللازمة لتمويل الاستثمارات وعليه فإن حرية التجارة تزيد من المدخرات المتاحة لتمويل الاقتصاد مما يدفع إلى تحقيق النمو .(1)

1- آثار تحرير التجارة الخارجية .

وتتمثل هذه الآثار في ما يلي:

1-1- الآثار الإيجابية وهي كثيرة ومتعددة أهمها:

- أثر سياسة الحرية التجارية على التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية: تمكن سياسة الحرية التجارية لكل دولة من الحصول على نفس كمية السلع والخدمات التي تعودت الحصول عليها قبل قيام التجارة، ولكن بتكلفة أقل أو بمعنى آخر تمكن سياسة الحرية التجارية كل دولة من أن تحصل على كميات أكبر من السلع والخدمات، وذلك باستخدام نفس القدر المتاح من الموارد، ومعنى ذلك أن سياسة الحرية تؤدي الى تحول الموارد

الاقتصادية من الأنشطة المنتجة للسلع البديلة للواردات أو الأنشطة المنتجة لسلع غير

تجارية إلى الأنشطة المنتجة لسلع الصادرات التي تتميز فيها الدولة نسبيا، وهذا ما يؤدي الى مساعدتها على تحقيق التخصص الأمثل للموارد.

- أثر سياسة الحرية التجارية على توزيع الدخل: تؤدي سياسة الحرية التجارية الى اعادة توزيع الدخل لصالح أصحاب عنصر الإنتاج الوفير، ومن ناحية ثانية تعمل سياسة الحرية على تقليل الفجوة القائمة بين الأجور في الدول النامية.

---

1) حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، ص 56-57، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- أثر سياسة الحرية على كفاءة التشغيل: تفتح سياسة الحرية باب المنافسة بين المشروعات المحلية والأجنبية الأمر الذي يقضي على المشروعات الاحتكارية، وبذلك تنخفض الأسعار وتزداد كفاءة التشغيل وبالتالي زيادة حجم الإنتاج ورفاهية المستهلك.

- أثر سياسة الحرية على مستوى التشغيل: إن حرية التجارة تساعد على الاستخدام الأمثل للموارد الانتاجية، وهذا ما يقضي على الطاقات العاطلة وفتح أسواق أخرى والوصول الى وفرات الحجم، وبالتالي زيادة توسع المشروعات التي تتطلب استخدام اليد العاملة وارتفاع مستويات التوظيف والتشغيل.(1)

2-1- الآثار السلبية: يترتب عنها العديد من السلبيات أهمها:

- بقاء الدول النامية منتجة ومصدرة للمواد الأولية بسبب التزام الدول النامية بتطبيق سياسة الحرية التجارية في الوقت الحاضر يجعلها تتخصص في الانتاج الأولى كالمنتجات الزراعية والمعادن والبترول دون التقدم في مجالات الصناعة والخدمات.

- قتل الشركات او الصناعات الناشئة بسبب حرية التجارة التي تخلق نوعا من المنافسة الغير متكافئة وبالتالي ارتفاع معدل البطالة وارتفاع معدلات التضخم.

- زيادة الفجوة بين مستويات الأجور في الدول النامية والمتقدمة وذلك نظرا للاختلاف في نوعية الصناعات المعتمدة في كل دولة - صناعات كثيفة العمل أو كثيفة راس المال وبالتالي انخفاض الأجر في الدول النامية وارتفاعها في الدول المتقدمة وعملية التوسع في الصادرات تعمل على خفض البطالة كما في الدول المتقدمة عكس الدول النامية التي هي ضعيفة في هذا الميدان وبالتالي انتشار البطالة وانخفاض الاجور.

- قد تؤدي سياسة الحرية التجارية الى تضييق نطاق السوق لان الانتاج الصناعي في الدول النامية مازال لا يقوى على غزو الأسواق وامام المنافسة من طرف الشركات الاجنبية ستزداد الأسواق المحلية ضيقا وتزداد معدلات الطاقة العاطلة بهذه الأسواق.(2)

1) بلقاسم طراد، مرجع سبق ذكره، ص69.

2) حمشة عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 59.

المطلب الثالث: مؤشرات قياس تحرير التجارة الخارجية.

يمكن تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات أساسية الأولى قياس الانفتاح حسب مؤشرات الانفتاح المطلق، والثانية حسب مؤشرات الانفتاح النسبي، أما الأخيرة حسب مؤشر البواقي، وتعتبر هذه المؤشرات الأكثر تداولا واستخداما، حيث تهدف إلى إعطاء قيمة واضحة لانفتاح دولة ما على التجارة الخارجية .

1- قياس الانفتاح التجاري حسب مؤشرات الانفتاح المطلق.

1-1- مؤشر درجة الانفتاح الاقتصادي

وبعد مصطلح الانفتاح الاقتصادي أكثر شمولا من الانفتاح التجاري لما يحتويه من الجوانب المالية والتجارية، ويوضح هذا المؤشر الأهمية النسبية للتجارة الخارجية (مجموع الصادرات الوطنية منسوبا إلى الناتج الداخلي الخام)، ويسمى هذا المؤشر بمعامل التجارة الخارجية للاقتصاد الوطني(F) ، ويبين أيضا درجة انكشاف الاقتصاد على العالم الخارجي ومدى ارتباطه به، أو درجة انفتاحه عليه والذي يعبر عنه رياضيا كما يلي:

$$F = \frac{\Sigma(X+M)}{PIB} \times 100$$

Xتمثل قيمة الصادرات

Mتمثل قيمة الواردات.

PIBيمثل الناتج الداخلي الخام.

تبرز أهمية هذا المؤشر أنه يدلنا على مدى مساهمة التجارة الخارجية بشقيها (الصادرات والواردات) في تكوين الناتج الداخلي الخام للدول، وبتعبير آخر فإنه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأية دولة على الظروف السائدة في أسواق التصدير والاستيراد. وعليه فإذا كان هذا المؤشر مرتفعا دل على اعتماد الدولة وبشكل كبير على العالم الخارجي، مما يجعل اقتصادها أكثر تعرضا للتقلبات الاقتصادية العالمية ويجعلها في حالة تبعية (انكشاف) للعالم الخارجي، ويشير أيضا

ارتفاع هذا المؤشر إلى عمق اعتماد الاقتصاد على الأسواق الخارجية لتصريف منتجاته وللحصول منه على حاجته من سلع وخدمات استهلاكية واستثمارية والتبعية للخارج، ومن ثم إلى مدى حساسية الاقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية كالأسعار العالمية والسياسات المالية والاقتصادية التجارية للشركاء التجاريين والاتفاقيات والتكتلات الاقتصادية والأحداث السياسية العالمية. وعليه فإذا كان هذا المؤشر كبير دل ذلك على اعتماد الدولة على العالم الخارجي بنسبة كبيرة، وارتباط أسواقها الداخلية بالأسواق الخارجية بشكل وثيق.(1)

2-1- مؤشر التركيز السلعي للصادرات.

يستخدم هذا المؤشر لقياس التبعية الاقتصادية، فمن خلاله يمكن قياس مدى تركيز صادرات الدولة على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع، فتعتبر الزيادة في التركيز على سلعة معينة في التصدير والاعتماد على سلعة واحدة في التصدير من مظاهر التبعية الاقتصادية التي تربط اقتصاد دولة ما بالخارج، وعادة ما يكون هذا المؤشر مرتفعا في الدول النامية التي تتصف صادراتها باحتوائها على عدد قليل من السلع التي في الغالب لا تزيد عن المواد الأولية وتصدر غالبا إلى الدول المتقدمة، وبالتالي تركيزها على سلع معينة في التصدير يجعلها تتخبط دائما في تبعية الدول المتقدمة خاصة في ظل اعتمادها على المواد الأولية كآلية لتوفير الدخل القومي.

لقياس التركيز السلعي للصادرات يستخدم معامل جيني هيرشمان (Gini-Hirschman) وأكثر المقاييس الشائعة لقياس هذا المؤشر، ويعبر عنه رياضيا على النحو التالي:

$$cc = \left[\sum_{i=1}^{i=n} \left(\frac{Xit}{Xt}\right)^2\right]^{\frac{1}{2}}$$

Cc:تمثل معدل التركيز السلعي للصادرات.

Xit:تمثل صادرات الدولة من السلعة i خلال السنةt

1) مكاوي الحبيب، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، ص 89، جامعة وهران 2، وهران.

X:تمثل الصادرات الاجمالية للدولة خلال السنةt

عندما تبلغ النتيجة المتحصل عليها نسبة أكبر من 60% في دولة ما تصبح هذه الدولة في خطر كبير خاصة إذا كانت السلع المعتمد عليها في التصدير عرضة لتقلبات حادة في الأسعار مما ينعكس سلبا على حصيلة تلك الدولة في حصولها على العملة الصعبة، أما إذا كانت نسبته تقل عن 60% فيدل ذلك على تنوع صادرات الدولة مما يسمح لها باتخاذ الاجراءات المناسبة التي تقلل من الآثار السلبية لتقلبات أسعار السلع المصدرة. (1)

1-3- مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

يعتمد مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات الوطنية على نفس مبدأ مؤشر التركيز السلعي للصادرات حيث يعتمد كسابقه في قياس التبعية الاقتصادية، فهو يقيس مدى اعتماد دولة معينة في صادراتها على دولة معينة أو عدد قليل من الدول، أي مدى تركيز صادرات هذا البلد نحو بلد واحد أو عدد قليل من الدول، فارتفاع هذا المؤشر يجعل الدولة تتأثر بالقرارات والأحداث السياسية وعرضة للتقلبات الاقتصادية في البلد المستورد، فالدول النامية التي غالبا ما تقتصر صادراتها على المواد الأولية تكون موجهة نحو الدول المتقدمة، هذا ما يجعلها تتأثر بالتقلبات الاقتصادية في الدول المتقدمة.

يقاس هذا المؤشر بنفس طريقة قياس مؤشر التركيز السلعي للصادرات الوطنية باستخدام معامل "جيني هر شمان (Gini- Hirschman) "مع تعويض متغير البلد مكان متغير السلعة، ويعبر عنه بالشكل الرياضي التالي:

$$\mathrm{Cp} = \left[\sum_{i=1}^{i=n} \left(\frac{Xit}{Xt}\right)^2\right]^{\frac{1}{2}}$$

حيث أن:

Cpتمثل مؤشر التركيز الجغرافي للصادرات.

1) دحماني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 83.

Xitتمثل صادرات الدولة باتجاه الدولة i خلال السنةt

Xtتمثل الصادرات الاجمالية للدولة خلال السنةt

كسابقه إذا تجاوز هذا المؤشر حاجز 60% يعتبر اقتصاد الدولة المصدرة يعاني من تبعية كاملة للدولة المستوردة، فمن المفروض لا يزيد عن تلك النسبة المرجعية، أما إذا كان أقل من تلك النسبة فيمكن للدولة المصدرة تفادي الأزمات الاقتصادية والسياسية للدول المستوردة. (1)

1-4- الميل المتوسط للاستيراد

يمكن الكشف عن مدى انغلاق اقتصاد ما إذا قيس درجة انفتاحه بمتوسط نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الاجمالي وهو ما يعرف بالميل المتوسط للاستيراد، أن أهمية هذا المؤشر توضح مدى اعتماد الدولة على دول العالم الخارجي في استيراد احتياجاتها السلعية. بمعنى انه يعكس مدى ترابط الإنتاج القومي بالإنتاج العالمي، حيث انه كلما زادت نسبة هذا المؤشر دل على اعتماد الدولة على العالم الخارجي والعكس صحيح.(2)

1-5- مؤشر التبادل التجاري

يعد مؤشر التبادل التجاري من بين المؤشرات الأكثر استخداما للتعبير عن درجة انفتاح بلد ما، فقد عني الاقتصاديين والاحصائيين وصناع السياسة بهذا المؤشر، ويشير ارتفاع هذا المؤشر إلى زيادة انفتاح هذا البلد من خلال تحسين معدل التبادل التجاري وانخفاضه يشير إلى تدهور معدلات التبادل التجاري لهذا البلد ومن ثم تراجع درجة انفتاحه في مدة معينة ويفسر هذا المؤشر عدد الوحدات المستوردة التي يتم مبادلتها بوحدة صادرات، فارتفاعه عن المئة بمعنى أن هذه الدولة قادرة على الحصول على وحدات إضافية من المستوردات مقابل وحدة صادرات، وتراجعه عن المائة يعني أن الدولة تحصلت على كميات قليلة من المستوردات مقابل وحدة واحدة من الصادرات وبالتالي تتراجع درجة انفتاحها على التجارة الخارجية، ويعتبر هذا المقياس من المقاييس التي تعبر عن رفاهية

1) دحماني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 84.

2) مكاوي الحبيب ، مرجع سبق ذكره، ص 92.

المجتمعات باعتباره يعكس ليس فقط سلوك الاقتصاد الخارجي بل حتى سلوك الاقتصاد المحلي لأنه يعتمد على متغيرات حقيقية كالقدرة على توظيف المواد الاقتصادية المحلية وتوزيع الدخل ونمط الإنتاج والأسعار. رياضيا يعبر مؤشر التبادل التجاري عن الرقم القياسي لسعر وحدة صادرات دولة ما إلى الرقم القياسي لسعر وحدة استيراداتها أي:(1)

$$\text{مؤشر التبادل التجاري} = \frac{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الصادرات}}{\text{الرقم القياسي لسعر وحدة الاستيرادات}}$$

2- قياس التحرير التجاري حسب مؤشرات الانفتاح النسبي

قد يصعب قياس التحرير التجاري بالاعتماد على المعايير المباشرة، وتحديد الفوارق بين الأسعار الداخلية والخارجية وهذا حسب ظروف كل دولة، ولهذا قياس مؤشرات الانفتاح النسبي تكون أكثر دقة، ويقاس الانفتاح بالفرق بين القيمة الملاحظة في البلد وبين هذا المعيار، وتذكر أهم المؤشرات في السياق التالي:

2-1- مؤشر التعريفات الجمركية وغير الجمركية.

هذه المؤشرات تعتمد بالضرورة في قياسها للانفتاح على مدى التفاوتات التجارية من قبل الرسوم الجمركية والإعانات ورخص الاستيراد، كما أن التعريفات الجمركية تمثل أهم وسائل السياسة التجارية التي تستعملها الدولة لتقييد أو تحرير التجارة الخارجية وأحد مؤشرات قياس الانفتاح التجاري.(1)

2-2- معدل التعريفة غير المتوازن.

يحسب هذا المعدل بمتوسط عدد معدلات التعريفة الجمركية. مثال: يستورد بلد ما ثلاثة سلع وتفرض عليها ثلاثة معدلات التعريفة الجمركية، السلعة (أ) تفرض عليها 15%، السلعة (ب) تفرض عليها 20%، السلعة (ج) تفرض عليها 25% فيصبح (2)

$$\text{معدل التعريفة غير المتوازن} = \frac{(25\%+20\%+15\%)}{3} = 20\%$$

1) مكاوي الحبيب ، مرجع سبق ذكره، ص 93.

2) مكاوي الحبيب ، مرجع سبق ذكره، ص 93.

ثالثا: معدل التعريفة المتوازن

حيث يأخذ معدل تعريفة كل سلعة ويرجح بأهمية النسبية، فإذا افترضنا أن قيمة الاستيراد من السلعة (1) بلغت 700 وحدة نقدية، والسلعة (ب) بلغت 400 وحدة نقدية، والسلعة (ج) بلغت 200 وحدة نقدية:

$$\text{معدل التعريفة المتوازن} \times 100 = \frac{(700 \times 0.15) + (400 \times 0.2) + (200 \times 0.25)}{700 + 400 + 200}$$

ومنه معدل التعريفة المتوازن - % 18.1

عند المقارنة بين معدل التعريفة الغير المتوازن والمتوازن نجد أن هذا الأخير أكثر نجاعة لأنه يأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للسلع، في حين أن المعدل الآخر يهمل هذا المعيار.(1)

3- قياس التحرير التجاري حسب بعض النماذج.

3-1- مؤشر البواقي

انتقدت طريقة قياس الانفتاح التجاري بواسطة مؤشرات الانفتاح المطلق، إذ إنها لم تستطع التعبير عن درجة انفتاح اقتصاد ما واتجاه سياسته التجارية، ولهذا فقد اقترح كل عام 1984 طريقة مراقبة تدفقات التبادل(Syruin chenery و Guillarrmont) من التجاري بواسطة متغيرات هيكلية مستقلة عن السياسة التجارية، إذ تكمن هذه الطريقة في تقييم الفارق بين حجم التجارة الحالية وحجمها في المستقبل ابتداء من انموذج مرجعي يصبح كمؤشر انفتاح، فإذا كان الفارق أو الباقي موجب أي أن التجارة الحالية أكبر من حجمها في المستقبل فيعد البلد منفتحاً والعكس صحيح، ويعتمد في تحديد الفارق في هذا المؤشر على عدد معين من المتغيرات الهيكلية كالحجم ومتغير الناتج الداخلي الخام ومتغير الدخل الفردي ومتغير المساحة والنمو الديمغرافي ومتغيرات خاصة بدرجة انعزال البلد، والمسافة بينه وبين بقية البلدان الأخرى وغيرها، وقد طور هذا المؤشر وادخل عليه متغيرات أخرى غير هيكلية ممثلة في المتغيرات الثقافية والمؤسسية.

1) مكاوي الحبيب ، مرجع سبق ذكره، ص 93.

لكن على الرغم من اعتبار هذا المؤشر أفضل من مؤشر الانفتاح البسيط الذي يعتمد على نسبة المبادلات الخارجية من التصدير والاستيراد، إلا أنه قد تعرض هو الآخر إلى انتقادات حادة أبرزها اعتماد هذا المؤشر في قياسه لدرجة الانفتاح على بعض المتغيرات الهيكلية وغير الهيكلية، إذ إنها لا توجد في أية دولة من دول العالم مجتمعة فيها هذه المتغيرات، كذلك لوحظ من الناحية العملية وجود ارتباط ضعيف بين النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على هذه المتغيرات، ولهذا السبب فقد أعيد النظر في تعريف المتغيرات الهيكلية الحقيقية المعتمدة في قياس الانفتاح التجاري، وتحديدها من الناحية الكمية والنوعية.(1)

2-3- مؤشر المزدوجSachs .

يعتبر نموذج (1995Sachs) من بين الأكثر المؤشرات التي عرفت قبولا من قبل الاقتصاديين، بحكم أنه استطاع أن يعطي إجابات فاصلة عن كثير من التساؤلات حول مسألة قياس أو تقييم الانفتاح التجاري قياسا دقيقا، وقد استطاع هذا المؤشر أن يضع أجوبة لكثير من الانتقادات السابقة من خلال تمكنه من إعطاء تفسير أكثر واقعي ومنطقي السياسات الانفتاح التجاري للبلدان المدروسة وأيضا تواريخ تبنيها لهذه السياسة مؤشر Sachs - Warmer يقوم بتصنيف الدول إلى مجموعتين مجموعة البلدان المنفتحة ومجموعة البلدان المغلقة على التجارة الخارجية وذلك بالاعتماد على المعايير الآتية:

- معيار الحواجز التعريفية وغير التعريفية إذ لا يجب أن تفوق 40% من قيمة المنح.

- معيار حصة السوق السوداء إذ لا يجب أن تفوق 20.%

- معيار النظام السياسي إذ لا يجب أن يكون نظاماً اشتراكياً.

- معيار تدخل الدولة اذ لا يجب أن تحتكر الدولة قطاع التصدير.

1) سعد عبد الكريم-حماد الدليمي، التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)،ص236، دار الدكتور للعلوم، الطبعة الاولى 2023، شارع المتنبي، بغداد.

يقاس انفتاح او انغلاق البلد تجاريا من خلال هذه المعايير، إذ إن الدول التي لا تستطيع توفير هذه الشروط فتصنف ضمن الاقتصاديات المنغلقة بينما البلدان التي تستطيع تحقيق هذه الشروط فتصنف ضمن الدول المنفتحة على التجارة الخارجية.(1)

3-3- المؤشر المركب.

يعتبر هذا المؤشر من أحدث مؤشرات قياس التحرير التجاري، فعلى الرغم من تعدد المؤشرات إلا أن Edwards لاحظ أن بعضها لا يعطي تفسيرا منطقيا لقياس التحرير التجاري لبد معين وأن بعض عوائق التجارة الخارجية لا تتعلق بالسياسات التجارية وإنما تتعلق بالخصائص الطبيعية للدولة.

أستخدم Edwards مؤشرات متواجدة من قبل تستعمل في قياس الانفتاح التجاري واقترح جمعها في مؤشر واحد سمي بالمؤشر المركب، يتكون هذا المؤشر من تسعة (09) مؤشرات كما يلي:

- المؤشر المزدوج Sachs-Warner.
- مؤشر تقرير التنمية في العالم (1987).
- مؤشر البواقيLeamer (1988) .
- علاوة الصرف في السوق السوداء.
- متوسط التعريفة على الواردات.
- متوسط مستوى الحواجز غير الجمركية.
- مؤشر التفاوض للمؤسسة الذي يقيس التفاوض الخاضع لوجود الدولة.
- متوسط الضرائب على التجارة الخارجية.
- مؤشر التفاوض على الاستيراد المحسوب من طرف wolf (1993).

1) مكاوي الحبيب ، مرجع سبق ذكره، ص 94.

اعتبر Edwards الثلاث مؤشرات الأولى تصف وجود السياسات التجارية، بينما الست مؤشرات المتبقية تقيس مستوى التفاوتات التجارية، وفسر Edwards مؤشره على أن البلد يعتبر منغلقا اقتصاديا إذا زادت نسبة الحواجز الجمركية وغير الجمركية على نسبة 20%، وهو نفس تفسير Sachs-Warnerمع اختلاف النسبة التي كانت في هذا الأخير لا تزيد عن 40%، أما بالنسبة المؤشرات التفاوت فيرى أنها تصف تدخل الدولة في مظهر مؤسسي، أما فيما يخص مؤشر سعر الصرف للسوق السوداء فيرى أنه يمكن أن يكون نتيجة لعدم توازن الاقتصاد(1).

1) دحماني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 90.

خلاصة الفصل

من خلال عرضنا لتحرير التجارة رأينا أنها تنطلق من نطاق ضيق في شكل اتفاقات ثنائية ثم تتوسع لتشمل دولا أخرى، وبعد ذلك تتوسع إلى مناطق للتبادل الحر ثم اتحادات جمركية لتصل إلى أعلى مراحلها الاتحاد الاقتصادي، ونظرا للتغيرات الحاصلة في نهاية القرن بظهور المنظمة العالمية للتجارة التكتلات الاقتصادية وبروز الأزمة المالية العالمية فقد تميز الاقتصاد الدولي الحديث والسياسات التجارية بجنوح الدول إلى تحرير التجارة في ما بينها في اطار التكتلات الاقليمية والجهوية.

وفي اطار عرضنا لسياسات التجارة بنوعيها الحمائية وسياسات التقيد وحجج أنصار كل منهما والأهداف المتوخاة من كل سياسة، اتضح لنا أن السياسة التجارية إنما تعود إلى طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد في هذه الدولة، كذلك أن تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية العامة والمتمثلة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، تحقيق مستوى أعلى من التشغيل، تحقيق الأمن الغذائي... الخ. لا يتأتى إلا بالتكامل بين مختلف السياسات الاقتصادية بصفة عامة وبينها وبين السياسة التجارية بصفة خاصة.

كما تطرقنا إلى تطور النظريات الخاصة بالتجارة الخارجية فلاحظنا أن مضمون نظرية التجارة الخارجية في صيغتها القديمة والحديثة هو أن كل دولة تميل إلى التخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتفوق في إنتاجها نسبيا، كذلك رأينا أن نفقات النقل وقانون تناقص الغلة يعملان على تحديد التبادل الخارجي، زيادة على ذلك أن اختلاف نسب عوامل الإنتاج كثيرا ما يؤدي إلى تخصص الأقاليم في إنتاج سلعة بالرغم من عدم توافر العوامل الأخرى.

في نظرية التجارة الخارجية يفترض سريان مبادئ المنافسة الحرة، إلا أنه في حقيقة الأمر تعلم استحالة ذلك في الحياة الاقتصادية وهذا راجع لظروف الإنتاج التي تسودها مبادئ الاحتكار ومبادئ المنافسة، بل تخضع أغلب فروع الإنتاجية للمنافسة الاحتكارية، وفي ظل هذه الأنظمة تتغير ظروف التصدير والاستيراد.

لقد ارتبطت الدعوة إلى تحرير التجارة على المستوى الدولي بالمنافع التي تنجم عن التخصص وتقسيم العمل ومنافع المنافسة والتقدم التقني المرتبط بها، كذلك ارتبطت بالمنظمات الدولية كصندوق

النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة الجات، ومع تزايد دور هذه المنظمات في الاقتصاد الدولي وخاصة النقد الدولي والجات ثم المنظمة العالمية للتجارة أدى إلى التأثير على السياسات التجارية للدول النامية، خاصة تلك المطبقة لمختلف برامج التعديل الهيكلي والطامحة للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجـــارة.

الفصل الثاني: ماهية القدرة الشرائية

تمهيد

تمثل القدرة الشرائية جانباً مهماً في الحياة الاقتصادية للأفراد والمجتمعات، حيث تعبر عن القوة المالية للأفراد في شراء السلع والخدمات باستخدام دخلهم المتاح. تعد هذه القدرة مقياساً أساسياً لمستوى المعيشة ومدى تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية. فهم القدرة الشرائية يتطلب دراسة معمقة لمفهومها، النظريات التي تفسرها، العناصر المكونة لها، وطرق قياسها.

تتأثر القدرة الشرائية بعوامل متعددة، منها التضخم، مستويات الدخل، البطالة، والسياسات الاقتصادية للدولة. في الجزائر، تتعرض القدرة الشرائية لتحديات عديدة نتيجة تراجع أسعار النفط، السياسات الاقتصادية المتقلبة، والفساد. انخفاض القدرة الشرائية يؤدي إلى تدني مستوى المعيشة، ارتفاع معدلات الفقر، وزيادة التوتر الاجتماعي.

تلعب الدولة دوراً محورياً في الحفاظ على استقرار الأسعار ودعم القدرة الشرائية من خلال السياسات النقدية والمالية، دعم المنتجات الأساسية، وتشجيع الإنتاج المحلي. تسعى الدولة إلى تحسين القدرة الشرائية عبر إجراءات متعددة مثل زيادة الأجور، تقديم المساعدات الاجتماعية، وتحفيز القطاعات الاقتصادية المختلفة.

يهدف هذا الفصل إلى تقديم فهم شامل للقدرة الشرائية، العوامل المؤثرة عليها، أسباب انخفاضها في الجزائر، ومخاطر هذا الانخفاض، بالإضافة إلى السياسات والإجراءات الحكومية لدعمها وتحسينها.

المبحث الاول: عموميات حول القدرة الشرائية.

تعد القدرة الشرائية مؤشراً هاماً لقياس رفاهية الأفراد والمجتمعات، حيث تعكس قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية والترفيهية.

المطلب الاول: مفهوم القدرة الشرائية.

"أول ما ظهر مصطلح القدرة الشرائية ارتبط أساسا بما يسمى بمفهوم القدرة الشرائية المتعادلة أو تعادل القوة الشرائية (purshasing power parity PPP) والمقصود به التغير الحاصل بين قيمة العملة الوطنية مقارنة بالعملات الأجنبية صعودا أو نزولا انطلاقا من ارتفاع أو انخفاض الأسعار محليا، فكلما انخفضت أسعار السلع والخدمات في السوق الداخلي للدولة ارتفعت قيمة سعر صرفها خارجيا والعكس، وهي نظرية عالم الاقتصاد السويدي غوستاف كاسل ، وعليه كان مضمون فكرة القدرة الشرائية بمثابة تطبيق من تطبيقات نظرية تحديد سعر صرف العملة المحلية التي تقاس من خلالها السياسة النقدية للدولة، والملاحظ على المفهوم الكلاسيكي للقدرة الشرائية تعلقه بالقدرة التنافسية للعملة الوطنية في مواجهة العملات الأجنبية انطلاقا من قوتها الشرائية في السوق الداخلية. وقد شهد تعريف القدرة الشرائية تطورا ملحوظا، إذ أصبح يركز بالأساس على قدرة المستهلك المحلي على إشباع حاجاته الأساسية وفق مداخيله المادية المتاحة، وعليه تعرف القدرة الشرائية وفق هذا المفهوم على أنها كمية السلع والخدمات التي يمكن للمستهلك اقتناؤها عن طريق العملة الوطنية المتعامل بها".(1)

"القدرة الشرائية هي كمية السلع والخدمات التي يكون بمقدور فرد ما أن يشتريها بواسطة دخله المتاح خلال مدة زمنية محددة شهر أو سنة، ويعبر هذا المفهوم عن قدرة الأفراد على الاستهلاك وإشباع احتياجاتهم، وينبئ عن مستوى معيشتهم ورفاهيتهم .وتعني ببساطة نوعية وكمية السلع والخدمات التي يمكن تلبيتها أو شراؤها خلال فترة زمنية محددة بما توفر للفرد من دخل سواء كان أجيرا أو بطالا أو ينتمى إلى العمل الحر، وتنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين هما:

1) مصطفى بن أمينة، حماية القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بين الاقتصاد والقانون، ص 3، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر.

القدرة الشرائية المحلية (Internal Purchasing Power) التي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد، والقدرة الشرائية الخارجية External) (Purchasing Powerالتي تعبر عن مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الاخرى".(1)

"كما تعني القدرة الشرائية نوعية وكمية السلع والخدمات التي يمكن تلبيتها أو شرائها خلال فترة زمنية محددة بما توفر للفرد من دخل سواء كان أجيرا أو بطالا أو ينتمي إلى العمل الحر. كما يستعمل هذا المصطلح للتعبير عن حجم الاقتصاد الوطني ومدى قدرة الافراد على التكيف مع مؤشراته أي عندما تكون القدرة الشرائية للعملة الوطنية مرتفعة يدل على أن المواطنين أو المستهلكين يعيشون في بحبوحة اقتصادية وعندما تنخفض هذه القدرة الشرائية هذا يعني أن ثمة أزمة اقتصادية على الأبواب".(2)

"تعرف القدرة الشرائية (Power Purchasing) بأنها كمية السلع والخدمات التي يمكن شراؤها باستخدام وحدة نقدية واحدة وترتبط القوة الشرائية بسعر صرف العملة، فتنخفض بانخفاض قيمة تلك العملة ترتفع بارتفاع قيمتها حيث تعد تغيرات أسعار صرف العملة واحدة من عوامل التضخم أو الانكماش الاقتصادي من خلال تأثيرها المباشر على محركات الاقتصاد من إنتاج واستهلاك.(3)

وتنقسم القدرة الشرائية إلى نوعين هما: القدرة الشرائيّة الداخليّة، والقدرة الشرائيّة الخارجيّة، حيث يُمكن تعريف كل منهما كما يأتي:

- القدرة الشرائية الداخلية: يُطلق مفهوم القدرة الشرائية الداخلية(Internal Purchasing Power) : على مقدار السلع والخدمات التي يُمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة داخل البلاد، وترتبط القدرة الشرائية

1) فايزة بولعجين- نوال بيراز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، ص 3،المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.

2) فطناسي محمد- قدور خالد، دراسة اقتصادية تحليلية للقدرة الشرائية للعملة المحلية في الجزائر خلال فترة (2000-2020)،ص22،جامعة ابن خلدون، تيارت.

3) سواكر ريان، دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي، ص 5، جامعة بسكرة، الجزائر.

الداخلية بمقدار الطلب على العملة، حيثُ تزداد كمية الطلب على السلع بازدياد القوة الشرائيّة للعملة المحلية.

- القدرة الشرائية الخارجية: يُطلق مفهوم القدرة الشرائية الخارجية(External Purchasing Power) على مقدار السلع والخدمات التي يُمكن شراؤها بالعملة المحلية من الدول الأخرى، كما يمكن احتساب القوة الشرائيّة الخارجية من خلال شراء عملات خارجية بالعملة المحلية، إضافةً إلى اختبار القوة الشرائية للعملة المحلية في الخارج.(1)

المطلب الثاني: نظريات القدرة الشرائية.

نظريات القدرة الشرائية تشير إلى المفاهيم والنماذج الاقتصادية التي تحاول تفسير كيفية تحديد القوة الشرائية للنقود وتأثيرها على الاقتصاد. هناك عدة نظريات في هذا المطلب سوف نقوم بذكر أهمها

1- النظرية المطلقة.

أصل النظرية تعادل القوة الشرائية يعود إلى الاقتصاد السويدي custavcassel سنة 1918 إذ تتضمن هذه الصيغة وجود دولتين فيما يخص تحديد سعر الصرف، إذ ترتكز على قانون السعر الوحيد لكون التحكيم الدولي يقوم على أساس التعادل بين السلع حيث ان:

$$E_t = \frac{p^t}{p^*{}_t} \dots\dots\dots (1)$$

E_t: سعر حسب ppa (الذي يحدد عدد الوحدات العملة الأجنبية بالنسبة للعملة المحلية).

P^t: مستوى السعر المحلي.

$p^*{}_t$: مستوى الأسعار الأجنبية.

إذ يمكن إعادة صياغة المعادلة للحصول على الصيغة المطلقة لحساب تعادل القوة الشرائية بين البلدين وذلك بإضافة الأوزان الترجيحية الخاصة بالسلع المتبادلة بينهما.

3) موقعhttps://economicstars.com// ، **القدرة الشرائية Purchasing Power .**

$$Pt = \sum \alpha_i . \mathrm{P}_{it}$$

$$P^*_t = \sum \alpha_i . P^*_{it}$$

α_i: الأوزان الترجيحية التي يتم الترجيح من خلالها بالسلع المتبادلة بين البلدين وعليه(1):

$$\mathrm{e}_t = \frac{\sum \alpha_i . P_{it}}{\sum \alpha_i . P^*_{it}} \text{.....(2)}$$

2- النظرية النسبية.

يستخدم النموذج النسبي مفهوم التغير في مستوى الأسعار وليس مستويات الأسعار نفسها ، وهذا يعني أن سعر الصرف بين عملتي بلدين ما يجب أن تتعدل لتعكس التغير في مستويات الأسعار بين هذين البلدين إن استخدام التغير في مستويات عرضا من مستويات

الأسعار نفسها يظهر الحاجة لتحديد سنة معينة كنقطة مرجع (سنة الأساس) فمثلا إذا ارتفعت أسعار السلع والخدمات في بلد ما مقارنة مع الدول الأخرى هذا يعني انخفاض قدرة البضائع هذا البلد على المنافسة. فإن الصيغة النسبية تبنى على أساس الافتراضات التالية:

- الأخذ بعين الاعتبار تكاليف النقل.

- حرية انتقال المعلومات.

- إزالة الحواجز التجارية التي تحدد تكافئ الأسعار معبرا عنها بالعملتين.

واهتمت الصيغة النسبية بتحديد سعر الصرف التوازني من خلال إدراج مؤشر التضخم، حيث يعمل سعر الصرف الإسمى على إلغاء فوارق التضخم في البلدين أو بمعنى آخر، يحقق توازن سعر الصرف عندما يتساوى معدل التغيير في سعر الصرف مع التغير في نسبة بين الأسعار.

1) عبد الله ياسين-بن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، ص 5، جامعة طاهري محمد، بشار.

إن اشتقاق هذه الصيغة الطلاقا من الصيغة المطلقة إذ لا يفترض في السعر تساوي الأرقام القياسية للأسعار في أي وقت، بل لها أن تتغير نسبيا في نفس الفترة، أخذا بعين الاعتبار المعدلات التضخم التي لها تأثير مباشر على سعر الصرف، بحيث أن ارتفاع معدلات التضخم يعني انخفاض الطلب على منتجات الدولة المعنية. وبالمقابل ازدياد الطلب على منتجات الدول الأخرى، وتكون معدلات التضخم فيها أقل نسبيا وهذا يعنى ارتفاع الطلب على عملات هذه الدول، وبالتالي انخفاض سعر صرف العملة المحلية، وفي هذه الحالة يكون سعر الصرف الجديد مساويا للسعر القديم مضروبا في معامل التضخم في كل من البلدين، ويعتبر هذا السعر بمثابة التعادل الجديد للعملتين، أي النقطة التي يجب أن يتأرجح حولها دائما سعر الصرف وذلك بالرغم من بعض التقلبات المؤقتة، وهو ما يسميه جوستاف كامل بتعادل القوة الشرائية.

إلا أنه تم توجيه عدة انتقادات إلى هذه النظرية الذكر منها: اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع مؤشر الأسعار، فهناك مؤشر أسعار المستهلكين، وأسعار المنتجين أو أسعار الجملة، وأسعار الصادرات والواردات.... إلخ.

هناك عناصر أخرى تؤثر من غير الأسعار على الميزان التجاري و الميزان المدفوعات خاصة مرونة الطلب بالنسبة للدخل وبالنسبة للأسعار، وكذلك مرونة الصادرات والواردات بالنسبة للمتغيرين نفسها.

ان نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الجارية وليس بكامل ميزان المدفوعات. تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية والإعلامية تهمل هذه النظرية إمكانية استخدام عملة ما كعملة رئيسية للتعامل بين عدا دول خارج بلدها الأصلي وهو حال الدولار الأمريكي اليوم وبالتالي فإن تحديد قيمة العملة يمكن أن يكون ليس له أي علاقة بمعدلات التضخم.(1)

1) فطناسي محمد- قدور خالد، مرجع سبق ذكره، ص24-25.

المطلب الثالث: عناصر القدرة الشرائية و طرق قياسها .

للقدرة الشرائية عدة عناصر ، مثل الدخل و العرض و الطلب وقيمة العملة. و يعد قياسها وفهمها أمرًا حيويًا لصناع القرار والاقتصاديين والمستهلكين على حد سواء، إذ يساعد في تقييم الوضع الاقتصادي واتخاذ قرارات مستنيرة.

1- عناصر القدرة الشرائية.

1-1- الدخل المتاح: الدخل بالنسبة للأشخاص هو مقدار الأموال التي حصل عليها من خلال الأجور، الإنجازات الاستثمارات الراتب التقاعدي، الإعانات الحكومية خلال فترة معينة شهر أو سنة أما الدخل المتاح فيقصد به الدخل مطروحا منه الضريبة وهو يستخدم للإنفاق وبالتالي هناك علاقة طردية بين القدرة الشرائية والدخل المتاح حيث كلما زاد هذا الأخير تزيد القدرة الشرائية وعند انخفاضه تنخفض تلك القدرة.

1-2- العرض والطلب: والعكس زيادة على ذلك أن كانت السلعة أو الخدمة أساسية ولا يمكن الاستغناء عنها من جانب المستهلكين أو حتى القيام باستبدالها بسلعة أخرى بديلة تساهم بشكل كبير على التأثير في الدخل وبالأخص القدرة الشرائية الخاصة بالأفراد.

1-3- سعر صرف العملة المحلية: المؤشر الخاص بسعر العملة وهو المتوسط التقريبي والخاص بسعر العملة المحلية ولها تأثير على فئات معينة من المنتجات والخدمات وهو يتم قياسه من خلال فترة زمنية محددة وهو من أحد العناصر المؤثرة والمساعدة في القيام بدراسة وتحليل الوضع الاقتصادي الحالي في السوق ومقارنته مع الوضع الاقتصادي السابق.

2- قياس القدرة الشرائية.

تقاس القدرة الشرائية للمستهلك في أي بلد وفق مؤشر اقتصادي يصطلح على تسميته بمعامل أسعار المستهلك أو مؤشر أسعار المستهلك (consumer price index (CPI) وهو القيام بعملية قياس للقوة الشرائية للعملة عن طريق دراسة تغيرات أسعار السلع والخدمات محليا ارتفاعا ونزولا ومدى امكانية

الوصول إليها من طرف المستهلك، وهو مؤشر ارتبط في مفهومه بنظرية معامل تكلفة العيش أو كما يسمى (cost of living index).(1)

- مستوى الدخل المتاح للفرد: وتدخل فيه جميع الموارد الممكنة مثل الأجور والتعويضات العائلية والاجتماعية وعائدات الملكية فوائد، أرباح، إيجارات وغيرها، ثم تخصم من إجمالي هذه الموارد الضرائب المدفوعة للدولة والاقتطاعات الإجبارية التأمين على المرض والمساهمة في صناديق التقاعد). كما أن سلم الرواتب والأجور يعدل من قبل الجهات الدولية والشركات الكبرى ومن قبل بعض الحكومات بناء على التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.(2)

- المستوى العام للأسعار: التضخم الذي يقاس باستعمال مؤشر أسعار المستهلك. وبصفة عامة القدرة الشرائية للنقود لها علاقة وطيدة بسعر صرف العملة حيث تتشكل علاقة طردية بينهما فكلما ارتفعت قيمة العملة ترتفع القدرة الشرائية وإذا انخفضت تنخفض معها لأنها تشمل كل العائلات في المجتمع والعمل بكل أنواعه سواء الحر او المتقاعد ، وعليه النمو الاقتصادي والزيادة في الإنتاج له تأثير كبير من طرف القدرة الشرائية إذا تحسنت.

هناك علاقة عكسية بين القدرة الشرائية للعملة مع مقدار التغير في مؤشر الأسعار بحيث يحدد مؤشر أسعار الاستهلاك مقدار التغير في أسعار السلع والخدمات مقابل وحدة نقدية في السوق خلال فترات زمنية محدده ، ويمكن احتساب القدرة الشرائية للعملة عن طريق مؤشر أسعار المستهلك باستخدام المعادلة التالية:

إذا كان مؤشر أسعار المستهلك لعام 2000 نحو 198.6 ومؤشر أسعار المستهلك لسنة 2018 نحو 218.456 و.ن، فإن القدرة الشرائية لعام 2018 بمبلغ 800 حيث يبين مقدار التغير في مؤشر أسعار المستهلك بأن سعر السلع والخدمات يمكن شراؤها بمبلغ 800 وحدة نقدية في عام 2000م وفي عام 2018 يمكن شراؤها بمبلغ 879.98.(3)

---

1) مصطفى بن أمينة، مرجع سبق ذكره، ص3.

2) فايزة بولعجين- نوال بيراز، مرجع سبق ذكره، ص3.

1) فطناسي محمد- قدور خالد، مرجع سبق ذكره، ص26-27.

المبحث الثاني: العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية و سياسة رفع و تخفيض قيمة العملة.

تتأثر هذه القدرة بعوامل متعددة، أهمها الدخل ومستوى الأسعار والتضخم والضرائب. عندما يرتفع الدخل أو تنخفض الأسعار، تزداد القدرة الشرائية، بينما يؤدي ارتفاع الأسعار والتضخم إلى تآكلها.

المطلب الاول: العوامل المؤثرة على القدرة الشرائية في الجزائر.

تتأثر القدرة الشرائية بعدة عوامل ، و في هذا المطلب نذكر أبرزها:

1- التضخم (Inflation): يؤدي ارتفاع أسعار السلع إلى انخفاض قيمة العملة، الأمر الذي يساهم في انخفاض القوة الشرائية، فالقدرة الشرائية للمواطن هي في علاقة عكسية مع المستوى العام للأسعار.

وتعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثرا نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تشمل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.

وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وهي الطبقة المتوسطة والضعيفة، وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقية نتيجة ارتفاع معدلات التضخم. وفي الغالب يؤدي تدهور القدرة الشرائية للمواطن إلى انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشوة.(1)

2- تقلبات سعر صرف العملة: يعرف صرف عملة معينة بأنه عبارة عن عدد الوحدات من هذه العملة التي تدفع من أجل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية وتؤثر التغيرات في سعر الصرف على الأسعار المحلية من خلال ثلاث قنوات كما يلي:

- القناة الأولى: التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية لجوستاف كاسل، وفقا لأرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها

1) نادية العقون، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة -حالة الجزائر للفترة (1970-2019)، ص7، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة المحلية فيما لم يتغير الوضع السعري في غيرها من الدول التي تشترك معها في التجارة، فإن قيمة التعادل للعملة المحلية سوف تصبح أقل مما كانت عليه من قبل.

- القناة الثانية تبرز العلاقة بين سعر الصرف والتضخم من خلال تخفيض قيمة العملة، أي ارتفاع سعر الصرف الأجنبي، وهو ما يؤدي إلى رفع الأسعار محليا نتيجة إرتفاع الواردات، إلا أن قوة هذا التأثير وسرعته تعتمد على عوامل مختلفة منها نسبة الواردات إلى إجمالي السلع المستهلكة، وبدائل الواردات محليا

- القناة الثالثة : وفي حال تخفيض قيمة العملة أيضا أو تعويمها، قد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الأجور والرواتب وذلك إذا تم إدراك دور النقابات العمالية والضغط الذي تزاوله للحفاظ على القدرة الشرائية للأجور.

كما تعد آلية العرض والطلب على العملة عاملا مهما في تحديد قوتها الشرائية ، فكلما زاد الطلب على العملة في السوق زادت قيمتها الأمر الذي ينعكس إيجابا على قوتها الشرائية ، والعكس صحيح أي كلما زاد عرض العملة انخفضت قيمتها وبالتالي تراجعت قوتها الشرائية.(1)

3- العرض والطلب(Supply and demand): يلعب مفهوما العرض والطلب دوراً في القيمة الشرائية لعملة ما، إذ يؤثر ضخ العملة في اقتصاد الدول؛ حيث تنخفض قيمتها عند زيادة عرضها في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليها، مما ينعكس سلباً على القوة الشرائية، بينما تنتعش قيمة العملة عند زيادة الطلب المحلي والخارجي عليها، وهو ما ينعكس بدوره إيجاباً على القوة الشرائية. (2)

1) محمد عادل قصري-كرمة كمال، القدرة الشرائية في الجزائر - أسباب التراجع وإجراءات المعالجة- دراسة تحليلية، ص 5، جامعة الجلفة.

2) موقعhttps://economicstars.com /،مرجع سبق ذكره.

4- التوقعات الاقتصادية: تنخفض قيمة العملة في اقتصاد دولة ما بانخفاض المؤشرات الاقتصادية الأساسية لهذه الدولة، ويعتبر بيع التجزئة، والناتج المحلي الإجمالي إحدى هذه المؤشرات، ومن الجدير بالذكر أن نسبة البطالة ترتفع بتأخر النمو الاقتصادي، كما يؤثر تأخر النمو سلباً على قيمة العملة، ويؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية لها.(1)

5- العجز التجاري: ينشأ العجز التجاري للدولة عندما ترتفع قيمة السلع المستوردة عن قيمة السلع المصدرة، وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل عملة الدول الشريكة، كما يعتبر الاستقرار السياسي والاقتصادي لبلد ما من العوامل التي تحدد سعر

صرف عملته، إلى جانب أسعار الفائدة والطلب على البضائع وبعد الميزان التجاري الواردات و صادرات البلد عاملاً مهماً أيضاً، إذ أن ارتفاع الطلب على سلعة منتجة في بلد ما، يرفع من قيمة عملة هذا البلد.(2)

6- العمالة والأجور(Wages and Employment): تؤثّر العمالة والأجور على القوة الشرائية واقتصاد الدول بشكلٍ عام، فكلما زادت نسبة العمالة زاد معدل دخل الأفراد مما يؤدي إلى ارتفاع معدل الإنفاق، وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي، ومن الجدير بالذكر أنّ زيادة نسبة العمالة وارتفاع مستوى الأجور لا يرتبط بارتفاع الإيرادات التجارية للبلد، حيثُ يتم احتساب إجمالي دخل الفرد من خلال احتساب متوسط إجمالي الناتج المحلي إلى عدد السكان ككل من مستهلكين ومنتجين.(3)

المطلب الثاني: الاسباب التي ادت الى انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر.

يعاني المواطن الجزائري منذ فترة من انخفاض ملحوظ في قدرته الشرائية، مما أثار قلق الكثيرين ودفعهم للبحث عن الأسباب الكامنة وراء هذه الظاهرة. وتعود أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر إلى عدة عوامل متداخلة.

---

1) فايزة بولعجين- نوال بيراز، مرجع سبق ذكره، ص4.

2) فايزة بولعجين- نوال بيراز، مرجع سبق ذكره، ص4.

3) موقع https://mawdoo3.com / ، مفهوم القدرة الشرائية.

1- تداعيات جائحة كورونا: حيث مست تداعياتها مختلف اقتصادات العالم لما يقارب الثلاث سنوات فالعديد من المواد ذات الاستهلاك الواسع وغيرها، عرفت ارتفاعا في أسعارها بسبب وجود أزمات سلسلة التوريد في العالم، وبسبب ظروف صحية أصبحت تنتج أقل مما كانت عليه قبل جائحة كورونا، ما ساهم في خفض المعروض السلعي في العالم. ومن المعلوم أن قلة العرض تؤدي إلى ارتفاع الأسعار. وبالموازات مع ارتفاع أسعار الطاقة، ارتفعت تكلفة الشحن والنقل وحتى تكلفة كراء الحاويات، لذلك ارتفع سعر السلع التي تستوردها الجزائر في إطار ما يسمى بالتضخم المستورد. أما ارتفاع سعر السلع المنتجة محليا فمرتبط بارتفاع سعر العديد من المواد الأولية اللازمة لتصنيع تلك السلع المستوردة ما أوجد صعوبة كبيرة في ضبط تكلفة الشراء أو تكلفة المدخلات الأساسية لهذه المواد.(1).

2- التضخم: تتأثر القوة الشرائية للنقود بالتغيرات التي تطرأ على أسعار السلع والخدمات في السوق، ذلك أن قيمة النقود تتحدد بكمية أو مقدار السلع والخدمات التي يمكن شراؤها بوحدة نقدية واحدة في زمان ومكان معينين، وعندما ترتفع أسعار السلع والخدمات في السوق من جراء زيادة الطلب عليها أو نقص المعروض منها، فإن ذلك يعني أن وحدة النقود التي كانت تشتري كمية معينة من السلع والخدمات لم يعد بوسعها شراء نفس الكمية من السلع والخدمات، وهو ما يحصل حاليا في السوق الجزائرية حيث تراجعت القدرة الشرائية بسبب ارتفاع المستوى العام للأسعار أي ارتفاع نسبة التضخم (على غرار دول العالم).

ويعود إرتفاع نسبة التضخم في الجزائر إلى وجود فائض في الطلب الكلي مقابل محدودية العرض الكلى حيث أنه في ظل عدم قدرة الجهاز الإنتاجي الجزائري على مواكبة الزيادة المطردة في الطلب الكلي الناجم عن زيادة النمو الديمغرافي وما يتبعه من توسع الفئات العمرية المستهلكة لمختلف السلع والخدمات، وتغير السلوك الإستهلاكي للكثير من العائلات الجزائرية التي تغير نمط معيشتها وجود طلب إضافي على بعض السلع والخدمات التي كانت تصنف في الماضي في خانة عدم الضروريات الإستهلاك خارج المنزل بفعل الدراسة والعمل والإستشفاء والسياحة .... الخ ، فضلا عن الميل الى

1) فايزة بولعجين- نوال بيراز، مرجع سبق ذكره، ص8.

الاستهلاك غير العقلاني التبذير خاصة خلال شهر رمضان المبارك، ناهيك عن تركز الكثير من العائلات في المناطق الحضرية غير المنتجة للغذاء وهجران المناطق الريفية التي كانت على الأقل تضمن إنتاج الغذاء المحلي للكثير من هذه العائلات مثل اللحوم بمختلف أصنافها والأجبان الحليب ، دون أن تغفل عن الزيادة المستمرة للإنفاق الحكومي، واعتماد إجراءات تخفيض الواردات التي لجأت إليها الحكومة بهدف الحد من نزيف العملة الصعبة ما تسبب في إختفاء أو ندرة بعض السلع من السوق المحلية مع بقاء الطلب دون تغير، كل هذه العوامل ساهمت في الضغط على الطلب الكلي مما أدى إلى ظهور التضخم، وبالتالي تراجع القدرة الشرائية.(1)

3- تداعيات الحرب الأوكرانية الروسية: يقول البنك الدولي أن انكماش قيمة العملات في معظم الاقتصادات النامية يؤدي إلى ارتفاع أسعار الغذاء والوقود على نحو قد يفاقم أزمات الغذاء والطاقة التي يشهدها بالفعل كثير من هذه البلدان. جاء ذلك في أحدث إصدار للبنك الدولي من نشرة "آفاق أسواق السلع الأولية"، ويشير التقرير إلى أن أسعار معظم السلع

الأولية محسوبة بقيمة الدولار قد تراجعت عن مستويات دروتها بفعل المخاوف من ركود عالمي وشيك ومنذ الغزو الروسي الأوكراني في فبراير/ شباط 2022 انخفض سعر نفط برنت الخام مقوما بالدولار الأمريكي نحو 6%، ولكن يسبب انخفاض قيمة العملات، شهد قرابة 60% من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية المستوردة للنفط ارتفاع أسعار النفط بالعملة المحلية في خلال هذه الفترة. وشهد نحو 90% من هذه الاقتصادات أيضا زيادة أكبر في أسعار القمح بالعملات المحلية بالمقارنة بزيادة الأسعار بالدولار الأمريكي يؤدي ارتفاع أسعار سلع الطاقة التي تعد من مستلزمات الإنتاج الزراعي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وخلال الفصول الثلاثة الأولى من عام 2022 بلغ معدل تضخم أسعار المواد الغذائية في منطقة جنوب آسيا في المتوسط أكثر من 20%، ألما معدل تضخم أسعار الأغذية في المناطق الأخرى ومنها أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والشرق الأوسط وشمال

1) محمد عادل قصري-كرمة كمال، مرجع سبق ذكره، ص6-7.

أفريقيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، وشرق أوروبا وآسيا الوسطى فقد تراوح في المتوسط بين 12% و 15%. وكانت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ المنطقة الوحيدة التي انخفض فيها معدل تضخم أسعار المواد الغذائية فيما يعزى جزئياً إلى الأسعار المستقرة بوجه عام للأرز، وهو الغذاء الرئيسي في المنطقة.(1)

4- ارتفاع قيمة الضريبة: يؤثر ارتفاع الضرائب في انخفاض القدرة الشرائية، حيث إن الضرائب تخفض من دخل الأفراد، وبالتالي كلما زادت الضرائب قلت القدرة لدى الأشخاص على شراء السلع والخدمات، حيث إن الضرائب المرتفعة تساهم بشكل كبير في إبطاء النمو الاقتصادي.(2)

5- ازدياد نسب البطالة: كلما كانت نسبة البطالة مرتفعة انخفضت القدرة الشرائية، حيث إن عدد المستثمرين في الأسواق سوف ينخفض، مما يؤدي إلى ضعف قيمة العملة في أي بلد كان، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للأشخاص، وذلك على عكس انخفاض البطالة الذي يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأفراد.(3)

6- تراجع سعر صرف العملة الوطنية (الدينار الجزائري): تأثرت الأسعار المحلية لمعظم السلع والخدمات في الجزائر بتراجع سعر صرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية خاصة اليورو والدولار أهم عمولات الشركاء التجاريين للجزائر)، في مؤشر يعكس مدى تدهور القدرة الشرائية لحامل الدينار أي المستهلك الجزائري، ويعود هذا التراجع إلى :

- تخفيض قيمة العملة: لجوء بنك الجزائر إلى التقليل الإداري لقيمة الدينار في تناغم مع حقيقة السوق النقدية، ليعوض خسارة الميزانية من الجباية النفطية، وللحد من الواردات على أساس أن الاستيراد بالدينار الضعيف يقلل من تنافسية المنتوج الأجنبي في السوق المحلية لأنه يصبح سعره أعلى ، وعلى الرغم من أن هذا التخفيض يمكن أن يغذي ميزانية الدولة بإيرادات مرتفعة نتيجة ارتفاع عائدات

1) فايزة بولعجين- نوال بيراز، مرجع سبق ذكره، ص10.

2) موقع https://mawdoo3.com / ، مفهوم القدرة الشرائية.

3) موقع https://mawdoo3.com / ، مفهوم القدرة الشرائية.

تصدير النفط بالدولار المرتفع مقابل الدينار الضعيف، إلا أن إتخاذ هذا الإجراء للحد من الواردات قد لا يأتي بالنتائج المرجوة، لعدم قدرة الجهاز الانتاجي الوطني على تلبية الطلب المحلي.

- انخفاض قيمة العملة: شهدت العملة الوطنية خلال السنوات الأخيرة (سنة 2022 شهدت ارتفاع ملحوظ) تراجعا بسبب جملة من العوامل أهمها:

- تراجع المداخيل الوطنية من العملة الصعبة الناتج عن تراجع أسعار المحروقات في السوق الدولية، ما أدى إلى تأكل احتياطي الصرف ومن ثم تراجع قيمة الدينار (تراجع أسعار البترول يقود إلى تراجع سعر صرف الدينار مقابل الدولار).
- وجود عرض كبير للدينار في السوق الموازية في مقابل زيادة الطلب على العملات الأجنبية خاصة اليورو والدولار(آلية العرض والطلب)، الأمر الذي أدى تراجع قيمة العملة الوطنية (1).

المطلب الثالث: مخاطر و تأثير القدرة الشرائية.

تغير قيمة القدرة الشرائية يمكن أن يتسبب في مجموعة من المخاطر، مثل ارتفاع الأسعار وتضخم العملة، مما يؤدي إلى تقليل قوة شراء الناس وتقليل الاستهلاك والاستثمار، وفي بعض الحالات يمكن أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي بشكل عام.

1- مخاطر تغيّر قيمة القدرة الشرائية.

يُطلق مفهوم خطر القدرة الشرائية (purchasing power risk) عند حدوث تغيّر في مؤشر أسعار المستهلك (price index)، حيثُ يشكل خطراً على عائد الاستثمار الثابت للأوراق المالية كالاستثمار بالسندات والأسهم المالية، كما يتعرض المستثمرون لخطر انخفاض القوة الشرائية، نظراً لانخفاض قيمة عوائدهم الاستثمارية من الأوراق المالية في فترة التضخم، وذلك لانخفاض قيمة هذه الأوراق عن سعرها عند الإصدار. تلعب القوة الشرائية دوراً رئيسياً في التأثير على عوائد الاستثمار

1) محمد عادل قصري-كرمة كمال، مرجع سبق ذكره، ص8.

الثابت في فترات التضخم أو الانكماش، ويشكل عدم إدراك القوة الشرائية للأموال المتوفرة واحداً من مخاطرها، حيثُ يرتبط الانخفاض أو الارتفاع في أسعار السلع بالانكماش أو التضخم الاقتصادي، ويُعدّ

كلاهما من العوامل المؤثرة في القوة الشرائية أيضاً، حيثُ تتناسب عوائد الاستثمار الثابت بنوعيه الحكومي والخاص تناسباً عكسياً مع أسعار الفائدة، فتنخفض عوائد الاستثمار بارتفاع أسعار الفائدة، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض القوة الشرائية للمستثمر أو فقدانها، كما ترتفع عوائد الاستثمار الثابت بانخفاض أسعار الفائدة، وبالتالي إنعاش القوة الشرائية للمستثمر وارتفاعها.(1)

2- تأثر القدرة الشرائية بارتفاع المستوى العام للأسعار.

إن القدرة الشرائية للمواطن هي في علاقة عكسية مع مستوى العام للأسعار، فكلما ارتفعت الأسعار فإن القدرة الشرائية للمواطن تنخفض ، والعكس صحيح. وتعد دخول أفراد المجتمع بمختلف شرائحه هي الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار إلى زيادة الدخول الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال؛ نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناتجة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها.

وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل غالبية أفراد المجتمع وتضم أصحاب الدخول الثابتة وأصحاب المعاشات التقاعدية، وهي الطبقة المتوسطة والضعيفة وحملة السندات، وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد الذين تقل دخولهم الحقيقة نتيجة ارتفاع معدلات التضخم.

ولقد أدى تدهور القدرة الشرائية للمواطن إلى انتشار أشكال الفساد الإداري مثل الرشاوى كوسيلة لزيادة دخول بعض الفئات وخاصة ذوي الاحتياجات الملحة من الموظفين الحكوميين من أصحاب الدخل المحدود ، وكذلك انتشار ظواهر سلبية في المجتمع مثل البحث عن الكسب غير المشروع (النصب والاحتيال – السرقة – الاتجار في الممنوعات والمخدرات).(2)

---

1) موقع https ://mawdoo3.com / ، مفهوم القدرة الشرائية.

2) بن عزة محمد-بوهنة كلثوم، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، ص7، كلية العوم التجارية ، ملحقة مغنية جامعة تلمسان.

المبحث الثالث: سياسات ودور الدولة واجراءاتها للقدرة الشرائية.

يتناول هذا المبحث سياسات الدولة والإجراءات التي تتخذها لتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين، مع التركيز على أهمية استقرار الأسعار ودعم القوة الشرائية. في هذا السياق، سيتم استعراض السياسات المتعلقة برفع وتخفيض قيمة العملة، ودور الدولة في الحفاظ على استقرار الأسعار، بالإضافة إلى الإجراءات المتخذة للرفع من القدرة الشرائية في الجزائر.

المطلب الاول: سياسة رفع وتخفيض قيمة العملة.

رفع قيمة العملة يزيد قيمتها مقابل العملات الأخرى، بينما تخفيضها يقلل قيمتها. لكل سياسة آثارها على التجارة، التضخم، الاستثمار، وغيرها من الجوانب الاقتصادية.

1- سياسة رفع قيمة العملة.

تتركز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف و التوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية أو نقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق اسمها في السوق الحر وفي هذه الحالة تنشيط عملية المضاربة.

إن عملية الرفع من قيمة العملة يؤدي إلى نتائج سلبية على قطاع الصادرات تتمثل في انخفاض مداخيل المصدرين بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة وأثر إيجابي بالنسبة للمستوردين لانخفاض أسعار السلع المحلية إذ تستخدم سياسة الرفع في تحديد سعر الصرف من أجل خفض أعباء المديونية أو الزيادة قيمة الصادرات وبالتالي زيادة دخول المصدرين المحلين لبعض السلع الهامة بهدف إعادة التوازن كما قد تلجأ الدولة إلى هذه الوسيلة لتقليل أعباء وإرادات الميزان التجاري أو تخفيف أثر ارتفاع الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار العالمية لهذه الواردات على الأسعار المحلية.

كما يمكن للدولة تغيير سعر صرف عملتها صعودا أو هبوطا كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، ومن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها تذكر منها :

- وجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض تقوم السلطات العامة بإصدار عملية وطنية مقابل هذا الفائض مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم، وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات.

- من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة استراتيجية (النفط مثلا).

- من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى كما فعلت اليابان ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار.

- انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي يقوم برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادات الواردات، فسياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية إضافة إلى امتلاكها لقدرات تنافسية كبيرة واحتياطات ضخمة من العملات الأجنبية.(1)

2- سياسة تخفيض قيمة العملة.

لجوء بنك الجزائر إلى التقليل الإداري لقيمة الدينار في تناغم مع حقيقة السوق النقدية، ليعوض خسارة الميزانية من الجباية النفطية، وللحد من الواردات على أساس أن الاستيراد بالدينار الضعيف يقلل من تنافسية المنتوج الأجنبي في السوق المحلية لأنه يصبح سعره أعلى، وعلى الرغم من أن هذا التخفيض يمكن أن يغذي ميزانية الدولة بإيرادات مرتفعة نتيجة ارتفاع عائدات تصدير النفط بالدولار المرتفع مقابل الدينار الضعيف، إلا أن اتخاذ هذا الإجراء للحد من الواردات قد لا يأتي بالنتائج المرجوة، لعدم قدرة الجهاز الانتاجي الوطني على تلبية الطلب المحلي.(2)

ومن جهة أخرى انخفاض قيمة العملة يتمثل في تغير قيمتها في ظرف اقتصادي ما بدون تدخل مباشر من السلطات حيث تفقد العملة قدرتها الشرائية من تزايد المستوى العام للأسعار ، أما على مستوى أسعار الصرف فيكون معدل صرفها منخفضا بالمقارنة مع العملات الأخرى إلى جانب تعديل التوازن في ميزان المدفوعات هناك أسباب أخرى تلجأ الدولة من ورائها لتخفيض القيمة الخارجية لعملتها الوطنية هي:

1) فطناسي محمد- قدور خالد، مرجع سبق ذكره، ص.29

2) محمد عادل قصري-كرمة كمال، مرجع سبق ذكره، ص7.

- ارتباط العملة بكتلة نقدية معينة أي ارتباط عملات الدول بالمناطق النقدية المختلفة مثل منطقة الدولار فالتغير الحاصل في قيمة العملة القيادية ينعكس على القيمة الخارجية لبقية العملات.

- تحديد سعر الصرف الواقعي لقيمة العملة المحلية بحيث يمكن للمواطن شراء سلع وخدمات في البلد الأجنبي مساويا لكمية ونوعية البضائع والخدمات التي تستطيع أن يشتريها في بلده بعد تحويل عملته المحلية إلى عملة أجنبية.(1)

المطلب الثاني: دور الدولة في الحفاظ على استقرار الاسعار ودعم القدرة الشرائية.

من خلال هذا المطلب سنبرز دور الدولة على الصعيدين سياسة المالية والنقدية في تحديد السياسات التي تؤثر على القدرة الشرائية واستقرار الأسعار.

1- على صعيد السياسة المالية .

باعتبار التضخم هو بمثابة اتجاه مستمر في ارتفاع مستوى الأسعار في الأسواق فإنه يهدد القدرة الشرائية للمواطن، لذا فالدولة تعمل على التأثير على الأسعار عن طريق الإنفاق العام بغية تحقيق جملة من الأهداف حيث يتم هذا التأثير عن طريق إما دعم لبعض السلع الواسعة الاستهلاك أو عن طريق توجيه الإنفاق العام إلى زيادة الاستثمار و استبعاد (تخفيض) النفقات غير المنتجة.

فإذا تم توجيه الإنفاق العام إلى الدعم السلعي فإن ثمن تلك السلع سوف يعرف انتعاشا ملحوظا يكون في صالح أصحاب الدخول المحدودة كإعانة للطبقات الفقيرة والشكل البياني الموالي يبين تأثير الدعم السلعي على توازن السوق.

1) فطناسي محمد- قدور خالد، مرجع سبق ذكره، ص29.

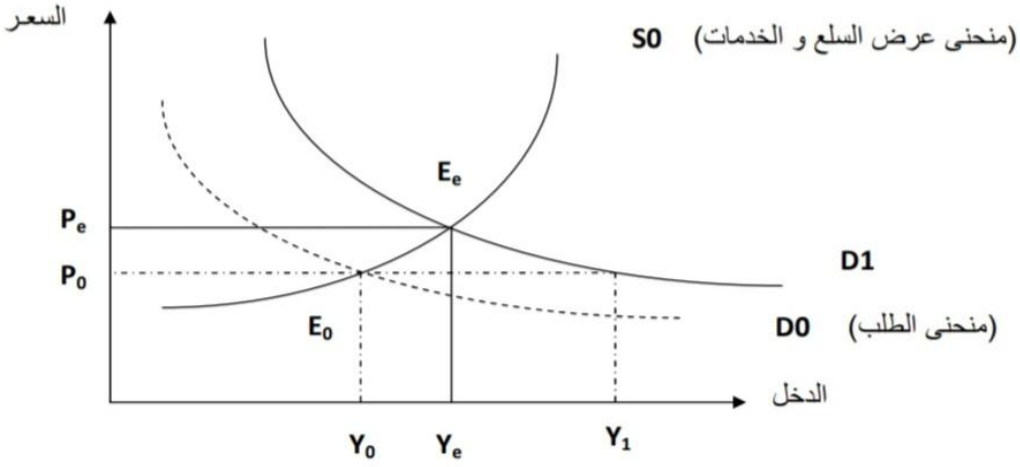

من خلال الشكل البياني أعلاه و في وضع التوازن Eo و هي نقطة تقاطع بين منحنى الطلب Do و منحنى العرض So و بعد قيام الدولة بالتدخل عن طريق سياستها الإتفاقية بدعم السلع واسعة الاستهلاك فإن ذلك يساهم بدرجة كبيرة في زيادة الدخل الحقيقيY/P

و بالنظر إلى أن أسعار هذه السلع وبعد دعمها لا تمثل القيمة الحقيقية لها و المتمثلة في تكلفة صنعها + المصاريف + الربح، فإن الطلب عليها يرتفع و هذا ما يساهم في انتقال منحنى الطلب إلى اليمين و يتحدد وضع توازني جديد عند التقاطع مع منحنى العرض وبالتالي يمكن القول أن سياسة الدعم السلعي التي تطبقها الدولة على بعض السلع الواسعة الاستهلاك تساهم في رفع دخل الطبقات محدودة الدخل.

أما إذا تم توجيه الإتفاق العام إلى زيادة الاستثمار فإنه يؤدي إلى تغيرات في هيكل الأسعار تختلف عما إذا تم توجيه الإنفاق لزيادة الاستهلاك، فمثلا الاستثمار في الطاقة الكهربائية أو الاستثمار في القطاع الفلاحي و الصناعي فذلك يساهم في تخفيض أسعار هذه المنتجات الضرورية بالنسبة للمواطنين، بالإضافة إلى استبعاد النفقات الغير منتجة عن طريق إعادة فحص برامج الإنفاق العام باعتبار أن ارتفاع هذا الأخير هو سبب تفشي ظاهرة التضخم.(1)

1) بن ختو يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية، ص115-116، جامعة ابي بكر بلقايد، تمسان.

2- على صعيد السياسة النقدية .

السياسة النقدية المنتهجة من طرف السلطات النقدية في أي بلد تهدف إلى تغيير كمية النقود والسيولة النقدية، لتحقيق جملة من أهداف السياسة الاقتصادية .

تلجأ عدد من الدول الصناعية عند معالجة مشكلة تنامي معدلات التضخم إلى استخدام سياسة تقوم السلطات بتحديد مستوى ، استهداف معدل محدد للتضخم (Inflation Targeting) التضخم، ثم يقوم البنك المركزي باستخدام السياسات النقدية المتاحة لتحقيق هذا المعدل خلال مدة زمنية محددة، تكون عادة سنتين. ويستطيع البنك المركزي الوصول إلى معدل التضخم المستهدف عن طريق استخدام آلية تحديد مدى معين السعر الفائدة الحقيقي في الأجل القصير، عوضاً عن استخدام سياسة تحديد الكمية المعروضة من النقود. هذا يعني أن البنك المركزي يستطيع عن طريق تحقيق استقرار تذبذب معدل التضخم، أن يحقق أيضاً استقراراً في تذبذب معدلات الإنتاج. فإذا حدث وزاد الإنتاج، فإن على البنك المركزي في هذه الحالة أن يرفع معدل الفائدة، والعكس صحيح. ويرى مؤيدو هذه السياسة بأنها قادرة على تحسين عدم الكفاءة الذي ينشأ عادة إما بسبب عدم التزام القطاع الخاص بالسياسات المعلنة، أو بسبب ضعف التنسيق بين المسؤولين النقديين والماليين (Uchida and Fujiki 2004) فضلاً عن ذلك، فإن هذه السياسة تسمح بوضع توقعات من قبل المستهلكين وقطاع الأعمال وغيرهم من الوحدات الاقتصادية حول السياسات المستقبلية، مما يقلل من حالات الشك وعدم اليقين، ويزيد من القدرة على محاسبة متخذي القرار في البنك المركزي، في حالة كانت النتائج أقل مما هو موضوع في الأهداف الرئيسة. وقد حققت هذه السياسة نجاحاً ملحوظاً في الدول الصناعية، خاصة في الولايات المتحدة، حيث شهدت معدلات التضخم استقراراً خلال المدة القريبة الماضية.(1)

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة للرفع من القدرة الشرائية في الجزائر .

للحد من تراجع القدرة الشرائية للفرد الجزائري تم إعتماد الإجراءات التالية :

1) بن عزة محمد-بوهنة كلثوم، مرجع سبق ذكره،ص9.

1) رفع الأجر الوطني الأدنى المضمون من ثمانية عشر (18) ألف دينار جزائري إلى عشرون (20) ألف دينار جزائري أي زيادة ألفا دينار جزائري بداية من شهر جوان 2020 .

2) إلغاء كلي للضريبة على الدخل الإجمالي للموظفين الذين لا تتجاوز أجورهم ثلاثون (30) ألف دينار جزائري شهريا بداية من شهر جوان 2020.

3) تخفيض الضريبة على الدخل الإجمالي للموظفين تخفيف الضغط الجبائي على الأجور التي تفوق ثلاثون (30) ألف دينار جزائري بداية من أول شهر من السنة الماضية (2022) ، ساهم في زيادة أجورهم الاسمية (النقدية)، والتي تختلف قيمتها من موظف إلى أخرى (زيادة الأجور الإسمية النقدية وليس الحقيقية رغم أنه مفيد، إلا أنه لا يحل مشكلة تدهور القدرة الشرائية إلا إذا أقترن بزيادة مماثلة الانتاج، لأن طرح المزيد من النقود في السوق معناه مزيد من الطلب مقابل عرض محدود، هذا الأمر قد يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، لهذا من المهم جدا زيادة العرض من خلال زيادة الإنتاج لإحداث التوازن في السوق).

4) زيادة منح ومعاشات المتقاعدين بنسب تتروح ما بين 02 إلى 10% إبتداء من شهر ماي 2021 وذلك على النحو التالي:

- بالنسبة للفئة التي يقل معاشها عن خمسة عشر (15) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 10%.

- بالنسبة للفئة التي يتراوح معاشها ما بين خمسة عشر (15) ألف دينار جزائري إلى عشرون (20) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 5+ %.

- بالنسبة للفئة التي يتراوح معاشها ما بين عشرون (20) ألف دينار جزائري إلى ثلاثة وأربعون (43) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 3.% .

- بالنسبة للفئة التي يفوق معاشها ثلاثة وأربعون (43) ألف دينار جزائري تستفيد من نسبة زيادة قدرها 2.% .

5) تعديل الشبكة الإستدلالية لمرتبات الموظفين: حيث تم في السنة الماضية (2022) رفع النقطة الاستدلالية في شفها العمودي من خلال زيادة عدد نقاط الرقم الاستلالي الأدنى لكل صنف (50 نقطة) مما نجم عنه زيادة في الراتب الأساسي ومن ثم حدوث زيادات في المنح والتعويضات وهذا ما قاد إلى زيادة الأجور الصافية المدفوعة (الاسمية)، وفي شقها الأفقي من خلال زيادة عدد نقاط الرقم الاستدلالي للدرجات (تختلف حسب كل درجة)،ليعاد تعديلها مرة ثانية على مدى سنتين، حيث تم إضافة 75 نقطة إستدلالية في السنة الحالية (2023)، و من المنتظر إضافة 75 نقطة إستدلالية للسنة المقبلة (2024) لينجر عن ذلك زيادات في الأجور الاسمية (النقدية) تتراوح ما بين أربعة آلاف وخمسمائة (4500) دينار جزائري إلى ثمانية آلاف وخمسمائة (8500) دينار جزائري وذلك حسب الرتب، والتي سيستفيد منها 2.8 مليون عامل ومتعاقد.

6) تقديم إعانات للعاطلين عن العمل بهدف تحسين وضعهم المعيشي (وفق شروط معينة) 7) تسوية وضعية العمال المؤقتين حيث تم تثبيتهم في مناصب دائمة الأمر الذي مكن من تحسين وضعهم المعيشي وقدرتهم الشرائية.

8) إقرار البيع المباشر للمنتجات من الفلاح إلى المستهلك: حيث رخصت وزارة التجارة وترقية الصادرات للفلاحين ببيع منتجاتهم مباشرة إلى المستهلكين دون المرور عبر الوسطاء وذلك للحد من المضاربة والاحتكار، وهذا ما يمكن المستهلك من الحصول على السلع المرغوبة بسعر أقل مما لو حصل عليها بوجود وسطاء تجاريين، وبالرغم من أن هذا الإجراء يمكن أن يحسن من وضعية الأسعار بالنسبة للمستهلك إلا أنه لا يخلو من بعض التحديات كونه صعب التجسيد والنجاح لعدم قدرة الفلاحيين على طرح منتجاتهم في السوق مباشرة لأن أغلبهم لا يملكون الوقت الكافي للنزول إلى الأسواق واهمال حقولهم المتابعة اليومية للمحاصيل، الجني... ألخ)، فضلا عن عدم إمتلاك بعضهم لوسائل نقل البضائع والمنتجات، ناهيك عن أن أغلبهم يفتقد لمعرفة آليات عمل أسواق التجزئة.

9) ضخ بعض الدواوين الفلاحية (مثل ديوان اللحوم، ديوان الحبوب والخضر) كميات كبيرة من المخزون في الأسواق للحد من الندرة، والدفع بالأسعار نحو الإنخفاض .

10) المحافظة على سياسة الدعم الاجتماعي: حيث تتحمل الخزينة العمومية أثر ارتفاع أسعار بعض المواد الاستهلاكية في الأسواق العالمية، الأمر الذي من شأنه أن يخفف من حدة تراجع القدرة الشرائية محليا.

11) إقرار قانون مكافحة المضاربة (سالف الذكر) الذي من شأنه أن يحد من الممارسات غير التجارية التي ساهمت في لهيب الأسعار، بما ينعكس إيجابا على المستهلكين.

12) تجميد الضرائب والرسوم المفروضة على المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، لاسيما تلك الضرائب التي تضمنها قانون المالية للسنة الماضية (2022) .

13) تحضير مشروع قانون تسقيف هوامش الربح للتجار يراعي مصالحهم ومصالح المستهلكين: (وكالة الأنباء الجزائرية، 2021) بموجب نص هذا المشروع يصبح التجار ملزمون بتسويق وبيع منتوجاتهم (السلع الأساسية) بهامش ربح معقول حيث لا مجال للغلو والاستغلال، وبالرغم من أن هذا الإجراء يمكن أن يساهم في تراجع أسعار العديد من المنتجات بما ينعكس إيجابا على القدرة الشرائية للمستهلكين، إلا أنه يمكن أن يكون سببا في ظهور مشاكل في العملية التجارية (مثل إختفاء بعض المنتجات من الأسواق بدافع غياب التحفيز)، لهذا من المهم جدا التعامل مع هذا الإجراء ينوع من الحبر والإحترافية حين تطبيقه.

يجدر الاشارة أن زيادة أجور ومنح عمال القطاع الخاص، والقطاع الاقتصادي تخضع للإتفاقيات الجماعية بين المتعامل (الهيئة المستخدمة)، والشريك الاجتماعي (ممثلو العمال).[1]

1) محمد عادل قصري-كرمة كمال، مرجع سبق ذكره، ص11-12.

خلاصة الفصل:

القدرة الشرائية في الجزائر تعتمد على عدة عوامل اقتصادية تتداخل مع بعضها البعض لتحديد قدرة الأفراد والأسر على شراء السلع والخدمات. يلعب الدخل الشخصي ومعدل التضخم دورًا حاسمًا في هذا السياق، إلى جانب السياسات الاقتصادية التي تتبناها الحكومة. تأثيرات تقلبات الأسعار والظروف الاقتصادية العامة تزيد من التحديات التي يواجهها المواطنون في الحفاظ على استقرار قوتهم الشرائية. لذا، تحسين القدرة الشرائية يتطلب جهود متعددة الأطراف، بما في ذلك سياسات اقتصادية متوازنة وتحفيزية، وتعزيز فرص العمل، ومكافحة التضخم، لضمان تحسين مستوى معيشة المواطنين وتعزيز الاستقرار الاقتصادي في الجزائر.

الفصل الثالث: الإطار التطبيقي لتحرير التجارة الخارجية و أثرها على القدرة الشرائية

تمهيد:

منذ أوائل العقد الثاني من القرن الواحد والعشرين، قامت الجزائر بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والتجارية بهدف تحسين الأداء الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة، ومواجهة التحديات الاقتصادية المتزايدة. شملت هذه الإصلاحات تخفيض الحواجز الجمركية، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وتوقيع اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف والثنائية.

في الوقت نفسه، شهدت القدرة الشرائية للمواطن الجزائري تغيرات ملحوظة تأثرت بالعديد من العوامل المحلية والدولية، بما في ذلك تقلبات أسعار النفط، والسياسات الاقتصادية الداخلية، ومعدلات التضخم. وتظل القدرة الشرائية مؤشرًا رئيسيًا على مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للأفراد، حيث تعكس قدرتهم على شراء السلع والخدمات اللازمة لحياتهم اليومية.

يهدف هذا الفصل إلى تحليل واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2022، واستعراض السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها في هذا المجال، بالإضافة إلى تقييم واقع القدرة الشرائية وتأثير هذه السياسات عليها. سنستعرض تأثير تحرير التجارة الخارجية على الاقتصاد الوطني بشكل عام، وعلى مستويات المعيشة والقدرة الشرائية للمواطنين بشكل خاص، مستندين إلى بيانات وإحصاءات حديثة وتحليلات اقتصادية متعمقة.

المبحث الاول: واقع تحرير التجارة الخارجية في الجزائر.

تعتبر التجارة الخارجية من أهم الأنشطة الاقتصادية التي تساهم في تعزيز النمو الاقتصادي للدول، حيث تسهم في تحقيق التكامل الاقتصادي وتبادل الموارد والخبرات بين الدول. وفي سياق الجزائر، تعد عملية تحرير التجارة الخارجية من الإجراءات الهامة التي اتخذتها الحكومة لتحفيز الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته على المستوى الدولي .

المطلب الاول: مسار تحرير التجارة الخارجية.

منذ العقد التسعينات، قامت الجزائر بتبني سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والتجارية بهدف تحرير التجارة الخارجية. حيث تم وضع مجموعة من القوانين والإجراءات تعمل على دفع عملية تحرير التجارة الخارجية عبر مجموعة من المراحل نتطرق اليها في هذا المطلب.

1- المحاولات الأولى لتحرير التجارة الخارجية (1990-1991).

عرفت سنة 1990 أولى العلامات البروز نظام تجاري جديد حيث يعتبر قانون المالية لسنة 1990 أول خطوة باتجاه إلغاء النظام القديم، والتي كانت تتمثل في البرنامج الشامل للاستيراد وميزانية العملة الصعبة و عوضت هذه الأخيرة بمخطط تمويل خارجي تحت إشراف البنوك المباشرة".

وظهرت بوادر تحرير التجارة الخارجية فعلا بإصدار مرسوم التنفيذ -791- الصادر في 13 فيفري 1991 الذي يتعلق بشروط التدخل في ميدان التجارة والتعليمة 91-03 لبنك الجزائر متعلقة بشروط وقواعد تمويل عمليات الاستيراد، حيث كرس مرسوم 91-37 الغاء احتكار الدولة التقليدي للتجارة الخارجية وقد جاءت المادة 03 من هذا المرسوم لتؤكد أن عملية استراد لابد ان تقام بواسطة تجار الجملة المعتمدين من مجلس النقد والقرض.

ان اهتمام السلطات بعملية الاستيراد فقط قام بالتأثير على المداخيل الوطنية مما ادى الى تقليص مداخيل العملة الصعبة نتيجة تذبذب اسعار المحروقات وهذا ما زاد من ارتفاع المديونية الخارجية والملاحظة التي يمكن تقديمها فيما يخص هذه المرحلة هي:

- الميل الى استراد السلع النهائية السهلة التمويل على حساب الانتاج الوطني.

- عمليات المضاربة في التجارة عن طريق استراد المنتجات الواسعة الربح والمنافسة لمنتج الوطني.

هذه النتائج اثبتت بوضوح الممارسات الغير عقلانية التي كان من الواجب الحد منها بتدخل الدولة في إطار تنظيم وتحديد الأولويات دون عرقلة السير نحو اقتصاد السوق.(1)

2- مرحلة العودة إلى مراقبة التجارة الخارجية (1992-1993) .

الفوضى التي ميزت السوق الجزائرية جراء عملية التحرير غير المضبوطة والتي أدت إلى اتجاه المستثمرين نحو عملية الاستيراد بهدف الربح السريع وإلى تدني النشاط الإنتاجي جعلت الدولة تعتقد أنه من الضروري التدخل عن طريق إصدارها للتعليمة الحكومية رقم 625 الصادرة في 28 أوت 1992 التي جاءت لتأطير سياسة التجارة الخارجية وتحقيق المراقبة القبلية العمليات الاستيراد وإعادة صياغة الترتيبات والمقاييس المعدة لتحرير التجارة الخارجية.

رسمت هذه التعليمة محورين أساسيين، الأول على مستوى النصوص التنظيمية من خلال تحديد معايير دقيقة وأولويات للحصول على العملة الصعبة من جهة وإدارة التمويل الخارجي من جهة أخرى، أما الثاني فيخص المتعاملين التجاريين وهو متعلق بتحديد النفقات بالعملة الصعبة إلى اقل ما يمكن وعلى العموم فقد وضعت هذه التعليمة إجراءات حمائية تهدف إلى حماية المنتج الوطني وتشجيعه كما تعمل على توجيه الموارد النادرة نحو القطاعات التي تساهم في إنعاش الاقتصاد الوطني وتمكينه من تجاوز الأزمة. عملية الإصلاح التي اعتمدتها السلطة الجزائرية باستعمال الموارد الوطنية برهنت فشلها، وهذا ما أدى بها إلى اللجوء إلى الخارج عن طريق إعادة جدولة الديون وتبني إصلاحات هيكلية عميقة من خلال مباشرة مفاوضات مع الصندوق النقد الدولي، وتوصلت حينها إلى عقد اتفاقية ستاندباي في أفريل 1994.(2)

---

1) ثابت ايمن-بن قاسي ايمن، فعالية الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر(2000-2020)، ص63، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج.

2) مصراوي منيرة، مرجع سبق ذكره، ص13.

3- مرحلة التحرير التام للتجارة الخارجية (1994 – 2014).

أدت أزمت المديونية التي شهدتها الجزائر إلى التفكير في ضرورة التخلي عن الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق والانفتاح على الاقتصاد العالمي والدخول في مفاوضات مع صندوق النقد الدولي والسعي إلى الدخول في منظمة التجارة العالمية، ففي سنة 1994 تم إبرام اتفاقية "Stand by" التي جمعت بين الجزائر وصندوق النقد الدولي مفادها إعادة جدولة الديون الخارجية للجزائر، حيث اشترط صندوق النقد الدولي على الجزائر عدة اصلاحات اقتصادية واجراءات واسعة تهدف لتحرير التجارة الخارجية وفتح المجال أمام دخول السلع والخدمات ورؤوس الأموال الأجنبية.

استجابة لتوجيهات صندوق النقد الدولي في ما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية قامت الجزائر برفع القيود على عملية التصدير والاستيراد، حيث تم السماح بتصدير كل السلع باستثناء السلع التي نص عليها القرار الوزاري المشترك الصادر في 09 أفريل 1994 الذي يحدد قائمة البضائع الممنوعة من التصدير وتشمل أشجار النخيل والأغنام والأبقار وغيرها من السلع التي تمثل منفعة وطنية، أما فيما يخص الاستيراد فواصلت الحكومة العمل بقائمة السلع المدونة في القرار الوزاري المؤرخ في 10 أفريل 1994 المتضمن وقف استيراد بعض السلع، إضافة إلى التعليمة رقم 94/20 المؤرخة في 12 أفريل 1994 الخاصة بتمويل الواردات حيث بموجبها تم حل اللجنة الخاصة المكلفة بتمويل الواردات، فأصبح البنك المركزي الممول الوحيد للتجارة الخارجية، إلى جانب ذلك تم السماح لكل من يحوز سجلا تجاريا بممارسة نشاط الاستيراد والتصدير مع رفع الحضر عن الواردات، وعليه فإن نظام التجارة الخارجية أصبح حرا خاليا من القيود والعراقيل ابتداء من جوان 1996.

ولزيادة الانفتاح وتدعيم التكامل الاقليمي تم تخفيض الحماية الجمركية وكذا الحدود العليا للتعريفة الجمركية على الواردات، فبعد أن كانت سنة 1996 تبلغ نسبة 60% انخفضت إلى حد 45% خلال سنة 1997، وفي نفس السياق تم إصدار الأمر رقم 01/02 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بإنشاء تعريفة جمركية منخفضة من حيث الحد الأقصى حيث أصبحت تحتوي على ثلاث نسب هي

5%، 15%و 30% كحد أقصى هذا بالإضافة إلى الاعفاءات، كما أسفرت هذه التعديلات عن انخفاض معدل المتوسط النسبي للحقوق الجمركية من 11% سنة 2000 إلى 10% سنة 2001 ثم 9.1% سنة 2004 لتبلغ نسبة 8.9 سنة 2005.(1)

4- مرحلة العودة إلى تقيد استيراد بعض السلع ابتداء من 2015.

بعد التراجع الرهيب الأسعار النفط منذ أواخر سنة 2014 كان لزاما على الجزائر البحث عن بديل للمصادرات النفطية من جهة ومن جهة أخرى ترشيد الواردات من أجل تقليص العجز في ميزان المدفوعات وكان ذلك باتخاذ جملة من التدابر والإجراءات من شأنها التقييد من فاتورة الواردات التي كانت تشهد تناميا مستمرا ونبين هذه الإجراءات في السياق التالي:

- الإجراءات الكمية: في أواخر سنة 2015 تم استحداث رخص الاستيراد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-306 المؤرخ في 06 ديسمبر 2015 الذي يحدد شروط وكيفيات تطبيق أنظمة رخص الاستيراد أو التصدير للمنتجات والبضائع، وشملت هذه الرخص بعض المواد الأساسية كالسيارات، مواد البناء، بعض الفواكه والمواد الزراعية، بالإضافة إلى بعض المواد الغذائية ومواد التجميل وحتى بعض المواد الأولية، تمنح هذه الرخص من طرف وزير التجارة بناء على اقتراح من اللجنة الوزارية المشتركة الدائمة والتي تكلف بدراسة طلبات رخص الاستيراد أو التصدير، باستثناء منتجات الاتحاد الأوربي التي تستفيد من رخص الاستيراد بشكل تلقائي من أجل عدم المساس بنود الشراكة مع الاتحاد الأوربي، إضافة إلى تعليق استيراد 851منتوجا مؤقتا إلى غاية ضبط توازن ميزان المدفوعات، وكان ذلك بموجب المرسوم التنفيذي رقم 18-02 المؤرخ في 19 ربيع الثاني 1439 الموافق 07 يناير 2018.

إلا أن هذه الإجراءات البنت محدوديتها وترتب عنها ارتفاع أسعار بعض السلم على غرار السيارات ومواد البناء، هذا ما دفع الحكومة إلى إلغاء هذا القرار ابتداء من سنة 2018 على جميع السلع باستثناء السيارات التي بقيت مفيدة.

1) دحماني عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص172.

- الإجراءات الضريبية: تماشيا مع الإجراءات الكمية المتحدة لتقليص فاتورة الاستيراد اتخذت السلطة إجراءات ضريبية تمثلت في رفع الحقوق والرسوم الجمركية ل 32 عائلة من المنتجات النهائية، بالإضافة إلى الرفع من نسبة الرسم على القيمة المضافة (TVAالقيمة المخفضة تم رفعها من 967 إلى 969، والقيمة المرتفعة تم رفعها من 17% إلى 19%)، وتوسيع قائمة السلع الخاضعة للضريبة على الاستهلاك الداخلي (TIC) المقدرة بنسبة 30%، الغرض منها زيادة تكلفة المنتوج الأجنبي وتوجيه المستهلك إلى المنتوج المحلي وبالتالي التقليل من الاستيراد، وتواصل تطبيق مجال الاستيراد حيث تم استحداث رسم إضافي موقت(DABS) يمس 1095 منتوج بموجب نص المادة 115 من قانون المالية التكميلي لسنة 2018 أين تتراوح نسبته بين 30 و 120%، وقد تم إعادة النظر في قائمة السلع المعنية لتصبح 982 منتوج في أفريل 2019.

- الإجراءات المصرفية: وفي نفس السياق المحدث الحكومة إجراءات مصرفية، حيث قام بنك الجزائر باتخاذ جملة من التدابير في مجال التجارة الخارجية والرامية إلى تقليص فاتورة الاستيراد، حيث قام البنك المركزي بإصدار تعليمة للبنوك التجارية تقضي بمنع كل توطين بنكي العملية الاستيراد المتعلقة بالسيارات الخاصة بالشركات لصالحها الخاص والتوطين البنكي لعمليات الاستيراد المتعلقة بالحوامض واللحوم الطازجة، كما تم فرض إلزامية توطين كل عمليات الاستيراد الخاصة بالسلع الموجهة للبيع على حالتها بشكل مسبق قبل نقل البضاعة إلى التراب الوطني، مع ضمان احتياطي مسيل يقدر ب 120% من قيمة السلعة المستوردة لدى التوطين في مدة لا تتجاوز الشهر الواحد قبل شحن البضاعة لتفادي أخطار تقلبات أسعار الصرف.

زيادة على هذه الإجراءات التي تسعى من خلالها الجزائر إلى تقييد الاستيراد، قامت في نفس السياق بإعادة النظر في القافية الشراكة مع الاتحاد الأوربي سنة 2020 بعد تسجيل عجز في ميزان المدفوعات بعد صدمة النفط دامت من سنة 2015 إلى غاية 2020، حيث بلغ العجز لأدنى قيمة له سنة 2015 بقيمة 27.54 - مليون دولار، مما دفع الحكومة إلى مراجعة وتقييم الاتفاقية نظرا لحجم التبادل التجاري المتعلق بها.

المطلب الثاني: تطور هيكل الصادرات و الواردات في الجزائرية.

تطور هيكل الصادرات والواردات في الجزائر يعكس التحولات الاقتصادية والسياسية التي مرت بها البلاد على مر العقود. في هذا مطلب نبرز تطور هذا الهيكل:

1- تحليل الصادرات.

تعطي الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة لعملية التصدير، حيث يعتبر مشروع تنويع الصادرات الجزائرية وترقيتها خارج قطاع المحروقات من أهم التحديات التي تواجهها الحكومة من أجل الاستقرار الاقتصادي وتجنب صدمات انخفاض أسعار النفط مستقبلا، كما تعتبر واحدة من أهم السياسات المتبعة في إطار تدارك العجز في ميزان المدفوعات.

1-1- تطور حجم الصادرات الجزائرية.

يعبر حجم الصادرات عن القوة الإنتاجية للاقتصاد المحلي ويعطي للدولة مكانة مرموقة بين اقتصاديات الدول، غير أن الجزائر بقيت تعاني صادراتها من تبعية شبه تامة لقطاع المحروقات وضعف حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات واقتصار التصدير على المواد الأولية بصفة أساسية، وسوف نوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

السنوات	الصادرات	قطاع المحروقات		خارج قطاع المحروقات	
		القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
2012	71.74	70.58	98.40%	1.15	%1.60
2013	64.38	63.33	98.37%	1.05	%1.63
2014	60.04	58.46	97.19%	1.69	%2.81
2015	34.57	33.08	95.72%	1.48	%4.28
2016	29.51	27.92	95.26%	1.39	%4.74
2017	34.57	33.2	%96.04	1.37	%3.96
2018	41.11	38.9	%94.60	2.22	%5.40

%5.92	2.07	%94.08	32.93	34.99	2019
%8.71	1.91	%91.29	20.02	21.93	2020
%11.67	4.5	%88.33	34.06	38.56	2021

المصدر: دحماني عبد القادر، سياسة تحرير التجارة الخارجية وانعكاسها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، ص231، جامعة أبي بكر بلقايد، تـــلمسان.

اعمدة بيانية تبين تطور حجم الصادرات الجزائرية.

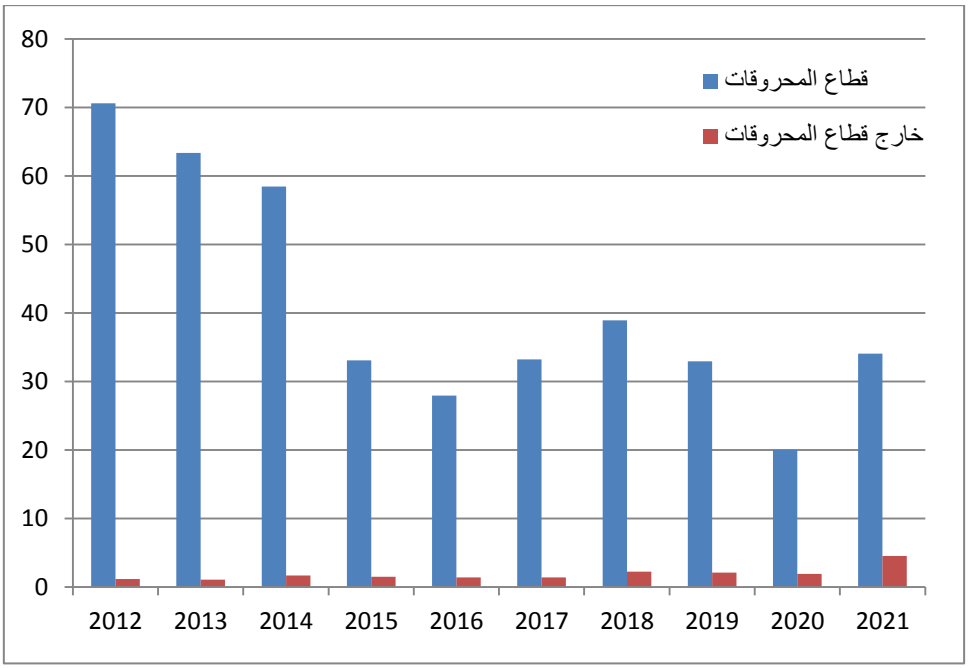

من اعداد الطالبان، اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

بالاعتماد على الجدول والاعمدة البيانية نقوم بالتحلي كالآتي:

يعرض الجدول تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2021، مع التركيز على قطاع المحروقات وخليج قطاع المحروقات (القطاعات غير النفطية). يمكن تحليل الجدول واستخلاص بعض النتائج كما يلي:

أ) قطاع المحروقات:

- يشكل قطاع المحروقات النسبة الأكبر من الصادرات في الجزائر، حيث تتراوح النسب بين 88.33% و98.40%.

- هناك اتجاه عام لتراجع نسبة الصادرات من المحروقات بمرور الوقت. على سبيل المثال، انخفضت النسبة من 98.40% في عام 2012 إلى 88.33% في عام 2021.

- يمكن ملاحظة تراجع واضح في السنوات الأخيرة، حيث كانت نسبة المحروقات في الصادرات 94.08% في 2019 ثم انخفضت إلى 91.29% في 2020 وأخيراً إلى 88.33% في 2021.

ب) خليج قطاع المحروقات:

- على النقيض من قطاع المحروقات، تزداد نسبة الصادرات من القطاعات غير النفطية بشكل عام.

- ارتفعت النسبة من 1.60% في 2012 إلى 11.67% في 2021، مما يشير إلى تنويع اقتصادي تدريجي واعتماد أكبر على القطاعات غير النفطية.

ج) القيمة الإجمالية للصادرات:

- تتذبذب القيمة الإجمالية للصادرات على مدار السنوات. على سبيل المثال، بلغت أعلى قيمة 71.74 مليار دولار في 2012، بينما انخفضت إلى أدنى قيمة في 2020 بحوالي 21.93 مليار دولار.

- هناك انخفاض ملحوظ في القيمة الإجمالية للصادرات من 2018 فصاعداً، حيث انخفضت من 41.11 مليار دولار في 2018 إلى 21.93 مليار دولار في 2020، ثم ارتفعت قليلاً إلى 38.56 مليار دولار في 2021.

النتائج:

- الاتجاه نحو التنويع الاقتصادي: يظهر الجدول اتجاه الجزائر نحو التنويع الاقتصادي، حيث تزداد نسبة الصادرات من القطاعات غير النفطية تدريجياً.

- تراجع الاعتماد على المحروقات: تراجع نسبة الصادرات من المحروقات يشير إلى تقليل الاعتماد على قطاع المحروقات، مما قد يكون نتيجة لتغيرات في الأسواق العالمية أو سياسات حكومية موجهة نحو تعزيز القطاعات غير النفطية.

- التحديات الاقتصادية: التذبذب في القيمة الإجمالية للصادرات، وخاصة الانخفاض الكبير في 2020، يعكس التحديات الاقتصادية التي قد تكون ناتجة عن تقلبات أسعار النفط أو ظروف اقتصادية عالمية أخرى مثل جائحة كورونا.

2-1- تطور هيكل الصادرات حسب المجموعات السلعية(2022/2012).

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية	315	404	323	238	328	350	373	408	437	576
الطاقة	70584	63663	58362	3081	27918	33202	38897	3244	20016	34058
المواد الاولية	168	109	110	107	84	73	93	96	71	182
المواد نصف مصنعة	618	492	1173	1111	909	845	1626	1445	1287	3490
تجهيزات فلاحية	0	0	1	0	0	0	0	0	0	-
تجهيزات صناعية	32	29	16	18	53	78	90	83	77	171
سلع استهلاكية	19	16	11	11	18	20	34	36	37	79
المجموع	71736	64713	59996	34566	2911	34569	41115	35312	21925	38558
صادرات خارج المحروقات	1153	1050	1634	1485	1393	1367	2218	2068	1909	4500
صادرات خارج المحروقات%	1.6	1.6	2.7	4.3	4.8	4.0	5.4	5.9	8.7	11.7

المصدر: صغير فؤاد-لعسكري خالد، أثر الإنفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر (2022/2012)، ص70، جامعة ابن خلدون، تيارت.

يتبين لنا من خلال الجدول أن هيكل الصادرات يطغى عليه سيطرة شبه كلية لقطاع المحروقات ، خاصة وأن الجزائر من البلدان التي تصدر تقريبا منتوجا واحدا المحروقات) ، حيث هو المصدر - الوحيد الذي يوفر العملات الأجنبية بنسبة أكبر، وتغطي صادرات المحروقات نسبة متوسطة تقدر بـ 94.5% من إجمالي الصادرات وقد وصلت نسبتها سنة 2013 إلى 98.4% من مجموع الصادرات، لتنخفض إلى 95.2% سنة 2016 نظرا لانخفاض أسعار النفط في تلك الفترة وقد عادت نسبة صادرات المحروقات للارتفاع لتصل سنة 2017 نسبتها إلى 96.0% وقد شهدت صادرات المحروقات انخفاضا ملحوظا مقارنة بالسنوات الأخرى لتصل سنة 2021 نسبتها إلى 88.3% وتغطي الصادرات خارج المحروقات نسبة متوسطة تقدر بـ 5.5% من إجمالي الصادرات، وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بنسبة صادرات المحروقات.

إلا أن هذه الصادرات سجلت تطورا ملحوظا خاصة في السنوات الأخيرة حيث بلغت قيمته 4.5 مليار دولار سنة 2020 ، وتظهر هذه المعطيات التطور الذي تشهده هذه الصادرات من سنة لأخرى وهذا يدل على سعي الدولة الترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال التسهيلات والإعفاءات الضريبية والجمركية الممنوحة للمصدرين. وتشكل منتجات نصف المصنعة أهم الصادرات خارج المحروقات حيث تراوحت نسبتها بين 0.8% و 9.0% في الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى سنة 2022، أما بالنسبة لمواد التجهيز سواء كانت زراعية أو صناعية فإن نسبتها ضئيلة لا تتجاوز 0.5% من إجمالي الصادرات، لتبقى باقي المواد مواد غذائية، منتجات خامة مواد استهلاكية تشكل نسبة محدودة لا تتعدى 0.8% من مجموع الصادرات.

3-1- التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية.

إن دراسة التوزيع الجغرافي للصادات الوطنية يمكننا من معرفة الاتجاه العام للصادرات الوطنية وإبراز مدى الاعتماد على دولة واحدة أو تكتل اقتصادي واحد في تصريف فائض الإنتاج ، فكلما كثرت الأسواق الخارجية وتنوعت زاد ذلك من رغبة المؤسسات المحلية في الإنتاج، ومن خلال ما يلي نوضح توزيع الصادرات الوطنية حسب المناطق الجغرافية خلال سنة 2020 كما يلي:

المنطقة	2019		2020		نسبة التغيير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
اوروبا	20484.55	%57.18	13507.70	%56.76	%34.06-
اسيل و اوقيانوسيا	9217.32	%25.73	6822.94	%28.67	%25.98-
امريكا	3884.09	%10.84	1537.39	%6.46	%60.42-
افريقيا	2169.65	%6.26	1928.57	%8.1	%11.11-
المجموع	35823.53	%100	23796.60	%100	%33.57-

المصدر: دحماني عبد القادر، سياسة تحرير التجارة الخارجية وانعكاسها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، ص234، جامعة أبي بكر بلقايد، تـــلمسان.

من خلال بيانات الجدول السابق يظهر لنا الاتجاه العام للصادرات الوطنية، حيث نلاحظ استحواذ الدول الأوربية على الصادرات الجزائرية ب 13.507,70 مليون دولار أمريكي ما يعادل 56.76% من صادرات الجزائر، وما يفسر استحواذها على نسبة كبيرة من الصادرات الوطنية كون قارة أوروبا تضم عدد كبير من الدول الصناعية التي تعتبر أكبر مستهلك للمواد الأولية بالإضافة إلى القرب

الجغرافي، وبالتدقيق في هذه القيمة نجد أن دول الاتحاد الأوربي كان لها حصة الأسد من هذه الصادرات بقيمة 13.394,56 ملون دولار أمريكي بنسبة 99.16% من إجمالي صادرات الجزائر نحو أوربا، كما تلاحظ أن الصادرات الوطنية باتجاه الدول الأوربية منخفضة مقارنة بالسنة الماضية بمعدل - 34.06% تتلوها دول أسيا وأوقيانوسيا بنسبة 28.67% على رأسها الصين وكوريا الجنوبية التي بدورها شهدت تراجعا مقارنة مع السنة الماضية بنسبة - 25.98% ، ثم الدول الإفريقية بنسبة 8.10%، وفي الأخير جاءت الدول الأمريكية بنسبة 6.46% على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل، وبصفة عامة فإن الصادرات الوطنية لسنة 2020 انخفضت مقارنة بالسنة الماضية بما يعادل 33.57 % وهذا راجع إلى تداعيات جائحة كورونا.

2- تحليل الواردات.

يمكننا تحليل تطور الواردات من معرفة مدى اعتماد البلد على العالم الخارجي في سد حاجياتها، بالإضافة إلى معرفة التركيز السلعي والجغرافي للواردات المحلية.

2-1- تطور حجم الواردات الجزائرية.

يسجل في حساب الواردات كل العمليات التجارية التي يترتب عليها دخول السلع والخدمات من الخارج إلى الجزائر، فكلما كانت قيمة الواردات مرتفعة دل ذلك على اعتماد البلد على العالم الخارجي بشكل كبير في سد حاجياتها مما يجعلها عرضة للصدمات الخارجية، وكلما كانت القيمة صغيرة دل ذلك على تحرر الاقتصاد المحلي من التبعية الخارجية وتحقيقيه اكتفاء ذاتي، ومن خلال الجدول التالي نبين تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021 كما يلي:

السنة	الواردات	قيمة التغير
2012	51.57	+6.63
2013	54.99	+3.42
2014	59.44	+4.45
2015	52.65	-6.79
2016	49.44	-3.21
2017	48.98	-0.46

2018	48.57	0.41--
2019	44.63	3.94-
2020	20.02	24.61-
2021	34.06	14.04+

المصدر: دحماني عبد القادر، سياسة تحرير التجارة الخارجية وانعكاسها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، ص234، جامعة أبي بكر بلقايد، تـــلمسان.

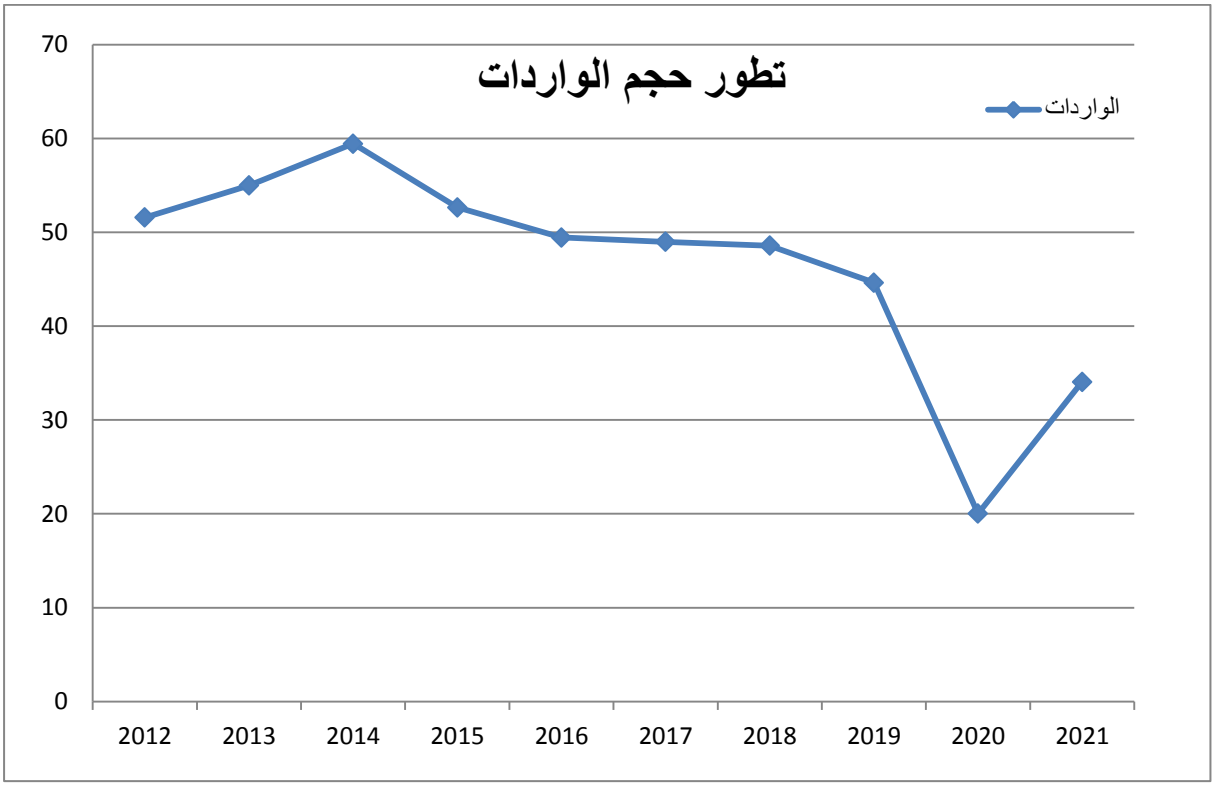

من اعداد الطالبان، اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

بالاعتماد على الجدول و المنحنى البياني نحللهم كالآتي:

يظهر الجدول تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2021. تحليل البيانات في الجدول يمكن أن يسلط الضوء على الاتجاهات الرئيسية والتغيرات التي حدثت في هذا المجال خلال السنوات المذكورة.

1) الفترة من 2012 إلى 2015:

2012 بلغت قيمة الواردات 51.57 مليار دولار، وهي قيمة مرتفعة.

2013 شهدت زيادة طفيفة إلى 54.99 مليار دولار.

2014 استمرت الزيادة حيث بلغت الواردات 59.44 مليار دولار.

2015 لوحظ انخفاض في الواردات لتصل إلى 52.65 مليار دولار.

2) الفترة من 2016 إلى 2018:

2016 استمرت الواردات في الانخفاض، حيث وصلت إلى 49.44 مليار دولار.

2017 انخفضت الواردات بشكل أكبر لتصل إلى 48.98 مليار دولار.

2018 استمر الانخفاض الطفيف إلى 48.57 مليار دولار.

3) الفترة من 2019 إلى 2021:

2019 انخفضت الواردات بشكل ملحوظ إلى 44.63 مليار دولار.

2020 شهدت الواردات انخفاضًا كبيرًا لتصل إلى 20.02 مليار دولار، وربما يكون ذلك بسبب تأثير جائحة كوفيد-19.

2021 لوحظ انتعاش في الواردات حيث ارتفعت إلى 34.06 مليار دولار.

النتائج الرئيسية:

- الزيادة الأولية: في الفترة بين 2012 و2014، شهدت الجزائر زيادة تدريجية في حجم الواردات، مما قد يعكس زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات المستوردة أو توسع الاقتصاد.

- انخفاض مستمر: من 2015 إلى 2018، بدأ حجم الواردات في الانخفاض بشكل تدريجي، ربما بسبب السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على الواردات أو نتيجة لانخفاض أسعار النفط العالمية التي أثرت على الاقتصاد الجزائري.

- تأثير الجائحة: الانخفاض الكبير في عام 2020 يمكن أن يُعزى إلى تأثير جائحة كوفيد-19، حيث تعطلت سلاسل التوريد وانخفض الطلب العالمي.

- انتعاش جزئي: في عام 2021، بدأت الواردات في الانتعاش مرة أخرى، مما يشير إلى بداية تعافي الاقتصاد الجزائري من آثار الجائحة.

- ونستنتج ان الجدول يوضح تأثير العوامل الاقتصادية والسياسية العالمية والمحلية على حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة المدروسة. يمكن استخدام هذه البيانات لتقييم السياسات الاقتصادية والتخطيط للمستقبل، مع التركيز على تعزيز الإنتاج المحلي لتقليل الاعتماد على الواردات وتحسين مرونة الاقتصاد أمام الأزمات الخارجية.

2-2- تطور هيكل الواردات حسب المجموعات السلعية(2022/2012)

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية	8483	9013	10550	8946	7855	8069	8199	7694	7723	8877
الطاقة	4659	4139	2720	2247	1234	1899	977	1369	890	513
المواد الاولية	1729	1732	1812	1489	1490	1456	1814	1921	2199	3401
المواد نصف مصنعة	9994	10642	12301	11482	10972	10486	10468	9840	7614	7313
تجهيزات فلاحية	310	477	629	638	479	585	537	437	198	247
تجهيزات صناعية	12793	15233	18115	18369	14709	13368	12824	10845	8697	9158
سلع استهلاكية	9400	10539	9894	8243	7904	8129	9312	7934	5577	6498
واردات اخرى	3682	2686	2998	2672	4239	4086	3459	3766	2523	1398
المجموع	51050	54461	59019	52086	48882	48076	47589	43806	35421	37405

المصدر: صغير فؤاد-لعسكري خالد، أثر الإنفتاح التجاري على سوق العمل في الجزائر (2022/2012)، ص71، جامعة ابن خلدون،تيارت.

إستنادا إلى الجدول أعلاه يمكن تقسيم الواردات حسب أهم المجموعات السلعية التالية:

أ) سلع التجهيز الصناعية : احتلت المرتبة الأولى من إجمالي الواردات بالنسبة لهذه الفترة، إذ وصلت نسبتها سنة 2012 إلى 25.1% من إجمالي الواردات 12793 مليون دولار لترتفع قيمتها سنة 2015 إلى 18369 مليون دولار أي بنسبة بلغت 31.4% وهي أعلى نسبة لها في هذه الفترة نظرا لزيادة النشاط الصناعي والاستثمار وارتفاع الإنتاج الوطني من المواد الاستهلاكية تبعا لسياسة الخوصصة وتقديم جملة من التسهيلات أدت إلى دفع وتحريك المؤسسات الوطنية إلى درجة ما، ثم لتنخفض تدريجيا بمنحنى تنازلي لتصل إلى 24.5% في سنة 2021 بقيمة بلغت 9158 الأمر الذي يعود إلى الأوضاع الإقتصادية من جراء أزمة إنخفاض النفط سنة 2014 و الأزمة الصحية التي ضربت العالم.

ب) المواد الغذائية : كانت واردات المواد الغذائية في المرتبة الثانية من حيث إجمالي الواردات بنسب متزايدة تراوحت بين 16.6% سنة 2012 بقيمة قدرت ب 8483 مليون دولار إلى 24.5% من إجمالي الواردات بقيمة بلغت 8877 مليون دولار سنة 2021 وهذا راجع إلى عدة أسباب أهمها:

- ضعف الجهاز الإنتاجي في قطاع الصناعات الغذائية.

- ضعف الإنتاج الزراعي.

- الظروف الطبيعية و الاقتصادية والصحية السائدة.

ج) المنتجات نصف مصنعة احتلت المركز الثالث من إجمالي الواردات والتي عرفت تذبذبا في حجم وارداتها من سنة إلى أخرى فتراوحت حيث بلغت نسبتها 19.5% سنة 2012 بقيمة 9994 مليون دولار لترتفع نسبتها إلى 20.8% كأقصى حد سنة 2014 بقيمة إجمالية بلغت 12301 مليون دولار ثم لتسجل نسب متذبذبة بلغت نسبتها 19.6% من إجمالي الواردات سنة 2021 بقيمة بلغت 7313 مليون دولار.

د) السلع الإستهلاكية: تمثل نسبة معتبرة من إجمالي الواردات وتأتي في الرتبة الرابعة، حيث وصلت نسبتها سنة 2012 إلى 18.4% بقيمة بلغت 9400 مليون دولار لترتفع نسبتها 19.3% وهذا راجع

إلى رواج هذه السلع في السوق الوطنية ومنافستها للإنتاج المحلي بينما انخفضت نسبة الواردات من هذه السلع خلال السنوات الأخيرة لتصل إلى 1.7% سنة 2020 لتبلغ قيمتها 5577 مليون دولار.

3-2- التوزيع الجغرافي للواردات الوطنية.

تستورد الجزائر كل المنتجات التي تعجز عن إنتاجها محليا من شركائها التجاريين عبر العالم خاصة الدول الأوربية والصين اللذان يعتبران الممول الأول للسوق الجزائري، ومن خلال الجدول التالي تبين توزيع الواردات الجزائرية لسنة 2020 حسب المناطق الجغرافية.

المنطقة	2019		2020		نسبة التغيير
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
اوروبا	20246.74	48.28%	16663.65	48.58%	%17.7-
اسيل و اوقيانوسيا	14712.47	35.08%	11255.27	32.78%	%23.5-
امريكا	5635.35	13.44%	5348.33	15.55%	%5.09-
افريقيا	1339.57	3.19%	1124.39	3.27%	%16.06-
المجموع	41934.12	100%	34391.64	100%	%17.99-

المصدر: دحماني عبد القادر، سياسة تحرير التجارة الخارجية وانعكاسها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)، ص234، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

من خلال بيانات الجدول السابق يمكننا ملاحظة الاتجاه العام المصدر الواردات الجزائرية، حيث تلبي الجزائر 48.45% من حاجياتها من الدول الأوربية بقيمة 16.66 مليار دولار أمريكي منها 14.81 مليار دولار أمريكي من دول الاتحاد الأوربي، ويمكن تفسير ذلك كون أن القارة الأوربية تضم أهم الدول الصناعية على مستوى العالم بالإضافة إلى التقارب الجغرافي الذي سهل من زيادة التبادل التجاري بينهم والعلاقات التاريخية التي تربط الجزائر بالدول الأوربية خاصة فرنسا وإسبانيا وإيطاليا، في حين جاءت دول أسيا وأوقيانوسيا على رأسها الصين والهند في المركز الثاني بنسبة 32.73% من واردات الجزائر، أما الدول الأمريكية فتصدر للجزائر حوالي 15.55% من إجمالي وارداتها بقيمة تعادل 5.34 مليار دولار أمريكي، في حين تبقى التجارة البينية مع الدول الإفريقية ضعيفة جدا حيث

تستورد الجزائر من الدول الإفريقية حوالي 1.12 مليار دولار أمريكي ولم تشكل إلا 3.27% من إجمالي الواردات الجزائرية منها 0.56 مليار دولار أمريكي من دولة مصر.

المطلب الثالث: تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة من (2012-2022).

الميزان التجاري ومعدل التغطية هما مؤشران اقتصاديان مهمان يقيسان الأداء الاقتصادي لدولة معينة في التجارة الدولية. يمكن تلخيص تطور الميزان التجاري ومعدل التغطية للفترة من 2012 إلى 2022 كما يلي:

جدول يبين تطور الميزان التجاري الجزائري و ومعدل التغطية (2012-2022).

السنوات	الميزان التجاري	معدل التغطية
2012	22244	144.15%
2013	10920	119.89%
2014	2842	104.87%
2015	16508-	68.04%
2016	17029-	63.56%
2017	10927-	76.28%
2018	7458-	84.64%
2019	9320-	79.12%
2020	13622-	61.68%
2021	1089	102.91%
2022	8689	144.18%

المصدر: عدة محمد، أثر الإنفتاح التجاري على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة الممتدة (1990- 2022)، ص 288، جامعة عبد الحميد إبن باديس، مستغانم.

1- تطور الميزان التجاري خلال الفترة (2012 – 2022).

شهد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2012 - 2022) عدة تقلبات وتطورات تمثلت في تسجيل فائض في بعض الفترات وعجزا في فترات أخرى، ويمكن أن نوضح هذه التطورات من خلال الشكل الموالي.

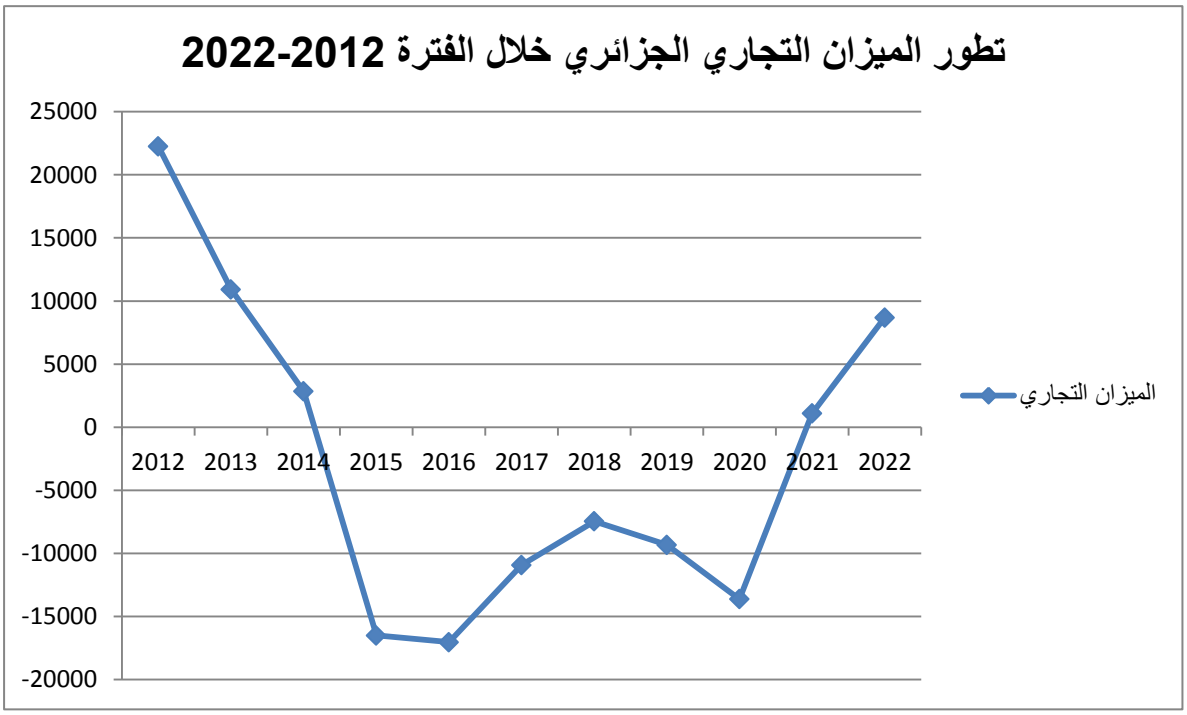

من اعداد الطالبان ،بالاعتماد على ما سبق.

الجدول المرفق يعرض تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة من 2012 إلى 2022، مبيناً تحولات ملحوظة في أداء الاقتصاد الجزائري في هذا السياق .

في عام 2012، كان الميزان التجاري الجزائري في فائض كبير حيث تجاوز 20,000 مليون دولار. هذا يعكس قوة الصادرات الجزائرية خلال تلك الفترة، التي ربما كانت مدفوعة بارتفاع أسعار النفط والغاز، وهما من أهم صادرات الجزائر .

ومع مرور الوقت، شهد الميزان التجاري تدهوراً ملحوظاً حيث تراجع تدريجياً حتى وصل إلى أدنى مستوياته في عام 2015، حيث بلغ العجز حوالي 15,000 مليون دولار. يمكن تفسير هذا التراجع بتراجع أسعار النفط عالمياً، والذي أثر سلباً على إيرادات الجزائر من صادراتها الرئيسية، بالإضافة إلى ارتفاع الواردات.

من 2016 إلى 2020، استمر الميزان التجاري في التعافي التدريجي، إلا أنه لم يتمكن من العودة إلى الفائض وظل في حالة عجز متزايد، رغم بعض التحسينات الطفيفة في بعض السنوات. قد يكون ذلك

نتيجة لتراجع أسعار النفط العالمية بشكل مستمر أو لزيادة الواردات بسبب الحاجة إلى تلبية الطلب الداخلي.

من عام 2021، يظهر انعكاس كبير في الأداء حيث بدأ الميزان التجاري في التحسن بشكل ملحوظ، لينهي عام 2022 بفائض كبير يقارب 20,000 مليون دولار. هذا التحسن يمكن أن يُعزى إلى عدة عوامل منها تحسن أسعار النفط والغاز مرة أخرى، بالإضافة إلى جهود الحكومة الجزائرية في تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات غير النفطية، وأيضاً تحسين السياسات التجارية لتعزيز الصادرات والحد من الواردات غير الضرورية.

هذا التذبذب في الميزان التجاري له تأثير مباشر على تحرير التجارة الخارجية في الجزائر. العجز الكبير في الميزان التجاري قد يدفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات حمائية لتقليل الواردات ودعم الصناعات المحلية. في المقابل، الفائض يمكن أن يعزز من سياسة تحرير التجارة الخارجية، حيث يمكن أن يدفع الحكومة إلى توقيع اتفاقيات تجارية جديدة وزيادة الانفتاح على الأسواق العالمية لتعزيز الصادرات.

بشكل عام، يمكن القول أن أداء الميزان التجاري الجزائري خلال هذه الفترة كان محكوماً بتقلبات أسعار النفط العالمية، ومع ذلك، تشير التحسينات الأخيرة إلى إمكانية تحقيق استقرار أكبر في الميزان التجاري من خلال تنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات جديدة للتصدير.

2- معدل تغطية الصادرات للواردات خلال الفترة(2012 – 2022).

سنحاول معرفة مدى تغطية الصادرات للواردات الجزائرية خلال الفترة من (2012-2022) كما هو مبين في الشكل الآتي:

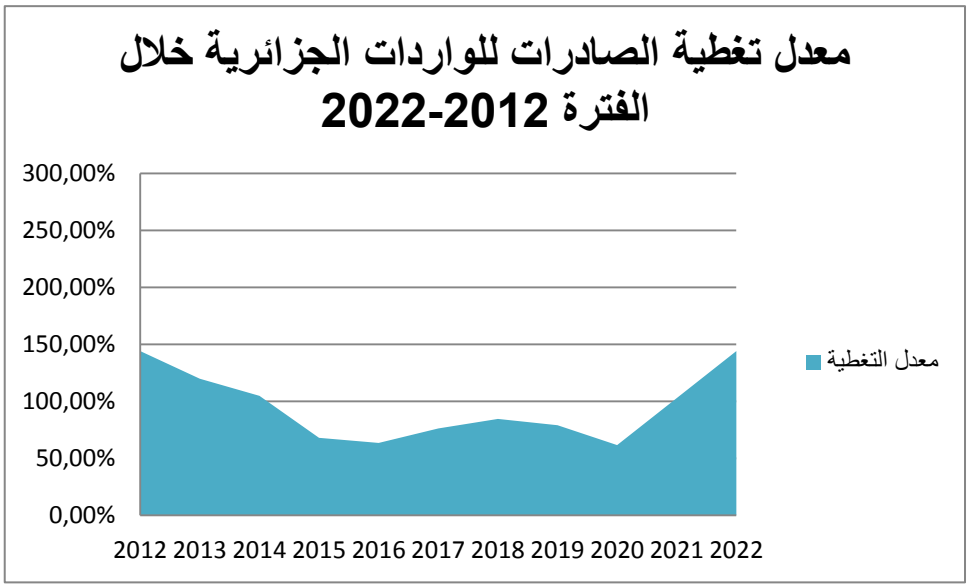

من اعداد الطالبان، بالاعتماد على ما سبق.

يمثل الرسم البياني معدل تغطية الصادرات للواردات الجزائرية من 2012 إلى 2022، مما يعكس القدرة التصديرية للجزائر مقارنة باحتياجاتها من الاستيراد. يوضح المنحنى عدة مراحل مهمة في تطور هذا المعدل وتأثيرها على ميزان المدفوعات:

_ 2013-2012 بدأ المعدل بمستوى عالٍ نسبيًا يتجاوز 100%، مما يشير إلى أن قيمة الصادرات كانت قادرة على تغطية الواردات بالكامل، وربما هناك فائض. قد يكون هذا مرتبطًا بأسعار النفط المرتفعة في تلك الفترة، حيث تعتمد الجزائر بشكل كبير على صادرات النفط والغاز. أدى هذا الفائض إلى ميزان مدفوعات إيجابي، مما ساعد في دعم احتياطيات العملة الأجنبية.

_2016-2014 شهدت هذه الفترة انخفاضًا ملحوظًا في معدل التغطية، حيث تراجعت الأسعار العالمية للنفط بشكل كبير، مما أثر سلبًا على عائدات الصادرات الجزائرية. تزامن ذلك مع زيادة الاحتياجات الاستيرادية أو استقرارها، مما أدى إلى عجز في تغطية الواردات. انعكس هذا العجز على ميزان المدفوعات بشكل سلبي، حيث انخفضت الاحتياطيات الأجنبية وزاد الضغط على الدين الخارجي.

_ 2020-2017 استمر معدل التغطية في الانخفاض ليصل إلى أدنى مستوياته. يمكن تفسير ذلك بتراجع الإنتاج النفطي، وزيادة الضغوط الاقتصادية الداخلية، وانخفاض الإيرادات بالعملة الصعبة. هذا الفارق بين الصادرات والواردات يعكس مشاكل اقتصادية حادة، بما في ذلك التضخم وانخفاض قيمة

العملة المحلية. في هذه الفترة، كان ميزان المدفوعات يعاني من عجز كبير، مما دفع الحكومة إلى تبني سياسات تقشفية وتقليل الإنفاق العام.

_2021-2022 يظهر المنحنى ارتفاعًا ملحوظًا في معدل التغطية خلال هذه الفترة. قد يكون هذا التحسن نتيجة لعدة عوامل:

- انتعاش أسعار النفط بعد جائحة كورونا.
- جهود حكومية لتحسين الصادرات غير النفطية.
- تقليص الواردات نتيجة لسياسات التقشف أو تعزيز الإنتاج المحلي.
- إصلاحات اقتصادية لتحسين كفاءة القطاع الاقتصادي.

هذا التحسن انعكس إيجابيًا على ميزان المدفوعات، حيث ساعد في تقليل العجز ودعم الاحتياطيات الأجنبية مجددًا.

_ تحليل شامل: المنحنى يعكس اعتماد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على قطاع النفط والغاز وتأثره بالتغيرات العالمية في أسعار الطاقة. الفترات التي شهدت تراجعًا في أسعار النفط أظهرت ضعف الاقتصاد وعدم تنوع مصادر الدخل. الفترات التي شهدت تحسنًا في التغطية تعكس الاستجابة لتحسين الظروف العالمية ونجاح السياسات الحكومية في معالجة بعض القضايا الاقتصادية. هذا التأرجح في معدل التغطية يؤثر بشكل مباشر على ميزان المدفوعات، حيث تكون الفوائض في الفترات الإيجابية وعجز في الفترات السلبية.

بالتالي، فإن تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات غير النفطية سيكون له تأثير إيجابي على ميزان المدفوعات، مما يسهم في استقرار الاقتصاد وتقليل الاعتماد على التقلبات في أسعار النفط العالمية.

المبحث الثاني: تطور القدرة الشرائية.

يعتبر تطور القدرة الشرائية من المواضيع الحيوية التي تعكس صحة الاقتصاد وقدرته على توفير مستوى معيشي مناسب للمواطنين. تتأثر القدرة الشرائية بعدة عوامل، منها مؤشرات الأسعار

والتضخم، والتي تعكس تغييرات الأسعار ومستوى التضخم على مر الزمن. وبالنظر إلى الفترة من 2012 إلى 2022 في الجزائر، فإن تحليل تطور القدرة الشرائية يوفر فهمًا أعمق للتغيرات الاقتصادية وتأثيراتها على حياة المواطنين. يهدف هذا المبحث إلى دراسة هذه العوامل بشكل مفصل لتقديم صورة واضحة .

المطلب الاول: تطور مؤشر الاسعار و التضخم.

مؤشر الأسعار والتضخم هما من المؤشرات الاقتصادية الأساسية التي تعكس حالة الاقتصاد في أي بلد، سنتناول في هذا المطلب تطور هذا المؤشر .

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
CPI	113.8	117.5	120.9	126.7	134.8	142.4	148.5	151.4	155	166.2

سواكر ريان، دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي، ص 10، جامعة بسكرة، الجزائر.

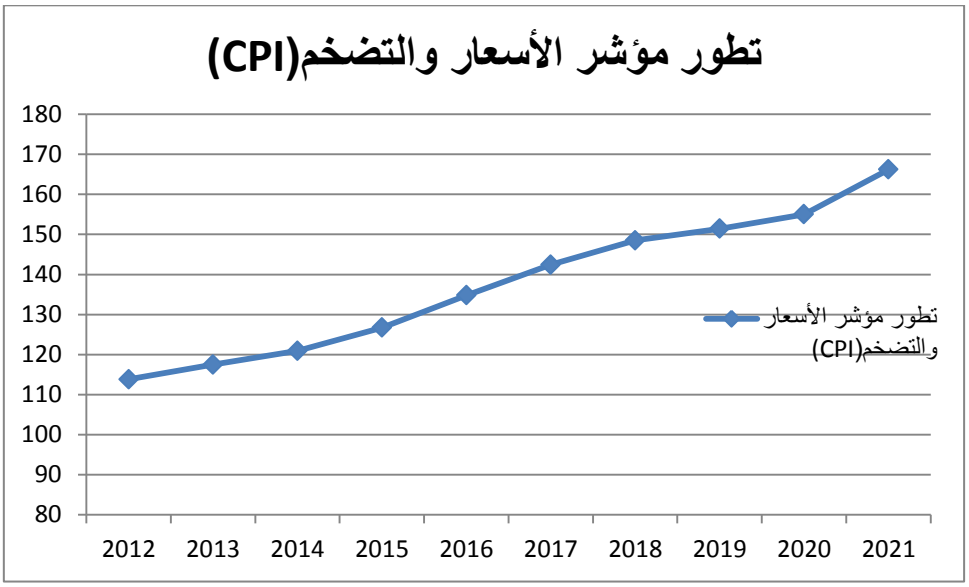

من اعداد الطالبان، اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يوضح الجدول تطور مؤشر أسعار المستهلك (CPI) في الجزائر من عام 2010 إلى عام 2021، مما يعكس التغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون للسلع والخدمات على مدار هذه الفترة. بدأ المؤشر عند 100 في عام 2010 وارتفع بشكل مستمر ليصل إلى 166.2 في عام 2021 .

في الفترة بين 2010 و2012، ارتفع المؤشر من 100 إلى 113.8، مما يشير إلى زيادة ملحوظة بنسبة 13.8% في أسعار السلع والخدمات خلال هذه السنوات. استمرت هذه الزيادة بوتيرة أقل في السنوات التالية، حيث وصل المؤشر إلى 117.5 في عام 2013 وإلى 120.9 في عام 2014، مما يعكس زيادات سنوية طفيفة نسبياً في الأسعار.

في عام 2015، شهدت الجزائر ارتفاعاً في المؤشر إلى 126.7، بزيادة نسبتها 4.8% عن العام السابق. تبع ذلك زيادة كبيرة أخرى في عام 2016 حيث وصل المؤشر إلى 134.8، ما يمثل زيادة بنسبة 8.1%. هذا الاتجاه التصاعدي استمر في السنوات التالية، حيث وصل المؤشر إلى 142.4 في عام 2017 وإلى 148.5 في عام 2018.

في الفترة من 2019 إلى 2020، زاد المؤشر من 151.4 إلى 155، مما يعكس زيادة أقل نسبياً بنسبة 2.4%. ومع ذلك، شهدت الفترة من 2020 إلى 2021 ارتفاعاً كبيراً في المؤشر إلى 166.2، بزيادة ملحوظة نسبتها 7.2%.

يعكس هذا الجدول اتجاهاً تصاعدياً مستمراً في الأسعار على مدار العقد الماضي، مما يشير إلى تضخم مستمر في الاقتصاد الجزائري. هذا التضخم يؤدي إلى تآكل القدرة الشرائية للمستهلكين، حيث إن الزيادات في الأسعار لم تقابلها زيادات مكافئة في الأجور. وبالتالي، يمكن القول إن الاقتصاد الجزائري واجه تحديات كبيرة فيما يتعلق بتوازن الأسعار والدخول، مما أثر بشكل مباشر على مستوى المعيشة للمواطنين. هذا يستدعي تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى ضبط التضخم وتحسين القدرة الشرائية للسكان.

المطلب الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2021).

خلال الفترة من 2012 إلى 2022، شهد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تذبذباً نتيجة لتقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية والسياسية.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
نصيب الفرد	4012.4	4042.9	4112.1	4177.9	4224	4192.3	4154.2	4115.4	3834.4	3913.7

سواكر ريان، دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي، ص 12 ، جامعة بسكرة، الجزائر.

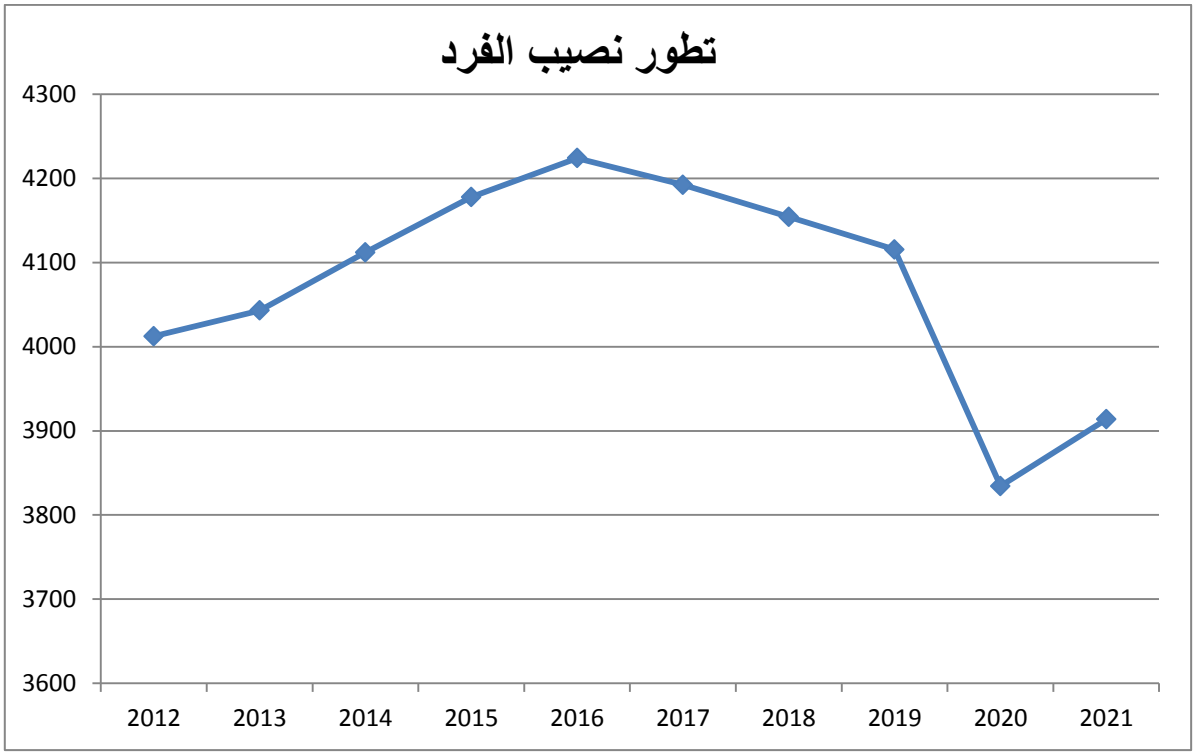

من اعداد الطالبان، اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يمثل الجدول تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2010-2021) يظهر الجدول تقلبات واضحة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار الأمريكي على مدى السنوات الاثنتي عشرة الماضية. نلاحظ أن نصيب الفرد كان في ارتفاع تدريجي من 3918.5 دولار في 2010 إلى 4224 دولار في 2016، قبل أن يبدأ في الانخفاض تدريجياً إلى 3913.7 دولار في 2021.

الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2016 تشير إلى فترة من النمو الاقتصادي والتحسن في مستوى الدخل للأفراد. هذا التحسن عادةً ما يعكس تحسنًا في القدرة الشرائية للأفراد، حيث تتيح الزيادة في الدخل إمكانية أكبر لشراء السلع والخدمات وتحقيق مستوى معيشة أفضل.

ومع ذلك، الانخفاض الملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من عام 2016 إلى 2021، من 4224 دولار إلى 3913.7 دولار، يشير إلى تراجع في الأداء الاقتصادي. هذا التراجع يمكن أن يكون له تأثير سلبي على القدرة الشرائية للسكان. عندما ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، قد تقل القدرة الشرائية للأفراد بسبب انخفاض الدخل وزيادة التضخم، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بشكل يفوق قدرة الأفراد على تحملها.

من العوامل التي قد تفسر هذا التراجع هو انخفاض أسعار النفط العالمية، التي تؤثر بشكل كبير على اقتصاد الجزائر المعتمد على صادرات النفط. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون هناك تأثيرات أخرى مثل السياسات الاقتصادية المحلية، التغيرات السياسية، والأزمات الاقتصادية العالمية.

هذا الانخفاض في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يعني أن الأفراد قد يعانون من انخفاض في مستوى معيشتهم، حيث تصبح قدرتهم على شراء الضروريات والكماليات أقل. قد يؤدي ذلك إلى زيادة معدلات الفقر والبطالة، وتراجع جودة الحياة العامة.

باختصار، يعكس الجدول فترات من النمو الاقتصادي المتبوع بتراجع، مما يشير إلى تأثير سلبي على القدرة الشرائية للأفراد في الجزائر. هذا يتطلب من الحكومة اتخاذ إجراءات لتثبيت الاقتصاد وتعزيز النمو الاقتصادي لرفع مستوى معيشة الأفراد وتحسين قدرتهم الشرائية.

المطلب الثالث: تطور الاجور و الدخل.

تطور الأجور والدخل في الجزائر خلال الفترة 2012-2022 شهد العديد من التغيرات نتيجة لعوامل اقتصادية وسياسية مختلفة. فيما يلي جدول عن هذا التطور:

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الاجر الادنى	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	18000	20000

سواكر ريان، دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي، ص 13 ، جامعة بسكرة، الجزائر.

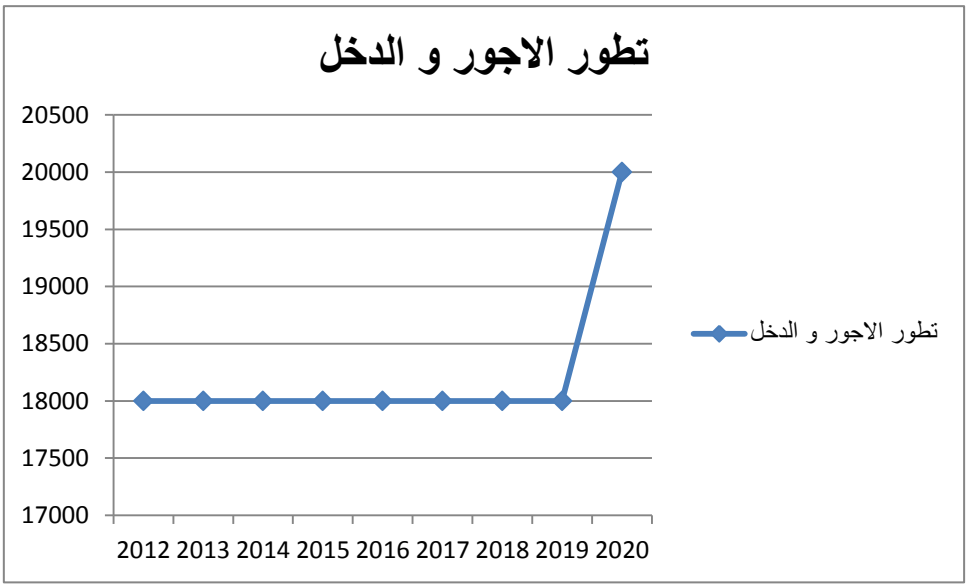

من اعداد الطالبان، اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

يعرض الجدول تغير الأجر الأدنى المضمون في الجزائر من عام 2010 إلى عام 2020. يمكن ملاحظة أن الأجر الأدنى المضمون بقي ثابتًا عند 18000 دينار جزائري من عام 2012 حتى عام 2019، ثم ارتفع إلى 20000 دينار في عام 2020.

فيما يلي تحليل لهذا التغير وتأثيره على القدرة الشرائية:

1) ثبات الأجر الأدنى المضمون: من عام 2012 إلى 2019، بقي الأجر الأدنى المضمون ثابتًا عند 18000 دينار. هذا الثبات يشير إلى أن الأجور لم تتغير خلال هذه الفترة على الرغم من احتمال تغير تكاليف المعيشة والتضخم.

2) زيادة الأجر في 2020: في عام 2020، ارتفع الأجر الأدنى المضمون إلى 20000 دينار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة حوالي 11.1%. هذه الزيادة يمكن أن تساعد في تحسين القدرة الشرائية للعاملين ذوي الدخل المنخفض.

3) تأثير التضخم: الثبات الطويل في الأجور من عام 2012 إلى 2019 قد يكون أدى إلى تآكل القدرة الشرائية نتيجة التضخم. فإذا كانت تكاليف المعيشة في تزايد مستمر، فإن ثبات الأجر يعني أن القوة الشرائية للفرد قد تقلصت.

4) ارتفاع تكاليف المعيشة: خلال الفترة 2012-2019، إذا كانت الأسعار في ارتفاع مستمر بسبب التضخم الاقتصادي، فإن عدم زيادة الأجور يعني أن العمال قد واجهوا صعوبات أكبر في تلبية احتياجاتهم الأساسية.

5) تحسين مؤقت في 2020: زيادة الأجر في 2020 قد تكون ساعدت في تخفيف بعض الضغوط المالية على العاملين، لكنها قد لا تكون كافية إذا استمر التضخم في الارتفاع.

6) التأثير الاجتماعي والاقتصادي: القدرة الشرائية الضعيفة يمكن أن تؤدي إلى تدني مستوى المعيشة وزيادة الفقر، ما يؤثر بدوره على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

7) سياسات الأجور: تحليل هذا الجدول يظهر الحاجة إلى سياسات أجور متوازنة تأخذ في الاعتبار التضخم وتكلفة المعيشة لضمان تحسين مستدام في القدرة الشرائية.

بشكل عام، يمكن القول إن ثبات الأجور خلال فترة طويلة بدون زيادة تتناسب مع التضخم الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تدهور القدرة الشرائية، مما يفرض ضغوطًا على الأفراد والأسر.

زيادة الأجر الأدنى المضمون في 2020 كانت خطوة إيجابية، ولكن قد تكون هناك حاجة إلى زيادات مستقبلية منتظمة لمواكبة تكاليف المعيشة المتزايدة وضمان تحسين مستدام في القدرة الشرائية للمواطنين في الجزائر.

المبحث الثالث: أثر تحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية.

تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2012-2022 شهد تحولات ملحوظة حيث اتخذت الحكومة خطوات لتخفيف القيود التجارية وتعزيز الانفتاح الاقتصادي. أدت هذه الإجراءات إلى زيادة تدفق السلع والخدمات الأجنبية، مما ساهم في تحسين التوافر وتنوع المنتجات في السوق المحلي. ومع ذلك، تزامن هذا الانفتاح مع تحديات، منها تقلب أسعار النفط وتأثيرها على الاقتصاد الوطني. أثر تحرير التجارة بشكل متباين على القدرة الشرائية للمواطنين؛ ففي حين استفاد البعض من انخفاض الأسعار وتحسين الجودة، عانى آخرون من ارتفاع الأسعار نتيجة ضعف العملة المحلية وتضخم الأسعار.

المطلب الاول: التغيرات في الأسعار المحلية.

شهدت الجزائر العديد من التغيرات في الأسعار المحلية خلال الفترة 2012-2022، متأثرة بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

1- تأثير تحرير التجارة على أسعار السلع والخدمات المحلية.

السنة	صادرات السلع و الخدمات	واردات السلع و الخدمات	الميزان الخارجي على السلع و الخدمات
2012	77.12	59.61	8.40
2013	69.66	63.77	2.80
2014	65.19	68.26	-1.40
2015	38.46	60.62	-13.40
2016	33.40	56.10	-14.20
2017	38.50	55.60	-10.10
2018	45.23	56.33	-6.30
2019	39.01	49.97	-6.40
2020	25.46	40.61	-10.40
2021	43.70	43.26	0.30
2022	68.90	46.23	11.60

من اعداد الطالبان، بالاعتماد على معطيات البنك الدولي.

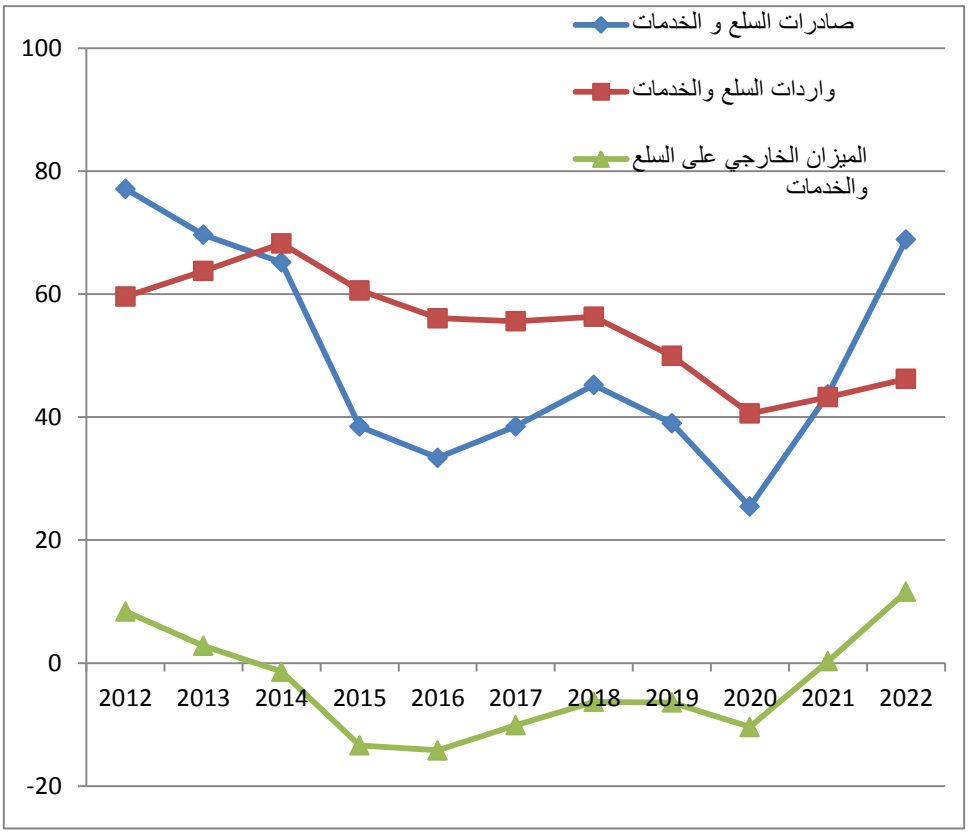

من اعداد الطالبان، اعتمادا على معطيات الجدول السابق.

تعكس البيانات الواردة في الجدول تأثير تحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية في الجزائر على مدى الفترة من 2012 إلى 2022. في البداية، يمكن ملاحظة أن الميزان الخارجي للسّلع والخدمات كان إيجابياً في عامي 2012 و2013، مما يدل على أن الصادرات كانت تفوق الواردات، وهذا يشير إلى وجود فائض تجاري يمكن أن يعزز من القدرة الشرائية بسبب التدفق النقدي الإيجابي. لكن، منذ عام 2014، بدأ الميزان التجاري يظهر عجزاً متزايداً، مع تحقيق أدنى مستوى له في عامي 2016 و2017 حيث بلغ العجز 14.20- و10.10- على التوالي. هذا العجز يعكس زيادة في الواردات مقارنة بالصادرات، مما يؤدي إلى خروج العملات الأجنبية وزيادة الضغط على العملة المحلية، وبالتالي انخفاض القدرة الشرائية للسكان.

مع مرور السنوات، خاصة في الفترة من 2018 إلى 2020، يظهر الجدول تقلبات في العجز التجاري، لكنه يظل في مستوى سلبي، مما يعني استمرار الضغط على الاقتصاد المحلي والقدرة الشرائية للمواطنين. في عام 2021، يظهر الميزان التجاري تحسناً طفيفاً ببلوغه 0.30، مما يشير إلى نوع من الاستقرار المؤقت، لكن في 2022 يعود الميزان التجاري إلى العجز مجدداً ليصل إلى 11.60-. هذه

التحركات تشير إلى أن تحرير التجارة الخارجية لم يكن كافياً لتعزيز القدرة الشرائية بشكل مستدام في ظل استمرار الاعتماد الكبير على الواردات.

بشكل عام، يظهر الجدول أن تحرير التجارة الخارجية أثر سلباً على القدرة الشرائية في الجزائر، حيث أدى إلى عجز تجاري مستمر نتج عنه ضغوط تضخمية على الاقتصاد المحلي وتراجع في القيمة الحقيقية للعملة المحلية، مما قلل من القوة الشرائية للسكان على مدى الفترة المدروسة.

2- تطور سعر الصرف و مؤشر الاسعار في الجزائر.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
CPI	113.8	117.5	120.9	126.7	134.8	142.4	148.5	151.4	155	166.2
سعر الصرف	77.5	79.3	80.6	100.5	109.5	111	116.6	119.35	118.7	131.78

من اعداد الطالبان، بالاعتماد عل معلومات البنك الدولي.

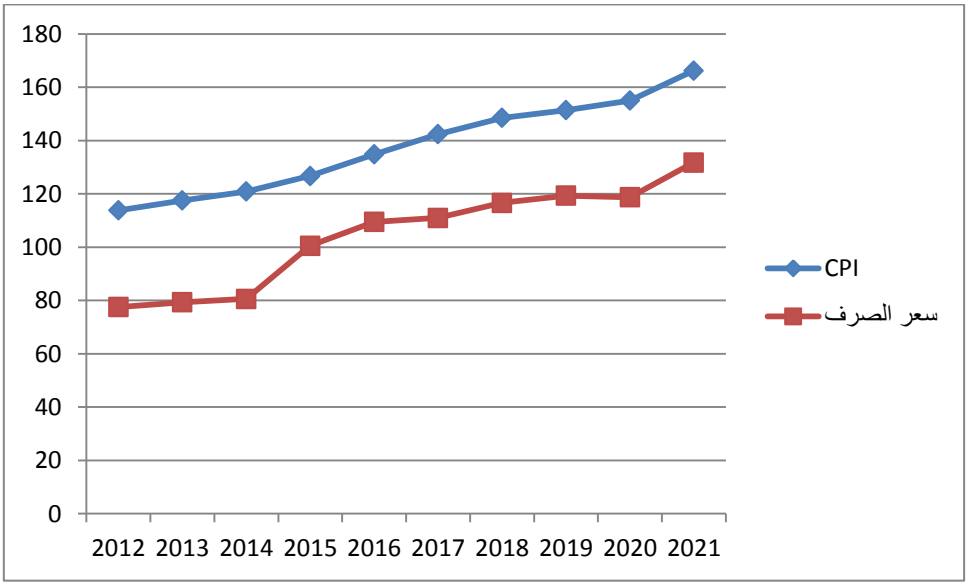

من اعداد الطالبان، بالاعتماد عل معلومات البنك الدولي.

بين عامي 2012 و2021، شهدت الجزائر تأثيرات سلبية ملحوظة لتحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية للمواطنين. ارتفع مؤشر أسعار المستهلك بشكل مطرد من 113.8 في 2012 إلى 166.2 في 2021، مما يعكس زيادة مستمرة في تكلفة السلع والخدمات وتضخمًا اقتصاديًا مستمرًا. في

الوقت نفسه، انخفضت قيمة الدينار الجزائري من 77.5 إلى 131.78 دينارًا لكل دولار أمريكي، مما أدى إلى زيادة تكلفة الواردات وتأثير أكبر للتضخم المستورد على الأسعار المحلية. هذا التدهور في قيمة العملة، بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، قلل بشكل كبير من القدرة الشرائية للمواطنين. تحرير التجارة الخارجية، الذي يهدف إلى تقليل القيود على الواردات والصادرات، جعل الاقتصاد الجزائري أكثر عرضة لتقلبات الأسواق العالمية، وزاد من الاعتماد على الواردات. بالإضافة إلى ذلك، أسهمت الأزمات الاقتصادية العالمية، مثل جائحة كوفيد-19، والسياسات الاقتصادية المحلية في تفاقم الوضع. نتيجة لذلك، أصبحت الحياة اليومية أكثر تكلفة وصعوبة بالنسبة للمواطنين، مما يشير إلى ضرورة تعزيز السياسات الاقتصادية المحلية لدعم الاقتصاد الوطني وتحسين القدرة الشرائية للمواطنين.

المطلب الثاني: مستويات الدخل والأجور.

تحرير التجارة الخارجية يمكن أن يؤثر على مستويات الدخل والأجور في الدول النامية مثل الجزائر من خلال عدة آليات،في هذا الجدول سوف نحلل هذا التأثير

السنة	تطور الاجر الوطني الادنى المضمون	معدل تغير الاجر الحقيقي
2012	18000	10.20
2013	18000	3.15-
2014	18000	2.83-
2015	18000	4.57-
2016	18000	6.01-
2017	18000	5.30-
2018	18000	4.10-
2019	18000	1.91-
2020	20000	8.49

من اعداد الطالبان، بالاعتماد عل معلومات الديوان الوطني للاحصائيات.

يشير الجدول إلى تطور الأجر الوطني الأدنى المضمون في الجزائر من عام 2012 إلى عام 2020، بالإضافة إلى معدل تغير الأجر الحقيقي خلال هذه الفترة. يُظهر الجدول أن الأجر الوطني الأدنى المضمون كان ثابتًا عند 18000 دينار جزائري من عام 2012 حتى عام 2019، قبل أن يرتفع إلى 20000 دينار في عام 2020. في المقابل، نرى أن معدل تغير الأجر الحقيقي كان سلبياً في معظم السنوات من 2012 حتى 2019، مما يشير إلى انخفاض في القدرة الشرائية على الرغم من ثبات الأجر الاسمي.

من خلال تحليل تأثير تحرير التجارة الخارجية على القدرة الشرائية في الجزائر، يمكن ملاحظة أنه على الرغم من ثبات الأجر الوطني الأدنى المضمون، فإن معدل تغير الأجر الحقيقي يعكس تآكل القدرة الشرائية بسبب العوامل الاقتصادية الأخرى مثل التضخم وارتفاع الأسعار. على سبيل المثال، في عام 2012 كان معدل تغير الأجر الحقيقي 10.20%، ولكن في السنوات التالية شهدنا معدلات سلبية مثل -3.15% في 2013، و-2.83% في 2014، و-4.57% في 2015، مما يشير إلى تدهور القدرة الشرائية. هذه المعدلات السلبية استمرت بشكل واضح حتى عام 2019.

يمكن أن يُعزى هذا التآكل في القدرة الشرائية إلى عدة عوامل مرتبطة بتحرير التجارة الخارجية، مثل زيادة المنافسة من المنتجات المستوردة التي قد تؤدي إلى ضغوط على الصناعات المحلية وبالتالي على سوق العمل والأجور. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤدي سياسات التحرير إلى تقلبات في الأسعار نتيجة للتغيرات في العرض والطلب على السلع المستوردة. على الرغم من زيادة الأجر الوطني الأدنى المضمون إلى 20000 دينار في عام 2020، إلا أن معدل تغير الأجر الحقيقي كان 8.49% فقط، مما يشير إلى تحسن طفيف مقارنة بالسنوات السابقة ولكنه لا يعوض بشكل كامل عن الفقدان المستمر في القدرة الشرائية على مدار السنوات الماضية.

بشكل عام، يظهر الجدول أن تحرير التجارة الخارجية قد يكون له تأثيرات معقدة وسلبية على القدرة الشرائية للمواطنين في الجزائر، حيث تسببت هذه السياسات في تضخم الأسعار وتقليل القوة الشرائية للأجور، على الرغم من محاولات الحكومة لرفع الأجر الوطني الأدنى المضمون في وقت لاحق.

في عام 2020 و2021، لا توجد بيانات محددة، مما يعوق القدرة على تحليل التأثير بشكل دقيق لهذه الفترة.

المطلب الثالث: التوظيف والبطالة.

خلال الفترة من 2012 إلى 2022، شهدت الجزائر تأثيرات متباينة نتيجة تحرير التجارة الخارجية على التوظيف والبطالة .

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
حجم المشتغلين	10170	10788	10566	10594	10845	10858	11001	11281	/	/
معدل المشتغلين%	90.04	90.17	90.18	88.79	89.5	88.29	88.27	88.62	/	/
حجم البطالة	1253	1175	1214	1338	1272	1440	1462	1449	1253	/
معدل البطالة%	11	9.80	10.60	11.20	10.50	11.70	11.40	11.40	12.60	12.70

من اعداد الطالبان، بالاعتماد على معلومات الديوان الوطني للاحصائيات.

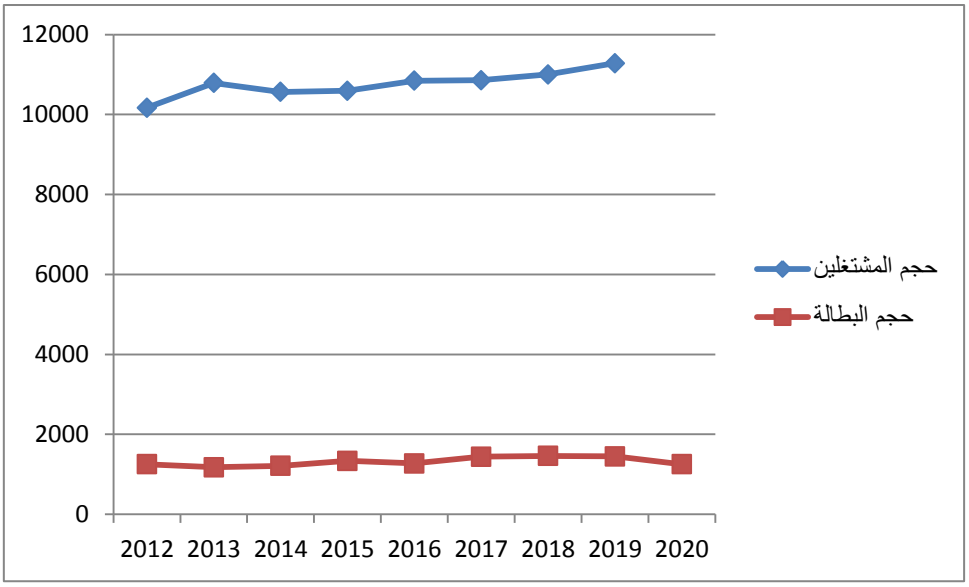

من اعداد الطالبان، بالاعتماد على الجدول السابق.

في الفترة من 2012 إلى 2016، يمكن ملاحظة زيادة ثابتة في حجم المشغلين، حيث ارتفع من 10170 ألفًا في عام 2012 إلى 10845 ألفًا في عام 2016. كما ارتفعت نسبة المشغلين من 90.04% إلى 89.5%. في المقابل، شهدت البطالة انخفاضًا من 1253 ألفًا إلى 1272 ألفًا، وانخفضت نسبة البطالة من 11% إلى 10.50%. هذه الفترة تعكس تأثير تحرير التجارة الخارجية بشكل إيجابي على القدرة الشرائية، حيث زادت فرص العمل وانخفضت البطالة، مما يعزز القوة الشرائية لدى الأفراد.

من 2017 إلى 2019، استمر حجم المشغلين في الارتفاع، حيث وصل إلى 11281 ألفًا في عام 2019. ومع ذلك، شهدت نسبة المشغلين تقلبات طفيفة، حيث بقيت حول 88.27% إلى 88.62%. في هذه الفترة، ارتفع حجم البطالة قليلًا من 1440 ألفًا إلى 1449 ألفًا، ولكن نسبة البطالة بقيت ثابتة نسبيًا عند 11.40%. يشير هذا إلى أن تحرير التجارة الخارجية حافظ على زيادة فرص العمل، ولكن بمعدل أبطأ، مع تأثير محدود على القدرة الشرائية.

في عام 2020 و2021، لا توجد بيانات محددة، مما يعوق القدرة على تحليل التأثير بشكل دقيق لهذه الفترة.

خلاصة الفصل:

تحرير التجارة الخارجية كان له تأثيرات متباينة على القدرة الشرائية في الجزائر. من جهة، ساهم في توفير سلع وخدمات بأسعار تنافسية من خلال زيادة العرض وتنوع المنتجات المتاحة في السوق المحلية. كما أن الاتفاقيات التجارية سهلت وصول السلع الأساسية والمعدات الضرورية بأسعار أقل، مما يمكن أن يدعم الاستهلاك المحلي ويخفف من حدة التضخم.

ومن جهة أخرى، أدت بعض السياسات التجارية إلى تعرض السوق المحلية للمنافسة الشديدة من المنتجات الأجنبية، مما أثر على بعض الصناعات المحلية وأدى إلى خسارة وظائف في بعض القطاعات، وبالتالي التأثير على الدخل الفردي والقدرة الشرائية.

بشكل عام، يمكن القول إن تحرير التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة من 2012 إلى 2022 كان له تأثيرات متباينة على الاقتصاد الوطني والقدرة الشرائية. لتحقيق استفادة قصوى من تحرير التجارة الخارجية، من الضروري مراعاة تعزيز الصناعات المحلية، ودعم القطاعات الإنتاجية، وتطوير سياسات اقتصادية متوازنة تضمن استقرار القدرة الشرائية وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين

الخاتمة العامة

خاتمة:

توصلت هذه الدراسة إلى أن تحرير التجارة الخارجية يحمل في طياته تأثيرات متعددة الأوجه على الاقتصاد الجزائري، ولا سيما على القدرة الشرائية للمواطنين خلال الفترة من 2012 إلى 2022. إن تحليل البيانات الاقتصادية أظهر أن تحرير التجارة الخارجية قد ساهم في زيادة التنوع في الأسواق المحلية، مما أتاح للمستهلكين خيارات أوسع من السلع والخدمات. ومع ذلك، فإن النتائج أشارت أيضاً إلى وجود تحديات جسيمة تواجه الاقتصاد الوطني بسبب هذه السياسات.

نتائج الدراسة :

- زيادة التنوع في الأسواق المحلية: أدى تحرير التجارة الخارجية إلى تنوع أكبر في المنتجات المتاحة في الأسواق المحلية، مما أتاح للمستهلكين خيارات أوسع.

- انخفاض أسعار السلع المستوردة: أدى تحرير التجارة الخارجية إلى انخفاض أسعار بعض السلع المستوردة، مما ساهم في تحسين القدرة الشرائية للمواطنين

- لقد بينت الدراسة أن التأثيرات المتباينة لتحرير التجارة الخارجية تتطلب تبني نهج متوازن وشامل في صياغة السياسات التجارية. ينبغي أن تتضمن هذه السياسات تعزيز القدرات الإنتاجية المحلية، تحسين بيئة الأعمال، ودعم الصناعات الوطنية لمواجهة المنافسة الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الحكومة تعزيز شبكة الأمان الاجتماعي لضمان حماية الفئات الأكثر تضرراً من التغيرات الاقتصادية.

- تعزيز الشفافية في تنفيذ السياسات التجارية ومراقبة تأثيراتها بشكل دوري يعد أمراً ضرورياً لتحقيق الأهداف المرجوة. إن إشراك جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني، في عملية صنع القرار يمكن أن يسهم في تحسين فعالية السياسات وتحقيق نتائج أفضل على أرض الواقع.

- تؤكد هذه الدراسة على ضرورة استمرار البحث والتحليل لفهم الديناميكيات المعقدة لتحرير التجارة الخارجية وتأثيراتها على الاقتصاد والمجتمع. إن تعزيز التعاون مع المؤسسات الدولية والإقليمية يمكن

أن يوفر فرصاً لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، مما يعزز من قدرة الجزائر على التكيف مع التغيرات الاقتصادية العالمية وتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات من الدراسة :

- تقديم إرشادات عملية لصناع القرار في الجزائر.

- يجب التركيز على تطوير سياسات تجارية متوازنة.

- تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني.

- حماية القدرة الشرائية للمواطنين لضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والرفاه الاجتماعي في البلاد.

- إن تحقيق هذه الأهداف يتطلب تكاتف الجهود والعمل الجماعي بين جميع القطاعات لتحقيق مستقبل اقتصادي مشرق ومستدام للجزائر.

- لضمان قدرة الصناعات المحلية على المنافسة في ظل تحرير التجارة، يجب توفير دعم حكومي مستمر يشمل تحفيزات ضريبية وتسهيلات مالية وتقنية.

- تقليل الاعتماد على قطاع النفط من خلال تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة، السياحة، والتكنولوجيا لضمان استقرار اقتصادي أفضل.

الاقتراحات :

- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر: من خلال تحسين مناخ الاستثمار وتقديم حوافز للاستثمارات الأجنبية التي تسهم في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص عمل محلية.

- تطوير برامج التدريب والتأهيل: لضمان أن القوى العاملة المحلية مجهزة بالمهارات اللازمة للتكيف مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية.

- مراقبة الأسعار والتضخم: تنفيذ سياسات فعالة لمراقبة الأسعار والتضخم لحماية القدرة الشرائية للمواطنين، مع التركيز على السلع الأساسية.

- توعية المستهلكين: تعزيز الوعي بين المواطنين حول فوائد ومخاطر تحرير التجارة وكيفية الاستفادة منها بأفضل طريقة ممكن

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر و المراجع:

- شنوفي ياسين، أثر تحرير التجارة الخارجية على ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائر (2008-2018)، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة.

- مكناسي فاطمة الزهراء- عمیار إیمان، الطرق المعتمدة في تمويل التجارة الخارجية "دراسة حالة الإعتماد المستندي - بنك الفلاحة والتنمية الريفية -BADR وكالة قالمة 821، جامعة 8 ماي 1945، قالمة.

- زيرمي نعيمـة، التجارة الخارجية الجزائرية من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

- سالمي حمزة، آثار تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية-حالة الجزائر-، جامعة الجزائر3، الجزائر.

- بكي نور الإيمان-عويشات سميه، دراسة تحليلية قياسية للتجارة الخارجية و أثرها على الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1990-2021)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة.

- لسعد لحسن-شراد عبد المنعم، دور الجمارك الجزائرية في تطبيق سياسات التجارة الخارجية حالة الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج.

- أ. تمار خديجة- أ. مكي عمارية - أ. إجري خيرة، أثر تحرير التجارة الخارجية الجزائرية على الأداء الاقتصادي (مؤشر الميزان التجاري في المرحلة الممتدة بين (2000-2017)، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

- ملال شرف الدين، أثر التحرير التجاري على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، ماليزيا والبرازيل خلال الفترة 1990-2016، جامعـة قـاصدي مربـــاح، ورقلـــــة.

- دحماني عبد القادر، سياسة تحرير التجارة الخارجية وانعكاسها على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 1990-2021، جامعة ابي بكر بلقايد، تلمسان.

- ثنية الريح أسامة- معيطي عبد الحق، دور التجارة الالكترونية في تعزيز حرية التجارة الدولية - دراسة حالة، جامعة ابن خلدون، تيارت.

- بالحبيب عبد الكامل، أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، المركز الجامعي بغرداية.

- مصراوي منيرة، تأثير تحرير التجارة الخارجية على اقتصاديات الدول النامية في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

- حمشة عبد الحميد، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة -دراسة حالة الجزائر-، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- بلقاسم طراد، تأثير تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في ظل التطورات الدولية الراهنة دراسة مقارنة (الجزائر- تونس- المغرب)، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- مكاوي الحبيب، أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2016)، جامعة وهران 2، وهران.

- سعد عبد الكريم-حماد الدليمي، التجارة الخارجية (تطبيقات اقتصادية كلية)، دار الدكتور للعلوم، الطبعة الاولى 2023، شارع المتنبي، بغداد.

- مصطفى بن أمينة، حماية القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري بين الاقتصاد والقانون، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر.

- فايزة بولعجين- نوال بيراز، قراءة في أسباب انخفاض القدرة الشرائية في الجزائر، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف، ميلة.

- بن عزة محمد-بوهنة كلثوم، انعكاسات التضخم على القدرة الشرائية للمستهلك الجزائري، كلية العوم التجارية ، ملحقة مغنية جامعة تلمسان.

- بن ختو يوسف، العلاقة بين سعر الصرف الموازي و القدرة الشرائية، جامعة ابي بكر بلقايد، تمسان.

- فطناسي محمد- قدور خالد، دراسة اقتصادية تحليلية للقدرة الشرائية للعملة المحلية في الجزائر خلال فترة (2000- 2020)، جامعة ابن خلدون، تيارت.

- سواكر ريان، دراسة تحليلية لانخفاض القدرة الشرائية في الجزائر في ظل تطبيق التمويل غير التقليدي، جامعة بسكرة، الجزائر.

- عبد الله ياسين-بن عبد العزيز سفيان، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري، جامعة طاهري محمد، بشار.

- نادية العقون، دراسة تحليلية لأثر سعر الصرف الرسمي على القوة الشرائية للعملة -حالة الجزائر للفترة (1970-2019)، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

- محمد عادل قصري-كرمة كمال، القدرة الشرائية في الجزائر - أسباب التراجع وإجراءات المعالجة- دراسة تحليلية، جامعة الجلفة.

- ثابت ايمن-بن قاسي ايمن، فعالية الأنظمة الجمركية الاقتصادية في ترقية التجارة الخارجية دراسة حالة الجزائر(2000-2020)، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج.

- موقع https://economicstars.com/، القدرة الشرائية Purchasing Power .

- موقع https://mawdoo3.com / ، مفهوم القدرة الشرائية.